عمادة الدِّراسات العليا

جامعة القدس

تَرْجيحاتٌ نَحْويَّةٌ لِمُحَمَّد مُحْيي الدِّين عَبْد الحَميد في كِتابِهِ مِنْحةِ الجَليلِ بِتَحقيقِ شَرحِ ابنِ عَقيلِ؛ دِراسةٌ نَحْويَّةٌ تحليلِيَّةٌ

رجا عيسى خليل حامد

رسالة ماجستير

القُدس – فلسطين

1445 هـ -2023م

تَرْجيحاتٌ نَحْويَّةٌ لِمُحَمَّد مُحْيي الدِّين عَبْد الحَميد
في كِتابِهِ
مِنْحةِ الجَليلِ بِتَحقيقِ شَرحِ ابنِ عَقيلِ؛
دِراسةٌ نَحْويَّةٌ تحليلِيَّةٌ

إعداد:

رجا عيسى خليل حامد

بكالوريوس/ الفقه والتشريع/ علوم سياسية/ الجامعة الأردنية/ الأردن

إشراف: د. إبراهيم أبو غالية

قُدِّمت هذه الرسالةُ استكمالاً لمتطلبات الحصولِ على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب/عمادة الدّراسات العليا/ جامعة القدس

1445هـ / 2023 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج اللغة العربية وآدابها

إجازة الرسالة

تَرْجيحاتٌ نَحْويَّةٌ لِمُحَمَّد مُحْيي الدِّين عَبْد الحَميد في كِتابِهِ مِنْحةِ الجَليلِ بِتَحقيقِ شَرحِ ابنِ عَقيلِ؛ دِراسةٌ نَحْويَّةٌ تحليلِيَّةٌ

اسم الطَّالب: رجا عيسى خليل حامد

الرَّقم الجامعي: 21720123

المشرف: د. إبراهيم أبو غالية

نوقشت هذه الرِّسالة وأجيزت بتاريخ: 06/ 12/2023م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. إبراهيم أبو غالية التوقيع:.....
2. ممتحنا داخلياً: د. أحمد داود دعمس التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجياً: د. يوسف الرفاعي التوقيع:.....

القُدس ـ فلسطين

1445هـ/ 2023 م

الإهداء

إلى روح والديّ الطاهرتين – رحمهما الله – اللَّذَينِ زرعا فيّ حب العلم منذ نعومة أظفاري ...

إلى شهداء الأمة لا سيَّما شهداء غزة الذين رسموا بدمائهم أجمل صور التضحية...

إلى زوجي العزيزة وأبنائي البررة وبناتي الكريمات، الذين سهلوا لي مهمتي ...

إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي وزملائي، وكلّ محب .....

إلى أساتذتي الدكاترة الكرام الذين اتحفوني بما يحملون من علم وقيم تعليما وإشرافا ومناقشة...

إلى هواة اللسان العربي المبين، الذي نزل به القرآن العظيم...

إلى العرب والمسلمين، في كلّ مكان وحين ...

إلى كل باحث وقارئ ذي عقل رصين...

الإقرار

أقرُّ أنا معدّ هذه الرسالة أنّها قدّمتُ لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنَّها نتيجة أبحاثي الخّاصة، باستثناء ما تمّت الإشارة له حيثما ورد، وأنَّ هذه الرِّسالة أو أيّ جزء منها لمْ يُقَدَّمْ لنيلِ أيّ درجةٍ عُليا لأيّ جامعةٍ أخرى أو معهد.

التوقيع: .....

الاسم: رجا عيسى خليل حامد

التاريخ: 2023/12/06

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي مكنني من إنجاز هذا العمل، وبلَّغني المقصد والأمل، فمنحني من النعم ما لا يحصى، وما جعله الله قريبا لن يقصى، فالشكر لله الذي له الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ، ثمّ الشكر لكل من دعمني لاسيما جامعة القدس، من خلال قسم اللغة العربية، ممثلا بدكاترته ومحاضريه ذوي الوفاء والرَّشاد، الذين ما بخلوا على طلابهم بعلم أو إرشاد، فكنت ـ بتوفيق الله ـ ممن أخذ فحاز، فحقَّقت هذا الإنجاز، كما أشكر للدكتور إبراهيم "أبو غالية"، إشرافه على هذا العمل، وشكري موصول لكل داعم ومساهم بأمر مادّي أو معنوي، أو دعا لي في الخير، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

الباحث

رجا عيسى خليل حامد

المُلَخَّص:

تهدف الدراسةُ إلى الكشف عن المدى الذي بلغته ترجيحات نحويَّةٌ لمحمد محيي الدين عبدالحميد(ت 1392هـ) في كتابه "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" من خلال دراسة الترجيحات النحويّة ، التي تناولتها هذه الدراسة للمحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، وفيها للنحاة أكثر من وجهة نظر، بعد محاكمتها للمِحَكّات المعتمدة من مصادر النحو العربي المتمثلة في القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح، الواصل إلينا بطريق صحيح سواءً أكان شعرًا أم نثرًا، فتلك المحاكمات لا تخلو من التأثر بمدارس النحو العربي، وأهمها: المدرسةُ البصريَّةُ ويترأسها سيبويه(ت 180هـ)، والمدرسة الكوفية ويترأسها الكسائي(ت189هـ)، والمدرسة البغدادية تعتمد على الانتخاب.

فدراسة الباحث لهذه الترجيحات النحويَّة للمحقق محمد محيي الدين النحويَّة ووآراء النحاة في القضايا التي تناولتها هذه الدراسة بالدرس النحويّ من كتاب "منحة الجليل"، وهذه الدراسة الأولى لم يسبق الباحث إليها أحد، وفق علم الباحث.

فتعرف الباحث على المدى الذي بلغته ترجيحات المحقق النحويَّة ، كما تعرف على منهجه الذي اتسم به من استقلال وإلمام وشمول، الأمر الذي جعل من فهم المحقق هو الفهم الأقرب للصواب، في معظم المسائل والقضايا التي تناولها، مع الحفاظ على هوية الحياد أثناء مناقشة الآراء النحوية والموازنة بينها، ومحاكمتها إلى المحكّات والأدلَّة النحوية، ولا يخلو الأمر من تعقيب.

فكانت دراسةً مستجيبةً لطموح عند الباحث، في معرفة المدى الذي بلغته ترجيحات محمد محي الدين عبد الحميد، في المسائل التي تناولتها الدراسةُ، وَفْقَ المنهجِ التكامليّ متضمنا الوصفيَّ والتاريخيَّ والتحليليَّ؛ لذا كانت دراسةً نحويّةً تحليليّةً، أبدى الباحث رأيه في كل مسالةٍ تناولتها الدراسة، وخلص الى أن هذه الترجيحات تتسم بالموضوعيَّةِ والحياد لعقلية نحوية موسوعية، رغم أن هذه الترجيحات جاءت في سياق عرض مبسط قام به المحقق، ليسهل على طلبته فهم مادة النحو العربي، وفي الختام

أوصى الباحثين بدراسة ترجيحات المحقق في توجيه الشاهد النحوي من كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل.

كذلك أوصى بدراسة القضايا النحوية التي خالف فيها محمد محيي الدين بآرائه رأي المدرسة البصريَّةِ التي ينتمي إليها.

Preferences of Grammatical and Morphological in the book of Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid: Minḥat al-Jalīl: An Investigation of Ibn ʿAqīl's Grammatical and Morphological Explanations; Analytical grammatical study

Prepared by: Raja Issa Khalil Hamed.

Supervised by: Dr. Ibrahim Abu Ghaliah.

Abstract:

This study aims at exploring to what extent the preferences of Grammatical and Morphological of Muḥammad Muḥyī al-Dīn Abd al-Ḥamīd's (heneceforth, Abd al-Ḥamīd) grammatical viewpoints as can be illustrated in his known book "Minḥat al-Jalīl: An Investigation of Ibn ʿAqīl's Grammatical and Morphological Explanations". The study first shows how rigorous Abd al-Ḥamīd is in his viewpoint to highly various debatable grammatical issues after being carefully adjudicated in accordance with well-known reliable grammar sources including, the Quran and most reliably eloquent Arab poetry and prose. The adjudication has been deeply influenced by renowned schools of Arabic grammar at the time: al-al-Basrah School led by Sibawayh and al-Kūfah School, led by al-Kasa'i and al-Baghdadiyah School, clearly based on the selection principle. The study is also deemed to be significant as no one, to the best of the researcher's knowledge, has ever examined Abd al-Ḥamīd's grammatical viewpoints. The study addresses the scope of Abd al-Ḥamīd's grammatical viewpoints. The study also reveals that these viewpoints are characterized by being well established and comprehensive and the methodology he has adopted is well-organized. Tackling the views in an analytical and critical manner, the study shows that Abd al-Ḥamīd's views have been precise and accurate. The findings of the study reveals that Abd al-Ḥamīd has an encyclopedic knowledge despite the fact that the views have been so simple, with apparently a goal to to facilitate Arabic grammar for his students. The findings finally show how importance it is to go further to study different viewpoints of grammatical cogent reasons in Minḥat aj-Jalīl, and the grammatical issues Abd al-Ḥamīd has proposed against al-al-Basrah School with which he is affiliated.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل الكتاب بلسان عربيّ مبين، ومنَّ عليَّ قبل القيد بصيد ثمين فألهمني الصبر والأسلوب الرصين، لإنجاز الرسالة بعصف ورصف متين وأصلي وأسلم على سيد الخلق والمرسلين محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعدُ،

فهذه دراسة للباحث عنوانها: ترجيحات نحويّة لمحمد محيي الدين عبد الحميد النحويّة، في كتابه: "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"؛ دراسةٌ نحْويَّةٌ تحليليَّةٌ حيث تناول آراء النحاة وحججهم في المسائل النحوية، بالدراسة والتحليل، بين الإجمال والتفصيل، وكذا الرأي الذي رجحه المحقق وما رافقه من تذييل، ومن ثم ذكر الباحث رأيه، بعد تدقيق وتمحيص وتعليل، نهاية كل مسألة، مدعّمًا بالدليل.

أمّا صلة الباحث بالدراسة فهي صلة الطالب بالمطلوب والراغب بالمرغوب، ألا وهو النحْوُ العربيُّ ضابطُ مخرجات اللسان والقلم صوتا وسطرا، وهو المبتغى لضبط الكلام، بحكمة بالغة وإحكام، فشاء الله أن يدرس الباحثُ مساقات النحو المقررة ضمن برنامج الدراسات العليا في قسم اللغة العربية، فشدَّ الباحثَ أثناءَ دراسته طيبُ الأنسام، لأحد رجال النحو المعاصرين ، إذِ اشْتمَّ أريجه في كثير من كتب النحو العربي، من خلال التعليق والتدقيق والتحقيق ، فوجد له مع كل كتابٍ كتابا، فعمد الباحث إلى كتاب "منحة الجليل" واختار ترجيحات المحقق التي كانت هدفا لدراسةٍ تتمحور حول السؤال التالي:

ما المدى الذي بلغته ترجيحات محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في المسائل التي تناولها الباحث بالدرس النحويّ؟

والهدف من هذه الدراسة معرفة المدى الذي بلغته هذه الترجيحات بإبرازُ الرأيِ النحويّ الأقربِ للصواب، والوقوف على آراء النحاة وأدلتهم وشواهدهم النحوية، ومعرفة علّة الترجيح في كل مسألة نحويّةٍ رجّح فيها المحقق رأيا نحويا رآه الأولى ـ من موقع الحياد والموضوعية ـ في حمل

المعنى دون سواه ، مشفوعا بالدليل والشاهد النحوي الموجّه، في معرض تحقيق شرح ابن عقيل الذي قام على تيسير تناول علم النحو على دارسيه، كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز القيمة النحوية للترجيحات التي تناولتها الرسالة للمحقق التي تعتبر شاهدا على جهده الضافي وذهنه الصافي، وإنتاجه الغزير في زمن – مقارنة بأقرانه – يسير، الذي أثرى المكتبة العربية بالنحو الميسَّر

أمّا أهمية دراسة هذه الترجيحات النحوية للمحقق في كتاب " منحة الجليل " بالتحليل والتأصيل والتدليل والتعليل فتنبع من كون هذه الدراسة جلّت أمورا نحويّة يجب أن تُعلَم لتفسير كثير من التساؤلات النحوية في ذهن المهتمين المعاصرين ، وصولا بهم إلى أعماق النحو لِيحظَوا بلآليءَ نحويةٍ لولا هذه الدراسة ما نالوا حظوتَهمُ، كما بيّنت هذه الدراسة التطور التاريخي لبعض المصطلحات النحوية نحو مصطلح الاشتغال بمفهومه الحالي ، كما جمعت هذه الدراسة بين الأصالة النحوية والمعاصرة في التعبير والمصطلح النحْويّ، كما كشفت هذه الدراسة عن جهد معّلم يهدف إلى تبسيط النحو العربي لطلبته وإخراجه خير إخراج، فكان لمن رام أفلاك النحو أسهل معراج، من خلال مساحات التصريح والتلميح، والتصحيح والتنقيح، والتوضيح والترجيح؛ ليمكِّن الطلبة من ارتياد هذا الصرح؛ وليحظوا بعظيم الفائدة .

وبالنسبة للدراسات السابقة لم يجد الباحث فيها دراسة شاملة تحمل معنى التحليل والتعليل والتفصيل والتأصيل لترجيحات المحقق في كتاب "منحة الجليل" لكن هناك دراسات شبه موازية أبرزها رسالة ماجستير بعنوان " آراء محمد محي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" لعمر سراحنة، مقدمة إلى جامعة القدس، و رسالة ماجستير لعبد الفتاح حبيب بعنوان "محمد محيى الدين عبد الحميد وجهوده النحوية والصرفية" مقدمة لجامعة الأزهر، وبحث لبلسم رسول، بعنوان "الجهود النحوية للشيخ محيي الين عبد الحميد في شرح ابن عقيل" ، في جامعة بغداد

ورسالة دكتوراة بعنوان:" محمد محيي الدين عبد الحميد وجهوده وآراؤه النحوية والصرفية " أحمد نعمات محجوب سعيد محمد أحمد، مقدمة لجامعة الخرطوم.

فتلك دراسات أفادت من خلال عرض صورة جهود وآراء محمد محيي الدين عبد الحميد إلى جانب جهود وآراء النحاة الآخرين في مسائل النحو وقضاياه على سبيل الكشف والتبيين ، في الوقت الذي تميزت بأنها لم تقف عند حدود العرض ومساحات الوصف، بل تناول الباحث بالدرس النحوي ترجيحات نحويّة للمحقق، في المسائل المشمولة بهذه الدراسة في كتاب "منحة الجليل" ودرس آراء النحاة مع التأصيل وإصدار الأحكام مع الدليل من بعد التحليل والتعليل بين الإجمال والتفصيل، موازنا بين تلك الآراء من خلال محاكمة هذه الترجيحات مع محكّاتها النحوية ، كما ألقت هذه الدراسة الضوء على سردية محمد محيي الدين النحويَّة في كتابه "منحة الجليل " والتعرف على خصائص هذه السرديَّة التي جاءت تتناسب وقدرات الطلبة المريدين ، تلك الفئة المستهدفة التي كانت محور اهتمامه عندما كتب هذه التعليقات ورجّح ما رآه صوابا من آراء العلماء في القضايا التي تناولتها الدراسة بالدرس النحوي ، ليقدم النحو لطلابه ومريديه ميسّرا، فكشفت هذه الدراسة عن شخصية نحوية موسوعية موضوعية، بلغت عطاءاتها و ترجيحاتها في مداها النحوي مقامات النجوم اللامعة في سماء النحو العربي قلَّ أندادها، وأضاءت زواية من النحو الميسّر كثر روّادها .

أمّا تلك الدراسات شبه الموازية فلها مضامين ومجالات أُخَر، الأمر الذي جعل الفرق بينهما لكل ذي بصيرة بيّنا جليّا، على كل متدبر ليس خفيّا.

والمصادر التي اعتمد الباحث في دراسته النحوية هذه عليها فهي كثيرة منها:

"الكتاب" لسيبويه (ت180هـ) – تحقيق عبد السلام هارون (ت 1408هـ)، والمقتضب للمبرد(ت285هـ). – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404هـ)، و الخصائص لابن جنّي(ت392هـ) و"الإنصاف

في مسائل الخلاف" لأبي بركات الأنباري(ت577هـ) وشرح المفصل لابن يعيش(ت643هـ)، ولسان العرب لابن منظور(ت711هـ). "همع الهوامع " للسيوطى(ت911هـ).

والمنهج الذي اتبعه الباحث في دراسته هذا هو المنهج التكاملي الذي يحوي في ثناياه مناهج عدّة : المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، فالمنهج التكاملي – من وجهة نظر الباحث – هو الذي يتناسب مع مادة هذه الدراسة ، فالمنهج الوصفي والتاريخي يتناسبان والسيرة الذاتية والتعريف بابن مالك، وابن عقيل ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ويتضح ذلك من خلال التمهيد لهذه الدراسة ، كما أن المنهج التحليلي والتاريخي يتناسبان مع فصول دراسة هذه الترجيحات ، ومباحثها ومطالبها كما يتناسبان مع محاكمة هذه الترجيحات إلى الأدلة، التي اعتمدت عليها آراء العلماء، في المسائل المشار اليها في هذا البحث.

وقسّم الباحث دراسته إلى مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول، وخاتمة وتوصيات، وفهارس عدّة، حيث تناول الباحث بعد المقدمة التمهيد الذي تضمن السيرة والتعريف بكل من ابن مالك، وابن عقيل، ومحمد محي الدين عبد الحميد، حيث درسها الباحث دراسة وصفية تاريخية.

ثمّ تناولت الدراسة في فصلها الأول مسائل ذات علاقة بالأسماء وعلاماتها ، وتناول الفصل الثاني من الدراسة مسائل وقضايا ذات علاقة بالفعل ووصفه، وما دل على معناه، والفصل الثالث؛ تناولت الدراسة، مسائل ذات علاقة بالحرف وشبه الجملة، والجملة بين العامل والمعمول، ودرس الباحث هذه الفصول دراسة نحوية تحليلية، تضمنت عرض آراء النحاة وأدلتهم ومناقشتها، ثم بيان الرأي النحوي الذي رجحه محمد محي الدين عبد الحميد في القضايا النحوية التي تناولتها هذه الدراسة، ثم اختتمت كل قضيّة برأي الباحث فيها مدعما بالأدلة ما توفرت .

ثم ذيَّل الباحث هذه الدراسة بخاتمة، عرض فيها الباحث نتائج دراسته التي توصّل إليها وتوصياته، ثم عرض قائمة المصادر والمراجع والفهارس للقرآن الكريم والحديث الشريف والأمثال العربية والشعر والمحتويات

أما من حيث الصعوبات التي واجهها الباحث في دراسته فهي صعوبة الوصول للأصول، والكتب والمظانّ النحوية، التي تعتبر المراجع الحقيقية لمتن كتاب المحقق " منحة الجليل" .

والسبب الذي يكمن وراء صعوبة الدراسة هو عدم التوثيق وغياب الربط الوثيق بين الآراء النحوية ومحكّاتها في الكتاب؛ لغياب ذكر المظانّ والمحكّات وغياب الإشارة إليها، فهي المصادر التي استند إليها متن الكتاب واستقى منها نحوه، الأمر الذي أضفى على الدراسة وعلى محاكمتها إلى محكّاتها بعض الصعوبات، قبل أن يتم التغلب عليها.

والله أسأل أن أكون قد وفقت لإنجاز هذه الدراسة، خالصة لوجهه الكريم، فما أصبت فيه فمن الله تعالى، وما كان من نقص فمن عند نفسي، وما سهوت عنه فمن الشيطان، والله ولي التوفيق.

التمهيد:

ويتضمن وَفْقَ الترتيب الزمني:

أولا. ترجمة ابن مالك

ثانيا. ترجمة ابن عقيل

ثالثا. ترجمة محمد محيي الدين عبد الحميد

أوَّلا. ترجمة ابن مالك:

(أ) اسم ابن مالك ومولده وشهرته:

هو الإمام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، الطائي نسباً، الجَّياني ولادة ونشأة، النحوي تخصصا، الشافعيّ مذهبا، صاحب الألفية في النحو العربي، التي شرحها ابن عقيل في كتابه المسمّى(شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ولد سنة (598هـ) بجَيّان، إحدى مدن الأندلس ([1]).

(ب)عصر ابن مالك:

يمتاز عصر ابن مالك بكثرة التأليف في مختلف العلوم والفنون، ومرجع ذلك إلى ما كان يغدقه الملوك على العلماء من المال، وإلى ما كان للعلماء من المنزلة الرفيعة، والتوقير لدى السلاطين والحكام، وإلى ما كان من رغبة بعض هؤلاء الملوك، في إنشاء الخزانات الخاصة، وحمل العلماء على تأليف الكتب ورسمها، كما كثر في عصر ابن مالك إنشاء المدارس وإقبال الطلاب عليها،وهي التي جعلت العلماء ينكبون على التأليف والتدوين، حتى كان ما ألّفوه أعظم ثروة علمية للغة والدين والأدب؛

فابن مالك أندلسيّ المولد والنشأة، ميّال بطبعه إلى النَّظم، لم يكن يعاني في قوله مشقة، ولا يصادفه في إنشائه عنت، حباه الله بجمال الطبيعة الأندلسية الخلّابة، التي تساعد على صفاء ذهن الأندلسي، فالأندلسيون بطبعهم مِنْ أشد أهل الأرض حباً للعلم، وتفانياً في تحصيله، وتوقيراً لأهله، وهو ما يفسّر الفضل، الذي وصل إليه ابن مالك من العلم([2]).

([1]) يُنظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج 2/ ص 180 ـ 181

([2]) يُنظر: ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك ج1/ ص7

(ج) رحلات ابن مالك ومشيخته ووفاته:

ولد ابن مالك بجيّان في الأندلس – كما سلف – فأخذ عن أبي المُظفَّر ثابت بن محمد بن يوسف بن خِياط الكُلاعي، من أهل لَبلَة – مدينة تقع غرب الأندلس – ثم انتقل إلى الشرق فمر بمصر وأقام بالقاهرة، ثم ارتحل إلى الحجاز رغبة منه في الحج والزيارة، وعاد إلى دمشق المركز العلمي الذي يُحجُّ وتضرب إليه أكباد الإبل – والحَجُّ هنا يراد به المعنى اللغوي وهو القصد – فسمت همته، ليرد منابع العلم الصافية.

مات رحمه الله بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وصلي عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون ([1]).

ثانيا. ترجمة ابن عقيل:

(ا) اسمه ونشأته:

هو قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين أبو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشميّ العقيليّ نسبة إلى عقيل بن أبي طالب، المولود يوم الجمعة في القاهرة، التاسع من شهر محرم من سنة 698هـ، لازم الاشتغال بعلوم اللغة إلى أن مهرها ونشأ وترعرع فيها، وبها تفقه وسمع من علمائها وعاش في أروقة علمائها، فارتشف العربية من نُحاتها والفقه من شيوخها ([2]).

كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبيَّة والمعاني وَالْبَيَان، وَيتَكَلَّم فِي الْفِقْه وَالْأُصُول كلَامًا حسنًا، ويقول فيه ابن حجر العسقلاني: ختم ابن عقيل الْقُرْآن الكريم تَفْسِيرا، فِي مُدَّة ثَلَاث وَعشْرين سنة، ثمَّ شرع من أول

([1]) يُنظر: التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2/ص425

([2]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج 1/ ص5.

الْقُرْآن بالتفسير ؛ لكنهَ مَاتَ أثْنَاء ذَلِك، وَشرح الألفية والتسهيل وهما معروفان، ويقدم ابن حجر العسقلاني رواية أخرى عن تاريخ مولد ابن عقيل فيقول:

وولي الزاوية الخشَّابيِّة – هي زاوية الإمام الشافعي التي كان يدرس فيها، وهي عبارة عن عمود اتخذه الشافعي لحلقة درسه في جامع عمرو بن العاص بمصر ويسمّى الجامع العتيق ([1]).

(ب) ما قاله العلماء فيه:

قال فيه أبو حيّان الأندلسي (ت775هـ): "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"(2)

(ج) منهج ابن عقيل وأسلوبه:

كان منصفا في شرحه فلم يتعسف في نقد الناظم بحق أوبغير حق، كما لم ينحز له، بحيث يتقبل ما وافق الصواب وما خالفه فهو ردُّ، فوافق ابن مالك في التبويب، أما في شرح الأبواب فكان له منهجه الخاص من التعريف والتوليف، والاستشهاد للمسائل من القرآن الكريم والشعر العربي القديم[3]، ويردفه أحيانا بالحديث الشريف وأقوال العرب زمن الاحتجاج، فجمع من هنا ومن هناك وبيَّن مذاهب العلماء في المسائل النحوية ووجوه استدلالهم.

أما من حيث الأسلوب، فقد اتخذ ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، أسلوب المعلم الحريص على إيصال الحقائق إلى طلابه، فسلك طريقا وسطا بين الإطناب والإيجاز، فلم يعمد في شرحه[4] إلى الإيجاز المخلّ، حتى يترك بعض القواعد المهمّة، ولا إلى الإسهاب الممل فيطول على المريد ما يريد،

([1])يُنظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ج3/ ص 42 .44

([2]) الزركلي: الأعلام؛ ج4/ ص96

([3]) يُنظر: بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص6

([4]) يُنظر: بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص6

وكان له من البراعة ما خطَّهُ يراعه في كتابه وله من البركة والإخلاص، ما دفع علماء العربية إلى قراءته والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

(د) وفاة ابن عقيل:

توفي الشيخ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الشافعي وهو مدين في يوم الأربعاء الثالث والعشرين شهر ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة بالقاهرة، ودفن بالقرافة قريباً من قبر الشافعي رضي الله عنه (1).

ثالثا. ترجمة محمد محي الدين عبد الحميد:

(ا) اسمه ونشأته:

محمد محيي الدين بن عبد الحميد بن إبراهيم، ولد يوم الأحد 28جمادى الاولى سنة 1318هـ، الموافق 23 من شهر أيلول سنة 1900م، قرب "كفر الحمام" بمحافظة الشرقية([2])، وتربى في بيت فقه وقضاء، فوالده الشيخ عبد الحميد إبراهيم، كان من رجال القضاء والفتيا، فنشأ وترعرع، وآيات القرآن الكريم تتلى في بيته، وتذكر أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – وتناقش فيه مسائل العلم بين كبار رجال العلم والقضاء، الذين يجتمعون مع أبيه فيه، فتاقت نفس الصغير إلى أن يكون مثل هؤلاء؛ فأكبَّ على القراءة والمطالعة، تسعفه نفس دؤوبة، وذاكرة واعية، وهمة عالية، وطموح وثاب([3])

(ب) مسيرته العلمية:

حفظ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كُتَّاب قريته " كفر الحمام" في الشرقية القرآن

([1]) يُنظر: ابن حجر العسقلاني؛ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ج3/ ص 43

([2]) يُنظر الزركلي، الأعلام، ج7/ ص92

([3]) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص13

الكريم، في بواكير طفولته، متأثرا بوالده ذي الهيبة والمكانة؛ الأمر حدا به إلى محاكاته، حتى إذا ما بلغ وصار فتيّا دفع به والده إلى معهد دمياط الديني ليرتشف من معينه، إذ كان والده قاضيًا ([1]) بمحكمة فارَسْكُرَ ؛([2]*)، ثم انتقل إلى القاهرة مفتيًا دينيًّا لوزارة الأوقاف فانتقل معه([3]).

ثم التحق محمد محيي الدين عبد الحميد بالأزهر الشريف، متدرجا فيه مرحلة مرحلة، حتى حصل على درجة العالمية النظامية في القاهرة، سنة 1925م؛ في أول دفعة تخرجت تبعًا للنظام الأزهري الجديد، في حينه؛ إذ تخرج وهو ابن الخامسة والعشرين من عمره، وعاش عمرًا من الألمعية والتفوق. تخرج محمد محيي الدين عبد الحميد فتلقفه معهد القاهرة ليدرس فيه

وكان في عمر الخامسة والثلاثين أستاذا لمن يتخرج بدرجة الأستاذية، فكان مع الكبار مع. أساتذته وشيوخه، بحضورٍ فاعلٍ خصبٍ مثمرٍ، فاعترفوا بفضله وعلمه وتجاوزت شهرته جدران الكلية، واسترعى انتباه الإمام الأكبر محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر، فاختاره الإمام المراغي محاضرًا في المناسبات الدينية العامة بالجامع الأزهر، كالإسراء والمعراج والاحتفال بالهجرة النبوية والمولد النبوي، كما مَثَّل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية.

فعمل مرة أخرى أستاذًا في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر الشريف عام ألفٍ وتسعمائة وستة وأربعين للميلاد، فوكيلًا لها، فمفتشًا بالمعاهد الدينية ، فأستاذًا في كلية أصول الدين، عاد الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى التعليم الأزهري العام ليتولى توجيهه وتنظيمه فعمل مديرًا لتفتيش

([1]) يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4/ ص228.

([2]) * الفارَسكُرْ: من قرى مصر قرب دمياط من كورة الدقهلية

([3]) يُنظر: الزركلي؛ الأعلام، ج7/ ص92.

العلوم الدينية والعربية بالأزهر والمعاهد الدينية ([1])، وكانت هذه الوظيفة تفوق وظائف أستاذية الجامعة، ثم عاد إلى جامعة الأزهر فاختير عميدًا لكلية اللغة العربية ، ثم عمل بالتدريس في كلية أصول الدين[2]. ظل الأستاذ مد محيي الدين عبد الحميد على صلة بالأزهر، جامعا وجامعة، بعد تقاعده في عصرٍ كانت علاقة الأساتذة بكلياتهم تنتهي مع تقاعدهم، لكن كانت الحاجة إلى علمه أكبر من القانون والقواعد.

وقد اختير رئيسا للجنة الفتوى، التي كانت تتخذ من بعض الحجرات في مدخل الجامع الأزهر مقرًا لها، كما اختير رئيسًا للجنة إحياء التراث، كما اختير عضوًا في مجمع البحوث الإسلامية، الذي حل محل هيئة كبار العلماء، التي كان الأزهر مقرًا لها، كما اختير رئيسًا للجنة إحياء التراث، كما اختير عضوًا في مجمع البحوث الإسلامية، الذي حل محل هيئة كبار العلماء([3])فقد انتخب الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد عضوًا في مجمع اللغة العربية، عام (1964م) للكرسي الذي كان يشغله سلفه المرحوم الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، وفي المجمع شارك في لجان المعجم الكبير والأصول وإحياء التراث القديم والأدب.

فقد قال الأستاذ محمد علي النجار في استقباله:

"إن ما قيل عن الطبري ت (310هـ) يصدق عليه، إذ كان الطبري إمامًا في القراءة، وإمامًا في الحديث، وإمامًا في النحو، وإمامًا في الحساب، كذلك كان محيي الدين مع إمامته، في علوم أخرى غير التي ذكرت عن الطبري ([4]).

([1]) يُنظر: البيومي، شخصية 25

([2]) يُنظر: الزركلي، الأعلام، ج7، ص92

([3]) يُنظر: البيومي، شخصية 25

([4]) يُنظر: البيومي، م.ن

منهج محمد محيي الدين عبد الحميد العلمي العملي في تحقيق نصوص الكتاب:

يقول محمد محيي الدين عبد الحميد في تقديمه لكتاب "العمدة لابن رشيق"، ملمحا لمنهجه في التحقيق، يعتز بما بذل فيه من معاناة، يقف عند ما يتحقق به مبتغاه: ولو أردت أن أحدثك عن لمراجع التي استخلصت لك الصواب من بينها، لهالك الأمر وخرج الحال في نظرك عن حد المستساغ المعقول، ولكنها على كل حال، هي حقيقة لا غلو فيها ولا إغراق، وستقف بنفسك حين تقرأ الكتاب بعد هذا على ما كابدت من العناء والمشقة، وكنت أحب أن أذكر لك عند كل تصويبة أثرها في خطأ أصول الكتاب وكيف أصلحتها ومصدر إصلاحها، ولكني اكتفيت في التنبيه على بعض ذلك، وتركت بعضه لعلمي .([1])

فقد حقق من كتب التراث ما تجاوز ثمانين كتابًا، متحررا من قيود المناهج الحديثة في التحقيق ،فالكم الهائل من تحقيقه أثار حقد بعض المشتغلين بالعلم، فاتهموا الشيخ بأنه لا يلتزم بالمناهج الجديدة في التحقيق، وأنه لا يتابع التعليق، مكتفيًا بالنص الصحيح، وإغفال النسخ الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه، وهذا كله لا يفسد لرفعة مكانته وجلال قدره قضيّة ([2])

مكانة محمد محيي الدين عبد الحميد ومساهماته العلمية:

يقول محمد علي النجار فيه: "لقد قيل في الطبري إنه كان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب، وكذلك يقال في الشيخ محيي الدين(3)

([1]) يُنظر : الشاطبي، الموافقات، ج6/ ص82

([2]) يُنظر: البيومي، م. س، 2 الشخصية

([3]) ينظر: الشاطبي؛ الموافقات، ج6 / ص84

ونستطيع القول إن الجهود العلمية والعلوم تختلف في مساراتها، لكنها تلاقت في شخص محمد محيي الدين عبد الحميد، فقد جعل حياته ماعونا يتسع للمعارف والعلوم، التي أفادت منه أجيال وأجيال من طلبة العلم، خاصة طلبة تخصص اللغة العربية، الذين نهلوا من معينٍ سهّله لهم محمد محيي الدين عبد الحميد الذي يصعب أن يشق له غبار في عصرنا الحاضر.

و"منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" كتاب يبرز فيه الجهد والعزم الفريد، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، إذ أخرج هذا الجهد بعباءة قشيبة، بعدما أخذ من راحته نصيبه، حيث كتب مقدمة الطبعة الأولى والثانية لشرح ابن عقيل، ذي الشرف الأثيل، بيّن فيهما نهجه ومنهجه الأصيل في تحقيق هذا الكتاب، ليكون ميسَّرا ([1]) للطلّاب؛ فنجد فيه ما يلي:

أولا: ذكر ما لابد منه عند اختلاف النحاة، بما لا يخرج به عن الغرض الذي تغيّاه.

ثانيا: أعرب أبيات الألفية إعرابا يفي بالغرض، لذوي الجوهر والعرض.

ثالثا: – خرّج الشواهد وتوخى الفوائد لكل مريد وقاصد، بتحقيق الأصول وبلوغ المقاصد، ثم بين المعنى، فشرحها باختصار بعناية لا ابتسار، وحظيت الشواهد منه بالإعراب، دون إسهاب أو إطناب.

رابعا: صحّح المطبوع تصحيحا دقيقا، واخرجه اخراجا أنيقا، تنظيما وتنسيقا، تدقيقا وتعليقا.

خامسا: يعرض في مسائل الاختلاف آراء النحاة دون غمط أو إجحاف، فتراه تارة يقوم بالتصويب والتصحيح، وتارة يستدرك على بعضهم وتارة يقوم بالترجيح ([2]).

([1]) يُنظر: البيومي، شخصية 25

([2]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص6 ـ11

وفاة محمد محي الدين عبد الحميد:

توفي محمد محي الدين عبد الحميد يوم السبت الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ألف وثلاثمئةٍ وإثنين وتسعين هجريّا، الموافق الثلاثين من كانون أول سنة ألف وتسعمائة واثنتين وسبعين ميلاديا، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنان [1].

(1) يُنظر: الزركلي، الأعلام، ج7، ص92

المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه

الكلم (كَلِمْ) أهو جمع أم اسم جمع أم جنس، أم اسم جنس، أم اسم جنس جمعي

وهل لفظ "الكلم" يذكّر أم يؤنث؟

المبحث الثاني : المعرب والمبني

المطلب الأول : الأسماء الستة ؛ الأصل فيها وإعرابها واللغات فيها؟

المطلب الثاني : جمع المؤنث السالم تعريفه وإعرابه ، إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه.

المطلب الثالث: الاسم المنقوص وما الصورة التي يكون عليها الاسم المنقوص حالة النصب :

المبحث الثالث : النكرة والمعرفة

المطلب الأول : الاسم هل ينحصر في النكرة والمعرفة فقط؟

المطلب الثاني : الأصل في الأسماء أهو التنكير أم التعريف ؟

المطلب الثالث : ضمير الشأن مذكرا أو ضمير القصة مؤنثا، هل يقع ضمير الشأن اسما لإنّ وأخواتها مَسقطا منسيا من الكلام؟

المطلب الرابع: "سوى" اسم هل يخرج إلى الظرفية؟

المبحث الرابع: الإضافة وياء المتكلم ـ هل تثبت ياء المتكلم حالة إضافة الاسم الذي ينتهي بياء مشدّدة إليها؟

المبحث الخامس: التنوين، هل تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض حقيقة وما سواه مجاز؟

الفصل الأول: الأسماء وعلاماتها

المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه:

(الكَلِمْ) هل هو جمع أم اسم جمع أم اسم جنس أم اسم جنس جمعي، ولفظ (الكَلِم) أيذكّر أم يؤنث؟.

الكلم لغة: يقول ابن فارس ت(395هـ): " الْكَافُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى نُطْقٍ مُفْهِمٍ، وَالْآخَر عَلَى جِرَاحٍ"([1])ويشير الى الجامع بين الأصلين، كما أن الكلم قد يقصد به لغة الكلام، ويقول العُكْبَري المتوفي سنة (616هـ) "إن الكلام الذي هو النطق له تأثير في النفس كما الجرح يؤثر بها، وعليه فان الكلام مشتق من الكَلم الا وهو الجرح" ([2]).

اصطلاحا: الكلم أدناه " ثلاث كلمات، سواء أحصلت فائدة أم لا([3])، أما (الكلم) هل هو جمع أم اسم جنس أم اسم جنس جمعي؟ فالأوائل من النحاة تعاملوا مع (كلم) على أنها كلمة جمع ولا يطلق هذا الجمع على أقل من ثلاث، فسيبويه ت(180هـ) يقول في كتابه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية...الكلم اسم وفعل وحرف "([4])، فجاء بالتوصيف ليكون للكلم التعريف، فهو جمع كلمة ولا يطلق الجمع على أقل من ثلاث[5]، وذهب ابن جني ت (322هـ) مذهب سيبويه ت (180) في قوله: الكلم جمع كلمة

([1]) ابن فارس: معجم المقاييس، ج 5/ ص131.

([2]) العُكْبَري، مسائل خلافية في النحو، ص39 – 42

([3]) ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى، «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ج1/ ص138

([4]) سيبويه: الكتاب، ج1/ ص12- 14

([5]) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ج1/ ص 6

[1]كنَبِق جمع نَبِقة([2]) وسلم جمع سلمة([3])وثِفن جمع ثِفنة[4]، وهوما ذهب إليه الجوهري ت(393هـ)([5])، والجرجاني ت(471هـ)، وابن مالك ت(672) ([6])، وابن هشام ت(761) في شذور الذهب([7]).

وأورد ابن السرَّاج ت(316هـ) في كتابه "أصول النحو" قول الفرّاء ت (207هـ)" إن اسم الجنس يُذكّر على لفظه[8]"، وابن النحّاس ت(338هـ) يطلق على "كلم" اسم جنس لا جمعا[9] ؛ ويقول علي الجرجاني ت(816هـ) في كتاب التعريفات:" الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء؛ فإنه يطلق على القطرة والبر، بينما اسم الجنس يعرَّف بأنَّه ما وضع؛ لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه؛ فهو لا يطلق على الكثير"[10] بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل؛ لذا كان كل جنس اسم جنس، ولا عكس[11] وذهب العُكْبَريّ ت(616هـ) إلى أن " كلم جنس للكلمة".

ونقل الكَفَويّ ([12])ت(990هـ) عن ابن الحاجب ت(646هـ) والاستراباذي ت(686هـ) يقول: اعلم أن الكلم جنس الكلمة، مثل تمر وتمرة، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعًا لذي التاء، بل

([1]) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ج1/ ص 6

([2]) النَّبِقْ: ثمر شجرة السّدر، واحدتها نَبِقَةٌ لسان العرب . جذرها: نبق.

([3]) السّلِمْ: الحجارة، واحدتها سَلِمَةٌ وهي من لغات حمير

([4]) الثَّفِنْ: جع ثَفِنَة ما غلظ من ملامسة الأرض إذا استنيخت الإبل وهي ظاهر الركبة الغليظ في البعير، لسان العرب، مادة ثفن.

([5]) ابن منظور: اسان العرب، مج12/ ص522

([6]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ج1/ ص54 ـ55

([7]) يُنظر: ابن هشام، " شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب "ص11

([8]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص 134

([9]) السيوطي،م.س. ج1/ ص54ـ55

([10]) الجرجاني، التعريفات . مج1/ ص25

([11]) يُنظر: الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص87.

([12]) العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص42.

هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير([1])، كالعسل والماء، لكن الكلم لم يطلق إلا على ما فوق الاثنين، بينما يرى ابن عقيل ت (769هـ) أن كلم اسم جنس واحده كلمة، إما اسم أو فعل أو حرف، وذهب أبو علي الفارسي ت(777هـ) إلى أنَّ كلم اسم جنس([2]).

وجاء في همع الهوامع للسيوطي : "الكلم الْمركب من ثَلَاث وَإِن لم يُفِدْ، و هُوَ اسْم جنس لكلمة، لَا جمع كَثْرَة وَلَا قلَّة "([3])وذهب الأشموني ت(929هـ) في شرحه إلى القول : "واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار "([4])، والكفوي ت (990هـ) يذكر في كتابه الكليات :" كل اسْم جنس جمعي فَإِن واحده بِالتَّاءِ وَجمعه بِذُونِهَا مثل : (سدر) و (سِدْرَة) و(نَبِق) و(نَبِقة) وعليه فإن (كَلِم) و(كلمة) تأخذان نفس الحكم، إِلَّا لفظين وَهِي (الكمأة) جمع (كمء) وهي نبات يخرج من الارض يشبه الفطر([5])، و(الفقعة) جمع (فقع) وَهُوَ ضرب من الكمأة، وَهو من النَّوَادِر.

فكل مَا يجمع من أَسمَاء الْأَجْنَاس ثمَّ يعرف تَعْرِيف الْجِنْس فَإِنَّهُ يُفِيد أَمريْن:

أَحدهمَا: ذَلِك الْجِنْس تَحْتَهُ أَنْوَاع مُخْتَلفَة.

الْآخر: مُسْتَغْرق لجَمِيع مَا تَحْتَهُ مِنْهَا. فاسْم الْجِنْس لكل فَرد ومثنى ومجموع ([6]).

([1]) ينظر: الإسْتَرَآبادي، شرح الرضي على الكافية ج1/ ص19

([2]) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج 1/ ص 17

([3]) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ج1/ ص54 ــ55

([4]) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1/ ص24

([5]) ابن منظور، لسان العرب، مادة كمأ

([6]) يُنظر: الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص323

ويعرّف الكَفَويَ الجنس: الْجِنْس هُوَ الْمُعَرّف من بَين الْأَجْنَاس الْجَامِع لأفراده، ويُطلق على الْقَلِيل وَالْكثير، نحو(المَاء)، ([1])وجاء في حاشية الصبان ت(1206هـ) قيل عن الكلم: جمع لكن المختار أنه اسم جنس جمعي؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد، أفادت أم لم تفد.

وقيل: لا يقال إلا على ما فوق العشرة وقيل: إفرادي أي يقال على الكثير والقليل كماء وتراب وعلى الثاني فقيل: جمع كثرة وقيل: جمع قلة، ويجري هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، ليس فقط على الكلم.

وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيث والتذكير على الأصل وهو الأكثر، وقيل جمعٌ والغالب على الجمع تأنيثه وهذا ردٌّ؛ لأن الغالب تذكيره، وقيل اسم جمع وهو ردٌّ؛ لأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه، فالمختار أنه اسم جنس جمعي؛ الجمعي صفة لاسم لا لجنس، على الصواب والجمع: ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف، واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه، والغالب أن لا واحد له من لفظه كـ (قوم ورهط وطائفة وجماعة).

واسم الجنس الإفرادي هو ما دل على الماهية، لا بقيد قلّة أو كثرة كماء وتراب، والجمعي ما دل على أكثر من اثنين وفُرِّق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم.

وقال ناصر الدين اللقاني ت (959هـ): "اسم الجنس موضوع للماهية"، ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعا، وجوابه ما في الرضي في باب الجمع، من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع([2])،فهو اسم جنس، وضع جمعيا استعمالًا، وقال الروداني: الأولى أن يقال إنه غلب استعماله في ثلاثة أفراد

([1]) يُنظر : الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص323

([2]) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1/ ص37

فأكثر، حتى صار حقيقة عرفية في ذلك، فاندفع التجوز من أصله، وفيما يخص تقسيم اسم الجنس إلى إفرادي وجمعي فهناك من يذكر قسما آخر أحاديا، وهناك من يقول في اسم الجنس الجمعي؛ منه ما يجب تذكير ضميره كغنم، وما يجب تأنيث ضميره، كبط، وما يجوز في ضميره الأمران كبقر وكلم، فقد أنَّثه ابن معطِ في ألفيته فقال: واحدها كلمة وذكره الناظم فقال: "وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ "، وذكّره الناظم فقال "واحده كلمة" ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لَبِن ولَبِنة ومن المخلوقات نبق ونبقة([1]).

فمما جاء مذكرا في القرآن الكريم؛ قوله تعالى " ﴿**قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ**﴾ " ([2]) فقد ذكر في الآية الكريمة الفعل المسند للعائد المستتر، وذكّر الوصف لاسم الجنس الجمعي في قوله تعالى: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾ ([3])

فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبًا، والاحتراز بـ "غالبًا" عما جاء منه على العكس من ذلك أن يكون بالتاء دالا على الجمع، وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة.

ورجّح محمد محي الدين عبد الحميد في كتابه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) أن (كلم) اسم جنس جمعي، ويوافق في ذلك الصبّان(ت1206هـ) في أنَّ اسم الجنس يقع على نوعين: أحدهما يقال له اسم جنس جمعي، والثاني يقال له اسم جنس إفرادي، فأما اسم الجنس الجمعي فهو " ما يدل على أكثر من اثنين ([4]) .

([1]) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1/ ص39

([2]) البقرة،1، 70

([3]) فاطر، 35، 10

([4]) يُنظر: الصبان م. س، ص33 ـ 35

وفي التفريق بين اسم الجنس الجمعي ومفرده يقول الشيخ محمد محي الدين: " ويفرق بينه وبين واحده بالتاء والتاء غالبا تكون في المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر، ومنه كلم وكلمة وربما كانت زيادة التاء في الدالّ على الجمع، مثل كمء للواحد، وكمأة للكثير، وهو نادر.. ويذكر تفريقا آخر بين اسم الجنس الجمعي ومفرده قائلا: " وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي، وروم وروومي، واسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق عليه الكثير والقليل مثل: ماء ذهب، زيت خل"([1])

ويرى الباحث أن محمد محي الدين عبد الحميد وظّف الأصول النحوية في ترجيحه لـ(الكَلِمْ)، في أنه اسم جنس جمعي من كلمة، وليس جمعا لها بما يلي:

الأول: سماعيا، وذلك أن القول الصريح الفصيح، المنقول بالطريق الصحيح، الكثير غير الشحيح المسموع من العرب، أنّها – أي العرب – استخدمت اسم الجنس مصغرًا، ولا يصغر جمع الكثرة على حاله، بل يصغر بعد إفراده، ويجمع جمع مذكر سالمًا، أو جمعَ مؤنثٍ سالمًا، فقد أنشد أبو عثمان عن الأصمعي عن أحيحة بن الجلاح :

1- **بَنَيْتُه بِعُصْبَة مِن مالِيَا ...أَخْشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلًا عادِيَا** [2]*

فقد صغر رَكْب إلى ركيب فلو كان جمعا ما صغر.

الثاني: الاستصحاب – الإبقاء على الحكم؛ لعدم وجود علة صحيحة توجب الانتقال عنه فلفظة (كَلِم) اسمَ جنس جمعيّ، فهو اسم لأنه ليس حرفًا ولا فعلًا وهو جنس؛ لكونه يدل على جنس

([1]) ابن عقيل: حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص17

([2])* أحيحة بن الجلاح الدوسي الجاهلي، ت (130ق هـ): ديوان أحيحة بن الجلاح ،جمع حسن محمد باجودة . مكتبة لسان العرب . السعودية – الطائف ، وجاءت رواية الرجز في الديوان :

بنيت بعد مستظل ضاحيا... بَنَيْتُه بِعُصْبَة مِن مالِيَا

للستر ممّا يتبع القواضيا.... أَخْشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلًا عادِيَا

معدود لا ينتمي للجموع الصحيحة التي تزاد بواو ونون أو ياء ونون أو ألف وتاء ويسلم بناء المفرد، في كل حالات الجمع السالم مذكرا كان أم مؤنثاً، بينما نجد الأمر في الاسم الجنس الجمعي مخالفا المفرد فيه زائد عن اسم الجمع بتاء الوحدة أو يائها على غير نسق الجمع، أو ناقصا عنه – وهو نادر نحو: كمْءٌ مفرد وجمعه: كَمَأَةٌ، لذا كان (كلم) دالاً على جمع يجمع جميع ما يطلق عليه اسمه، ومسماه معدود لكنه ليس جمعا صحيحا.

كما إنّ لفظ (كَلِم) بوصفه اسما جنسيا جمعيا، دلالة خاصة يحترز بها عن الجنس الأحادي أو الفردي كون اللفظ يدل على متعدد ليس جمعا صحيحا – كما سلف – وليس تكسيريا نحو: (نحل، نمل، شجر) لكونه لا يقع ضمن منظومة جمع التكسير، الدال على معدود الكثرة وهي ثلاثة وعشرون وزنا، ولا يدخل ضمن جمع التكسير الدال على معدود القلة، وهي أربعة أوزان، وبذلك يتميز عن هذه الجموع ، بينما الجنس الأحادي يدل على مطلق الجنس قليله أو كثيره نحو (ماء، تراب، زيت).

الرابع: اسم الجنس الجمعي: يذكر ويؤنث([1]) فيذكر إذا أريد به الأصل وهو الجنس([2]) على خلاف جمع التكسير؛ الذي يؤنث اسمه دون المسمى؛ لأن جمع التكسير اسمه يتعلق بمفهوم الجماعة أو المجموعة.

أما اسم الجنس الجمعي – فكما سلف – ياتي مذكرًا نحو قوله تعالى :

﴿ **يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ۖ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ** ﴾([3])

([1]) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1/ ص38

([2]) ينظر: ناظر الجيش، «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» . ج1/ ص139

([3])النساء، 4، 46

وقوله تعالى:

﴿ **حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾ ([1]) فجاء بعائد مذكر في الآيتين الكريمتين.

ويؤنث اسم الجنس الجمعي إن أريد به مجموعة أجزاء الجنس؛ قال تعالى:

﴿ **وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ**﴾ ([2])

ويشار للواحد منه بإلحاقه تاء تسمى تاء الوحدة كما في (كلم ـ كلمة) و(تمر تمرة) قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "**اتقوا النار ولو بشق تَمْرَةٍ** " ([3]) أو بإلحاقه ياء تسمى ياء الوحدة لا ياء النسب وإن شابهتها كما هو الحال في قولنا على نية الوحدة للواحد من الزنج: زنجيّ، لا على نية النسب، ونقول كذلك للواحد من الروم روميّ ([4]).

المبحث الثاني: المعرب والمبني:

المطلب الأول: الأسماء الستة، الأصل فيها واللغات فيها وإعرابها:

1_ الأصل فيها: اختلف النحاة في أصل هذه الأسماء، وهذا نابع من اختلافهم في الأصل الذي تكون عليه أبنية الأسماء، فيقول سيبويه في الكتاب:

" فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف وخمسة لا زيادة فيها ولا نقص... فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه "([5]).

([1])النمل، 27، 18

([2]) سورة النحل، 16، 68

([3]) ابن حبان، صحيح ابن حبان، حديث رقم 2804، حديث صحيح

([4]) أنظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، ج2/ ص 6

([5]) سيبويه: الكتاب، ج4 / ص 230.

فأقل أصول الأسماء ثلاثة وأكثرها خمسة عند سيبويه والبصريين ([1]).

أما الكوفيون فيقولون في أصول الأسماء ومنهم الفرّاء والكسائي: "أقل الأصول حرفان".[2]

أمّا الأسماء الستة التي بدت على حرفين عند تجردها من الإضافة وانفرادها فإنها على ثلاثة أصول عند التثنية والجمع بغير تاء وعند والنسب والإضافة والإضافة أردّ؛ لأنها أقوى.

يقول سيبويه في كتابه:" لأنَّه ليس في الدنيا اسمٌ أقل عدداً من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنَّهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً، وهو الأصل له، ويردونه في التحقير والجمع"([3])

ويقول في موضع آخر من الكتاب: "باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرَّدّ، وذلك قولك في أب أبويٌّ وفي أخٍ: أخويٌّ وفي حمٍ: حمويٌّ فهي من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن، فترد إلى الأصل، فهي مما يخرج أصله في التثنية؛ فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل وتقوى على الرد؛ لأنَّه إذا رد الأضعفُ كان الأقوى أردَّ" ([4]).

ويرى البصريون: أنها ذات أصل ثلاثي كذلك، بدليل عودة المحذوف إليها في حالة التثنية والجمع الإضافة، فأصل كلمة أب أبَوَ بالتحريك؛ لأن تثنيتها أبَوَان، فالذاهب من اللفظ لامُه وهي الواو، لذا نقول في الإضافة: جاء أبوك، والأب: الوالد ([5]).

وكلمة أخ أصلها أَخَوَ بالتحريك؛ لأننا نقول في مثناها: أخَوَان، وفي الإضافة نقول: جاء أخوك والأخ من النسب معروف ويأتي بمعنى الصديق والصاحب ([6])، وكلمة حم أصلها حَمُوَ؛ لأن تثنيتها

([1]) سيبويه: الكتاب، ج4 / ص 230.

([2]) ابن القطّاع الصقلّي: أبنية الاسماء والأفعال والمصادر، ص 98

([3]) سيبويه: م.س، ج3/ ص322

([4]) سيبويه: م س، ج3/ ص359

([5]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص31

([6]) ابن منظور: لسان العرب، باب الواو فصل الهمز مادة: أخا

حَمَوان، فالذاهب منه لامه وهي الواو، كما ذهب إلى ذلك الجوهري ([1]) والفرّاء، والحمو هو أبو الزوج، وأخو الزوج، ومن كان من قبله ([2]) وكلمة فو: الفم.

ونقول في الإضافة "أجميلٌ فوك؟" ولعل الحرف الثالث حذفته العرب لتوالي الأمثال؛ لأنه حرف مد من جنس سابقه وذو كلمة يتوصل بها إلى أصل الأجناس ملازمة للإضافة إلى الاسم الظاهر بمعنى صاحب([3])، أما هن فكناية عما يستقبح ذكره([4])، حذفت لامها وهي الواو([5])يستدل عليها بالتثنية فنقول في تثنيتها : هَنَوان وبالإضافة نقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك " يقول سيبويه في الكتاب: " واعلم أن من العرب من يقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك ويقول هنوان فيجريه مجرى الأب ...والعلّة هنا هي العلة في أب وأخ ونحوهما" ([6])

2_ اللغات الواردة في هذه الأسماء:

القسم الأول: وفيه لغة واحدة وهي النقص: (ذو) بمعنى صاحب وأصلها ذوَا عند سيبويه و(فم) لام الكلمة فيها هاء " وأصلها " فوه " والعرب حذفت عينها وهي الواو، لالتقائها مع ساكن مكروه، ثم حلّت الهاء – لام الكلمة – محل عينها وهي حرف المد المحذوف؛ لتقارب في المخرج بين الهاء والواو الساكنة – حرف المد – ثم أبدلت الهاء ميما لتقارب المخرج بين الميم والفاء؛ فصارت (فمٌ) ([7]).

([1]) ابن منظور: لسان العرب، باب الواو فصل الهمز، مادة حَما

([2]) ابن منظور: م. ن: باب الواو فصل الهمز، مادة أخا

([3]) ابن منظور: م. ن، باب الواو فصل الهمز، مادة أخا

([4]) إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار): المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، ص998

([5]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1/ ص153

([6]) سيبويه: م. س، ج3/ ص360

([7]) يُنظر: ابن يعيش، م. س، ج1 /ص153.

قال صلى الله عليه وسلم:

"**والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله تعالى من ريح المسك** "([1]).

كما جمع بعض العرب بين العوض والمُعَوَّض، قال الأصمعي:

2- **هما نَفثا في فيَّ من فَمَوَيْها ... على النابحِ العاوي أشدَّ رجامِ***([2])

والشاهد فيه أنَّ (فو) أبدلت عينها الواوية ياءً، لكسر ما قبل الواو التي أضغمت في ياء المتكلم لتصبح ياء مشددة مفتوحةً .

أجاز المبرد رَد اللام إذا أضيفت إلى ياء النفس، وأنشد قول الشاعر مؤرّج السلمي أحد شعراء الدولة الأموية:

3- **قَدَرُ أَحَلَّكَ ذَا المَجازِ وقد أَرَى ... وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجَازِ بِدار** ([3])

والشاهد فيه قولُه "وأَبِيَّ" بياءٍ مدّغَمة على إعادة اللام المحذوفةِ.

يرى الباحث أن لا حُجةَ للمبرد في ذلك؛ لاحتمالِ إرادة جمعَ السلامة؛ لأنهم يقولون "أَبٌ"، و "أَبُونَ"، و "أَخٌ" ([4]) فالدليل إن تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

والشاهد الآخر قوله "فمويها" جاء مثنى مضافًا، ردَّ فيه المُعَوَّض وهو (الواو)، ويرد العوض كذلك في الإضافة والإضافة أقوى على الردِّ، كما ترد في النسب فيقال "فمويٌّ" وفي حالة الأفراد تعرب "فم" بالحركات ([5]).

([1]) البخاري: صحيح بخاري حديث رقم1904.

([2]) *الرِّجام: الحجارة التي تبنى حول البئر

([3])شرّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية الشاهد 256، ج1/ ص476

([4]) يُنظر: ابن يعيش؛ شرح المفصل للزمخشري، ج2/ ص214

([5]) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج1/ ص 12

القسم الثاني: (هنٌ) وفيه لغتان([1]): النقص وهي الأفصح، وتعرب على هذه اللغة بالحركات، قال صلى الله عليه وسلم:

"**من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تكنّوا**"([2]).

ومن أمثال العرب " **من يطل هنُ أبيه ينطق به** " ([3]) أي من كثرت ذرية أبيه تحصن بها

وعلى لغة التمام تعرب بالحروف؛ لأنها اسم حذف لامه في حالة الإفراد وتضمن معنى الإضافة فأعربت بالحروف عوضا عن لامه المحذوفة ([4]).

القسم الثالث: أب، أخ، حم، وفيه ثلاث لغات اللغة الأولى: التمام فنقول" أبو، وأخو، حمو"، فهي كلمات أعربت بالحروف، حذفت لاماتها في حالة الإفراد

قال تعالى ﴿ **يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ** * **وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ**﴾ ([5])، وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح:

إيَّاكُمْ والدُّخُولَ علَى النِّساءِ فقالَ رَجُلٌ مِنَ الأنْصارِ: يا رَسولَ اللَّهِ، أفَرَأَيْتَ الحَمْوَ؟ قالَ: الحَمْوُ المَوْتُ" ([6])، ونحو المثل العربي القائل: " **يداك أوكتا* وفوك نفخ** " ([7]).

([1]) يُنظر: ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص42

([2]) يُنظر: البخاري، الأدب المفرد،963/1

([3]) الميداني "ابو الفضل: " مجمع الأمثال ج2 /ص300

([4]) يُنظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1/ ص319

([5]) عبس ـ 80، 34 *35

([6]) البخاري: صحيح البخاري، حديث رقم 523

([7]) الميداني: مجمع الأمثال، ج2/ ص 414، رقم (4655)

* الإيكاء: ربط وشد راس السقاء بحبل

" **يداك أوكتا* وفوك نفخ** " ([1])

يضرب لمن كان سبب هلاكه من نفسه، وكذلك المثل العربي القائل:

" **مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ**" ([2]) أي: لا يظلم الابن في مشابه أبيه؛ لأن الابن صاحب الإرث الجيني لأبيه وقال زهير بن أبي سلمى:

4_ سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومنْ يَعِشْ ...ثمانينَ حولًا لا أبالكَ يَسْأَمِ([3])

نجد أن" أخيه "جُرّت بالياء، وكذلك "أبيه" في الآية الكريمة، و"الحمو" رفعت بالواو في الحديث الشريف، و" فوك" رفعت بالواو في المثل، و"أبا" منصوبة بالألف في بيت الشعر؛ لأنها من الأسماء الخمسة مضافة واللام زائدة للتوكيد؛لأن أصلها "أباك".

اللغة الثانية القصر: هي إثبات الألف في آخر الاسم دائما، فيعامل معاملة الاسم المقصور في تقدير علامات الإعراب: الضمة المقدرة على الألف حالة الرفع منع من ظهورها التعذر، والفتحة المقدرة على الألف في حالة النصب منع من ظهورها التعذر، والكسرة المقدرة على الألف في حالة الجر منع من ظهورها التعذر، وفي البيت الذي نسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج نسبه آخرون لغير واحد ([4]).

5_ إنَّ أباها وأبا أباها * قَد بَلغا في المجدِ غايتَاها ([5])**

([1]) الميداني: مجمع الأمثال، ج2/ ص 414، رقم (4655)

([2]) الميداني: م.ن، ج2 / ص 300، رقم 4019)

([3]) زهير بن أبي سلمى: الديوان، ص 110

([4]) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1 ص153.

([5])رؤبة ابن العجاج: ديوان رؤبة، ص168

* الحقب: حبل يشدُّ به الرّحل إلى بطن البعير، حقواها، مثنى حقو: موضع شد الإزار للدابّة

فهذا البيت على لغة القصر، إذ نجد أنّ لفظ "أبا" جاء في كل الحالات بالألف دلالة على القصر فـ"أبا أباها" الأصل على لغة التمام أن يقول: أبا أبيها لكن الشاعر قال "أباها" على لغة القصر التي تعرب بحركة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر([1]).

ومن القصر قولهم " **مكرهٌ أخاك لا بطل** " وهو مثل يضرب لمن يحمل على أمر ليس من شأنه، والشاهد فيه: أنه مقصور معرب بحركة الضم المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر([2]) كذلك يحمل قول أبي حنيفة عندما سئل عن قَوَدِ من قُتِل بمثقل فقال: "لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس" على لغة القصر لغة الكوفيين وأبو حنيفة كوفيّ النشأة([3])

اللغة الثالثة: لغة النقص ([4])أي حذف اللام فيعرب بالحركات، ([5])ومنه قول رؤبة بن الحجاج – كما ينسبه بعض النحاة إليه:

6_ بِأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكرم ... ومن يشابه أَبَهُ فما ظَلَمْ ([6])

الشاهد فيه قوله: "بأبه " و "يشابه أبه" إذْ أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجرت الأولى بالكسرة ونصبت الثانية بالفتحة الظاهرة مع أنهما مضافتان لضمير الغائب وليستا مفردتين، على لغة النقص([7]).

([1]) يُنظر: ابن عقيل، كتاب: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص45

([2]) يُنظر: السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

([3]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج 2/ ص36

([4]) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص319

([5]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص139

([6]) يُنظر: الموسوعة الشاملة، ج3/ ص39

[7]– يُنظر: بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1/ ص43

3 _ إعراب الأسماء الستة

ا _ شروط إعرابها:

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف أربعة شروط:

أحدها: أن تكون مضافة فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو " أخ" في قوله تعالى:

﴿ **وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ** ﴾[1].

و"أب" في قوله تعالى:

﴿ **قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ۖ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ [2] وقول الشاعر الأموي مسكين الدارمي ت (89 هـ) مخاطبا معاوية بن أبي سفيان ومذكرا إيّاه بوشائج النسب:

7_ أَخاكَ أَخاكَ إنَّ من لا أَخاً لَه * كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ**

والشاهد في البيت: مجيء كلمة "أخا" مفردة مضافة، فأعربت بالحروف.

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو هذا أبو زيد وأخوه وحموه، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الكسر نحو: هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي ولم تعرب بهذه الحروف[3].

الثالث: أن تكون مكبرة فإنْ صُغِّرت فإنّها تعرب حينئذ بالحركات الظاهرة نحو: هذا أخيٌّ زيدٍ ورأيت أُخيَّ زيدٍ[4]

---

[1] – النساء، 4، 12

[2] – يوسف، 12، 78

([3]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص47

([4]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1/ ص135

الرابع: أن تكون مفردة([1]) غير مثناة أو مجموعة فإن كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى والمجموع نحو: هذان أبوان وهؤلاء آباء ويشترط في (حمو) شرطٌ إضافيٌّ لتعرب بالحروف وهو أن لا تكون تماثل " قُرْؤ وخَطأ "فإن ماثلته، أعربت بالحركات الظاهرة، فنقول: هذا حمْوُكَ، وحمْؤُك؛ يشترط في"ذو" لتعرب بالحروف أن تكون بمعنى صاحب مضافة إلى الجنس فإن كانت للإشارة فإنها مبنية([2]) ويشترط في "فم" أن يزال منها الميم لتعرب بالحروف وإلاّ أعربت بالحركات نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم:

" **وَالّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطيَبُ عِندَ اللَّهِ مِن رِيحِ المِسكِ** "([3]).

ب ـ أمكنة إعراب الأسماء الستّة:

هل تعرب هذه الأسماء من مكان واحد أم اثنين؟

اختلف النحاة في ذلك، فسيبويه ت (180هـ) وأبوعلي الفارسي ت(377هـ) وابن مالك ت (672هـ) وابن هشام ت (761هـ) وغيرهم من المتأخرين من جمهور البصريين ذهبوا إلى أن الاسماء الستة، معربة من مكان واحد، وأدلتهم:

أولاً: الأصل في الإعراب أنه كائن لمعنى وهو إزالة اللبس والفصل والتفريق بين المعاني المختلفة؛ من الفاعلية والمفعولية وغيرها وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد فلا حاجة لأن يجمع بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة لأن يجمع بين إعرابين في كلمة واحدة([4]).

([1]) انظر: ابن عقيل، م.س، ج1/ ص47 .

([2]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ج1/ ص135

([3]) البخاري: صحيح البخاري، حديث رقم 1904

[4]–يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، ج 2/ ص 35

ثانياً: إنَّ الإعراب علامة تمييز بين المعاني فلا يجمع بين علامتين في كلمة واحدة، ألا ترى كلمة مسلمة فإنها كلمة تحمل علامة التأنيث وهي التاء المربوطة في نهايتها والكلمة في " مسلمات مؤنثة بتاء واحدة مع أن الأصل أن نقول "مسلمات" فحذفت التاء منعاً لجمع علامتي التأنيث في الكلمة الواحدة؛ لأن علامة التأنيث الواحدة تدل على ما تدل عليه علامة التأنيث الثانية.

ثالثاً: إن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، له نظيره في العربية؛ لأن العرب لا يوجد في كلامهم كلمات معربه لها إعرابان فبان أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد.

رابعا: لو جاز ان يجتمع في الكلمة إعرابان متشابهان لجاز أن يجتمع في الكلمة إعرابان مختلفان، وبما أنه يستحيل أن يجتمع في الكلمة إعرابان مختلفان فامتنع أن يكون في الكلمة إعرابان متفقان؛ لأن ذلك يؤدي إلى التناقض.

خامسا: الإعراب ليس حشوا وليست حروف الإعراب حشوا كذلك، والقول بالإعراب من مكانين قول بإعراب الحشو؛ وهذا لا نظير له في صحيح كلام العرب.

سادسا: أعربت هَذِه الأَسماء من مكان واحد بالحروف، لأَنهَا مفْردة تحْتَاج فِي قيَاس التَّثْنِيَة وَالْجمع إِلَى هذه الحروف، إِذْ كَانَت التَّثْنِيَة وَالْجمع معربة بالحروف ضَرُورَة، وَهِي فروع والأسماء المفردة أصُول، فَجعلُوا ضربا من الْمُفْردَات معرباً بالحروف؛ ليؤنس ذَلِك بالتثنية وَالْجمع، وهذا الضرب إعرابه لا يكون من مكانين وإنَّما من مكان واحد، واختارُوا من الْمُفْردَات هَذِه الْأَسْمَاء؛ لِأَنَّهَا تلزمها الْإِضَافَة فِي الْمَعْنى فلَا أَب الا وَله ابْن وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا وَلُزُوم الْإِضَافَة لَهَا يشبهها بالتثنية إِذْ كَانَ كلّ وَاحِد ([1])

[1]–يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، ج 2/ ص 35

مِنْهُمَا أَكثر من اسْم وَاحِد" ([1]) أما الكسائي ت (189هـ) والفراء ت (207هـ) والكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه الأسماء معربة من مكانين بالحركات والحروف معا ([2])وأدلتهم:

الأول: أعربت الأسماء الستة من مكانين، فإذا قلت: هذا أبوك فهو مرفوع بالواو وبالضمة التي قبلها، وإذا قلت: رأيت أباك فمنصوب من مكانين: بالألف والفتحة التي تسبقها، وإذا قلت مررت بابيك فان " أبيك" مجرورة من مكانين بالياء وبالكسرة، والواو التي لحقت بالحرف الأخير عند الإضافة تكثيرا لحروفها؛ لقلتها فالكوفيون يعتبرون هذه الاسماء ثنائية الأصول.

الآخر: أجمع النحاة على أن هذه الحركات – التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادها، نحو قولك: هذا أبٌ لك ورأيت أبًا لك ومررت بأبٍ لك وما أشبه ذلك([3]).

والأصل فيه أبَوٌ لكنهم استثقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو فكانت حركة الضم علامة للرفع وحركة الفتح علامة للنصب وحركة الكسر علامة للجر فيقال في الإضافة في الرفع: هذا أبوك وفي النصب: رأيت أبَاكَ وفي الجر: مررت بِأَبِيك، والإضافة طارئة على الإفراد وحركات الضم والفتح والكسر باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة.؟

ألا ترى أنك تقول: هذا غلامٌ ورأيت غلامًا ومررت بغلامٍ، فإذا أضفته قلت: هذا غلامك ورأيت غلامك ومررت بغلامِكَ، فتكون حركات الضم والفتح والكسر التي كانت إعرابًا له في حال الإفراد هي بعينها إعرابًا له في حال الإضافة، فكذلك في الأسماء الستة.

([1]) يُنظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج 2/ ص 35

([2]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1/ ص135 .137

([3]) يُنظر: الأنباري: م. س، ج 2/ ص 35

والذي يدلُّ على صحة هذا تغيُّر الحركات على الباء في "جاء أبُوك ورأيت أبَاك ومررت بأبيِك" في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري هذه الحروف مجرى تلك الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدلّ على أن الضمة والواو علامة للرفع والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ على أنه معرب من مكانين ([1])

ج _ إعراب الأسماء الستّة عند النحاة، واستدلالاهم:

"الْمَشْهُور في إعراب هذه الأسماء أنّ فيها " الأحرف نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب وَأَنَّهَا نابت عَن الحركات وَهَذَا مَذْهَب قطرب ت(206هـ)، وأبو اسحاق الزيادي ت(249هـ) وأبو القاسم الزجاجي ت (340هـ) من الْبَصرِيين وَهِشَام ت (209هـ) من الْكُوفِيّين ([2]).

واستدلوا بِأَن الْإِعْرَاب إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لبَيَان مُقْتَضى الْعَامِل وَلَا فَائِدَة فِي جعل مُقَدّر متنازع فِيهِ دَلِيلا، وإلغاء ظَاهر وافٍ بِالدّلَالَةِ الْمَطْلُوبَة "([3])

أمّا "سِيبَوَيْهِ ت (180هـ) وأبو على الفارسي ت(377هـ) وَجُمْهُور الْبَصرِيين وأبو حيّان ت(654هـ) و(ابْن مَالك ت (672هـ) وَابْن هِشَام ت(761هـ) وَغَيره من الْمُتَأَخّرِين قالوا: أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الْحُرُوف، وَأَنَّهَا أتبع فِيهَا مَا قبل الآخر للْآخر ([4])، واستدلوا بما يلي:

([1]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1/ ص135 .137

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ ص136

([3]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ ص136

([4]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 2/ ص 214 -217

أولًا: إنَّها أسماءٌ معربةٌ، وأحرفَ المدِّ فيها أحرفُ إعرابٍ، والإعرابُ مقدرعليهاٌ فكانت حروف المد لها أحرفُ إعرابٍ كسائر الأسماءِ المُعربة؛ لأنّ الإعراب يَفتقر إلى مَحَلٍّ ومحلّه حرفه كالدّال من زيدٍ ونحوه([1]).

ثانيا: إنّ هذه الأسماء" أبٌ، أخٌ، حمٌ، هنٌ، لها أحرفُ إعراب صحيحة قبل الإضافة تظهر عليها علامة الإعراب كسائر الأسماء، فيقال: "هذا أبٌ ورأيت أباً ومررتُ بأبٍ" حرف الإعراب فيها الباء قبل الإضافة، ولحقت أحرف المد بها بعد الإضافة، تلك الأحرف التي لا تظهر عليها الحركات الإعرابية للتعذر؛ لذا تقدر الحركات على هذه الحروف تقديرًا([2])، وأصبحت أحرف المدّ بعدَ الإضافة أحرف الإعراب؛ لأنَّها صارت آخرَ الكلمةِ والإضافةُ لا تَسلِبُ الكلمةَ حرفَ إعرابِها، نحو "غلامك، غلامه" فلا فارقَ بين حالها مضافةً وغير مضافةٍ إلاّ الإضافة، ولا أثرَ لها في سلب حروفِ الإعراب، بدليل أن الإضافة لا تسلب الصَّحيح والمُعتلّ والمَنقوص والمَقصور حروف إعرابها.

ثالثًا: إنّ هذه الأسماء أحرفُ المدِّ فيها أحرفَ إعرابٍ، فلمّا حذفت عند لانفراد لمعنى لا يُؤَثِّر فيه إزالةِ حرفِ الإعرابِ ثمّ ردّت في الإضافة عادت إلى كمالها أحرفا مديّة تقدر عليها حركات الإعراب للتعذر.

رّابعا: إن الإعرابَ مقدَّرٌ في هذه الأسماء، وحرفَ الإعرابِ فيها لا يَعرى من الإعرابِ لفظاً أو تقديراً، لأنّه دالٌ على معنى، فوجبَ أن يثبتَ لِيَحصلَ مدلولُه، فإذا لم يَكُن في اللَّفظِ ظاهراً كان مُقدّراً كالأسماءِ المقصورةِ، والمانع من ظهورِه قائمٌ.

([1]) يُنظر: السيوطي: م. ن، ج1/ ص136

([2]) يُنظر: العكبري: اللباب في علل البـناء والإعراب، ص 194

خامسا: أحرفها الأخيرة أحرف مد أصلية واويّة الأصل ساكنة بالوضع، بدليل التثنية والجمع والتصغير والنسب، فنقول في جمع أخ: أخوة وفي تثنية الكلمة: أخوان وفي تصغيرها: أُخَيّ وفي النسب: أخويّ، فالأسماء هنا تُرَدُّ إلى أصولها، وهذا يشهد أنّ أصول هذه الكلمات واويّة جاءت على صورة حروف المد تقّدَر عليها الحركات.

أما حذفها حالة انفرادها فتسهيلا؛ لأنها لام الكلمة حرف مد ساكن بطبعه، والحركات الإعرابية تظهر على الحرف السابق له، فاكتفي به في غير الاضافة لغير ياء المتكلم؛ لأن وجودها في حالة إضافة هذه الأسماء لياء المتكلم، مرجعه إلى أن ياء المتكلم تطلب كسر ما قبلها ليتناسب معها، ولام الكلمة حرف مد يأبى ذلك، وبالتالي حذف، ونقلت الحركة التي تناسب الياء، إلى الحرف الصحيح السابق لحرف المد، فنقول في أخ هذا أخِي، وفي أب: أبي([1]).

وما ورد من إدغام الياء المنقلبة عن واو بياء المتكلم عند الإضافة، ففي مبناه الاحتمال الأمر الذي يبطل به الاستدلال.

ويرى الباحث تقدير الحركات للتعذر في المسالة مردود، للتساؤل العارض: لِم لَمْ تُقدَّر الحركات جميعها على حرف الإعراب، حرف المد "الواو الساكنة" وحدها ؟!، فلسنا بحاجة حين ذلك أن نجري إعلالا بالقلب، طالما هو ساكن في كل الحالات.

وبما أنّ حرف المد ورد في صوره الثلاث: واوا عند الرفع وألفا عند النصب وياء عند الجر، فلا مسوغ لتقدير الحركات طالما إن حروف المد تنوب عن الحركات في هذه الأسماء، وتشير للحالة الإعرابية التي عليها الاسم، كعلامات إعراب فرعية جاءت لتجلية المعنى المقصود، فحرف المد الأصلي،

([1]) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البـناء والإعراب، ص 194

جاء في الاسم على هيئة تتناسب مع الحالة الإعرابية للاسم ويكون نائبًا عن حركة الإعراب الأصلية التي غابت للتعذر.

أمّا ما ذهب إليه الأخفش من قول: إنَّ أحرفَ المدِّ هذه هي دوالٌ على الإعرابِ فَقط، فلا؛ لأنَّ هذه الأحرف تدل على الإعراب، وتدل على أصل الكلمة الثلاثي كذلك، فقد عاد الأصل للكلمة بالإضافة، فبذلك يكون حرف المد الساكن بصورته الماثلة في الكلمة، نائبا عن الحركة الأصلية ودالًّا على الإعراب([1]) وليس دوالَّ فقط.

وأما بعض أصحاب سيبويه: فيقولون: إنَّ حركات مَا قبل أحرف العلة، تَابِعَة لحروف الإعراب تلك، واستدل هذ الفريق على أن أحرف العلة في هذه الأسماء هي أحرف إعراب لا تظهر عليها حركات، بل تظهر على ما قبلها تبعا لها فلام هذه الأسماء ليست إعرابا واستدلّوا بما يلي:

أولا: إنَّ الأَصْل فِي كلّ مُعرب أَن يكون لَهُ حرف إِعْرَاب، وَأَن يعرب بالحركة لَا بالحرف، وهنا الْحَرَكَة امْتنع ظُهُورهَا لثقلها على حُرُوف المد، كَمَا كَانَ ذَلِك فِي المنقوص والمقصور.

ثانيا: إنَّ هَذِه الْأَسْمَاء معربة فِي الْإِفْرَاد بالحركات، فَكَانَت فِي الْإِضَافَة كَذَلِك كَغَيْرِهَا من الْأَسْمَاء، فيقولون: (هذا غلامٌ وهذا غلامُك) وعليه يكون لام الكلمة حرفا إعرابيا وهو محل الأعراب، وليس الإعراب.

ثالثا: هَذِه الْأحرُف لَو كَانَت إعرابا، لما اختلَّت الْكَلِمَة بحذفها، كَمَا لَا تختلُّ الْكَلِمَة الصَّحِيحَة بِحَذْف حركة الْإِعْرَاب([2]).

([1]) يُنظر: العكبري م.ن، ص 194 ـ197

([2]) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البـناء والإعراب؛ ص 194 ـ 197.

ويرى الباحث: أن هذا الرأي مردود لتناقضه مع القياس النحوي فعين الكلمة لا تكون حرفا اعرابيا بوجود لامها.

أمّا الأخفش في قوله الثاني: فيقول إن هذه الأحرف أحرف مدّ فقط زوائد تدل على الإعراب وليست أحرف إعراب، وهَذَا مردود لوَجْهَيْنِ:

الأول: أنَّها لَو كَانَت زَوَائِد لَكَانَ (فوك وَذُو مَال) اسْما معرباً على حرف وَاحِد، وَذَا لَا نظِير لَهُ في العربية([1]).

ثالثا: اقترب الأخفش في قوله الثاني هذا من الكوفيين القائلين بأن هذه الأسماء تعرب من مكانين، وكأنه يقول بُنية هذه الأسماء من أصلين لا من ثلاثة أصول كون حرف المد زائد وهذا خلاف ما يقول به البصريون.

وذهب أبو عمر صالح الجَرْمي ت (225هـ) إلى أن هذه الأسماء معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب والجر، وتبقى الواو على حالها في حالة الرفع؛ فحُجّته أن الواوَ في الرّفع هي الأصل، تكون حرفَ الإعراب والإعراب مقدّر عليها والحركة الإعرابية لم تظهر لثقلها مع الواو، أمَّا في النّصبِ والجرِّ فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنسِ الفتحة والياءُ من جنسِ الكسرةِ فقد نابَ الحَرفان المنقلبان عن الحَرَكَتين.

والباحث يرى ذلك خلاف القياس؛ لإن الانقلاب تأثيره عدم والعدم لا يلد الوجود، فلا يكون العدم عاملا كما الانقلاب لا يكون إعرابا ، وإن احتج بأن العدم علامة للرفع فيه فلا يقول : العدم عامل فيه، وذهب أبو عثمان المازني ت (247هـ) ومعه الزجاج ت (311هـ) وابن السراج ت (316هـ) والسيرافي ت(368هـ) إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهذه الحروف ناشئة عن إشباع

([1]) يُنظر: العكبري، م .ن، ج1/ ص 92،

لتلك الحركات، والإعرابُ قبلهَا كَمَا كَانَت فِي الْأَفْرَاد([1])، وهذا يعني أن العين في الكلمات حرف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، وعليه فحروف المد في الأسماء الستة : دلائل إعراب نتجت عن الإشباع للحركة السابقة لها، وَهَذَا فَاسد من ثَلَاثَة أوجه:

الأول: أَن الإشباع من أَحْكَام ضَرورَة الشِّعْر لا الاختيار.

الوجه الآخر: أَن مَا كان للإشباع يسوغ ويجوز حذفه، وَحذف هَذِه الْحُرُوف غير جَائِز ولا سائغ فِي صحيح اللغة وفصيحها.

وقال أبو الحسن الربعي ت (420هـ): الأَصْل فِي الرّفْع وَاو مَضْمُومَة لَكِن الضمَّة نقلت إِلَى الْحَرْف الَّذِي قبلهَا فَفِي هَذَا نقل فَقَط، وَفِي النصب تحرَّكت الْوَاو وَانْفَتح مَا قبلهَا، فَانْقَلَبت ألفا، فَفِي ذلك قلبٌ فَقَط، وَفِي الجرَّ نقلت كسرة الْوَاو إِلَى مَا قبلهَا، وقلبت الواو ياء لسكونها، وعليه فهذه الأسماء معربة بالحركات التي تسبق هذه الحروف المنقولة عنها ([2]).

ويرى الباحث وفق ضوابط القياس في النحو العربي أنَّ الإعراب في لام الكلمة لا في عينها ما لم يمنع من ذلك مانع، وأنَّ الإعراب في أعين هذه الأسماء، حشو فساده بيّن.

وذهب الأعلم ت (476هـ وابن أبي العافية ت (509هـ) إلى أن هذه الأسماء الستة معربة بالحركات وليست منقولة بل هي الحركات كانت في هذه الأسماء قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وقلبت الواو ياء في حالة الجر لأجل الكسرة، وكم قلبت الواو ألفا لأجل الفتحة، وهذا مردود بما يلي([3]):

أولا: إذا كانت هذه الأحرف فضلة، فهذا يعني أن هناك أسماء على حرف واحد، وهذا مردود.

([1]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1/ ص135 – 138.

([2]) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1/ ص 90 – 95.

([3]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1/ ص135 .137

ثانيا: واذا كانت هذه الأحرف لامات في الأسماء، فهذا يعني أن الإعراب في عين الكلمة، وهذا لا يصح كذلك([1]).

أما الكوفيون ، منهم الكسائي ت (189هـ)، والفراء ت (207هـ)([2])، فقد ذهبوا إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات والحروف معا، بمعنى إذا قلت هذا أبوك ، فهو مرفوع بالواو وبالضمة التي قبلها، وإذا قلت رأيت أباك، منصوب بالألف والفتحة التي تسبقها، وإذا قلت مررت بابيك فان " أبيك" مجرورة بالياء وبالكسرة التي لحقت بالحرف الأخير تكثيرا لحروف هذه الأسماء قليلة الحروف؛ لأن الكوفيون يعتبرون هذه الحروف ثنائية وقاسوها على الصحيح وفي هذا ضعف؛ لأنّهَ منبتُّ الأصول ويلزم منه أن يكون هناك إعرابان وتكرار لعلامة الإعراب، وهذا ولم يقله أحد من العرب؛ لأنَّه خلاف صحيح اللسان وفصيحه([3]).

كما أنّ هذه الأسماء معتلة لا تقاس بالصحيح؛ لأن المعتل ضعيف عرضة للحذف والقلب الذي لا يكون مع الأسماء الصحيحة، وعليه فقياس الكوفيين كان قياساً مع الفارق، ومثال إضافة غلام لا تتكافأ مع إضافة الأسماء المعتلّة؛ لأن الإضافة هنا أعادت المحذوف في الأسماء الستة، بينما كلمة غلام كاملة لا تفتقر لاستكمال الإضافة فلا قياس بينهما.

وذهب عمر الرندي ت (579هـ) وأبو القاسم السهيلي ت (581هـ) إلى أن " فوك وذو مال" معربان بالحركات المقدرة في الحروف وهذا يقتضي أن الحروف هي اشباع للحركة السابقة، التي تحمل حركتها فيه وهذا فاسد؛ لأنه لا أسماء ظاهرة على حرفين – كما أثبت ذلك سيبويه في كتابه – لأن الحد الأقل عنده وعند البصريين للأصول في الأسماء ثلاثة أصول – كما لا يمكن أن تكون عين

([1]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج 2/ ص 35

([2]) يُنظر: ابن مالك، م.س ،ج1/ ص135 .137

([3]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، ج 2/ ص 35

الكلمة حرف إعراب لها كما سلف فـ"أبوك وأخوك وحموك وهنوك" معربة بالحروف التي نابت عن الحركات وليست للإشباع، فحركات الإشباع عند العرب فقط في الشعر، نحو قول ابن هرمة:

8 ـ وأنني حيثما يَثْنِي الهوى بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ([1])

أراد "فَأَنْظُرُ" فأشبع الضمّ، فنشأت الواو، وقال أبو عمر بن العلاء:

9 ـ هجَوْتَ زَبَّان*([2]) ثمَّ جِئْتَ معتذرا ... من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ([3])

أراد "لم تَهْجُ"، لكنه أشبع الضمة فكانت واوا وقال الآخر:

10ـ وا بأبي ثغرك ذاك معسول ... كأنَّ في أنيابها القَرَنْفُولُ([4])

أراد "القَرَنْفُل" ولم يسمع الإشباع في اختيار العرب أو في نثرهم ([5]) .

وأبو الحسن ابن الربيع ت (588هـ) ذهب إلى أن هذه الأسماء معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل، فالأصل في جاء أخوك هو: جاء أَخَوُكَ، فنقلت حركة الواو إلى الخاء والأصل في "رأيت أخاك" هو "رأيت أَخَوَكَ" فأبدلت الواو ألفا، والأصل في "مررت بأخيك" هو "أَخَوِك" نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها([6])، والقول إن هناك إعراب بالنقل والقلب قول مخالف للقياس فاسد في أعراف الناس.

وَقَالَ أَبُو عليّ الفارسي ت (377هـ)، وَجَمَاعَة من أَصْحَابه: هَذِه أحرف إِعْرَاب فيها دوال على الإعراب؛ لأنها مفرد أصل للمثنى الذي يعرب بالحروف وكذلك جمع المذكر السالم.

([1]) ابن هرمة: ديوانه؛ ص239

([2]) *زبَّان: اسم رجل

([3]) يُنظر: محمد حسن شُرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية الشاهد :15، ج2/ ص62

([4]) يُنظر: محمد حسن شرّاب، م. ن، الشاهد :108، ج2/ ص245

([5]) يُنظر: العكبري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص22

([6]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ج1/ ص135 – 138

أمّا قُطْرُبٍ فقد ذهب إلى أنّ هذه الحروف هي حروف الإعراب.

والباحث يرى أن كلام قطرب، لا يعني انه يقول بتقدير الحركات عليها؛ لأن الحروف الإعرابية – الواو والألف والياء – عنده سدت مسد الحركات.

وذهب المازِنِيّ إلى أنّ هذه الحُروف ناشئةٌ عن إشباعِ الحركاتِ والإعرابُ قبلها وهذا يناقض واقع الأمر في (ذو)؛ لأنه لا يوجد اسم على حرف، كما إنَّ الإشباع للضرورة لا للاختيار.

أما الفَرّاء فحجّته أنّه وَجَدَ الحركات قبل هذه الحروف وهذه الحروف تَختلفُ باختلافِ العاملِ فكانا جميعاً إعراباً وهذا فاسد؛ لأنّ الإعرابَ حاصلٌ عن عاملٍ والعاملُ الواحدُ لا يعملُ عملين إعرابين في موضع واحدٍ ([1]).

كما إنّه يُفضي إلى أن تكون الكلمةُ كلُّها علامات الإعرابِ، وهو قولك: "فُوك"، و "ذُو مالٍ"، فإنَّ ضَمَّة الفاء والذَّال والواو بعدهما هو كلّ الكلمة، فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعرب؟ كما لا يصح قياسه على "هذا أمرؤٌ، ورأيت امرأً، ومررت بامرىءٍ"، فإنَّ الرّاء والهمزةَ تختلفُ حركتهما، لأنّا نقول حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وليست إعرابًا كما إنّ الحركةَ قبلَ حروفِ المدِّ تابعةُ لها بمقتضى بنيوي، لا مقتضى إعرابي.

ورجح المحقق في كتابه "منحة الجليل" القول القائل: إن هذه الأسماء أعربت بحروف نابت عن الحركات الأصلية في الإعراب، لكنه أسند هذا الرأي المشهور للجمهور – وهو لغيرهم كما أفاد السيوطي في همعه ([2])، ورأي الجمهور وسيبويه في المسألة هو: إن هذه الأسماء معربة بهذه الحروف المدّية مقدرة عليها حركات الإعراب للتعذر، والرأي المشهور يقول بإعراب هذه الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات كما ذكر آنفا.

([1]) يُنظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 196 . 197.

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ ابن عقيل – حاشية بن عقيل / ج1/ ص44

ويقول المحقق في كتابه منحة الجليل: "في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة:

الأول: أنها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هي حروف الاعراب، وهذا رأي جمهور البصريين، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه.

الثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضا وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والالف والياء، فإذا قلت " جاء أبوك " فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل([1])، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه الناظم في كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذي قدمنا ذكره...

الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين قالوا: إن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال إفرادها: أي قطعها عن الإضافة فتقول: "هذا أب لك" و"قد رأيت أخا لك"، و"مررت بحم لك"، فإذا قلت في حال الإضافة : " هذا أبوك " فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول " هذا غلام " فإذا قلت " هذا غلامك " لم يتغير الحال

فكذا هنا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الاسماء الستة؛ تجري مجرى الحركات في كونها إعرابا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعا علامة للرفع، والفتحة والالف جميعا علامة للنصب، والكسرة والياء جميعا علامة للجر،

([1]) يُنظر :/ ابن عقيل – حاشية بن عقيل / ج1/ ص44

وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء، فرفدوها في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم – بحروف زائدة تكثيرا لحروفها"([1])

ويرى الباحث استصحابا أن هذه الأحرف في هذه الأسماء نابت عن الحركات في الْإِعْرَاب، وَهَذَا مَذْهَب قطرب ت (206هـ)، وأبو اسحاق الزيادي ت(249هـ)، وأبو القاسم الزجاجي ت (340هـ) من الْبَصرِيين وَهِشَام ت (209هـ) من الْكُوفِيّين وهو الرأي المشهور في المسألة ورجحه الباحث؛ لأن الْإِعْرَاب إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لبَيَان مُقْتَضى الْعَامِل، وَلَا فَائِدَة فِي جعل مُقَدّر متنازع فِيهِ دَلِيلا ، وإلغاء ظَاهر وافٍ بِالدّلَالَةِ الْمَطْلُوبَة ، وهو الرأي الذي رجحه المحقق لكنه لم يسنده إلى أصحابه الفعليين.

أمّا ما قال به جمهور البصرين وعلى رأسهم سِيبَوَيْهِ ت (180هـ) وأبو على الفارسي ت(377هـ) وَصَححهُ أبو حيّان ت(654هـ) و(ابْن مَالك ت (672هـ) وَابْن هِشَام ت(761هـ)، وَغَيرهم من الْمُتَأَخِّرين.

فالبصريون قالوا: أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الْحُرُوف، وَأَنَّهَا جاءت بصورة تنسجم مع حركة مَا قبل الآخر([2]) فهي حروف مد لا تظهر عليها الحركات، وحروف المد في الأسماء الستة، حالة إضافتها لغير ياء المتكلم – على الرأي المشهور– جاءت على صورة تتناسب فيها مع الموقف الإعرابي للكلمة، لتكون اعرابا لتلك الأسماء نيابة عن الحركات،([3]) فالواو والياء والألف، حروف نابت عن حركات الإعراب الأصلية في الصحيح، فرفعت وعلامة رفعها الواو، ونصبت وعلامة نصبها الألف، وجرت وعلامة جرها الياء، منسجمة مع الموقف الإعرابي ونائبة عن الحركات الأصلية.

([1]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مـالك ج1/ ص40

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ ج1/ ص136

([3]) يُنظر؛ العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 198

وهذا الإعراب ينسجم مع من قال: إن هذه الأسماء عند تثنيتها وجمعها تعرب بالحروف، فيكون إعراب هذه الأسماء بالحروف، من قبيل الأصول المعربة التي انسجمت فروعها معها فلا يتأتى أن تكون الفروع معربة بالحروف والأصول معربة بالحركات: وهي أحق بالحروف لضعفها بسب حروفها القليلة، فجاء هذا الإعراب انسجاما واستئناسا بين الفروع والأصول واستحسانا بالتوطئة الحسنة للتثنية والجمع، كما جاءمن قبيل عدم التضاد، وإعراب هذه الأسماء من مكان واحد بالحروف التي نابت عن الحركات الأصلية.

ورجح الباحث رأي قطرب ت(206هـ)، وأبي اسحاق الزيادي ت(249هـ)، وأبي القاسم الزجاجي ت (340هـ) من الْبَصرِيين، وَهِشَام ت (209هـ) من الْكُوفِيّين"([1]) لما يلي:

أولاً: إنّ هذه الأحرف التي تظهر كأحرف مد في الأسماء الستة، هي أحرف من بنية الكلمة، من الأصول الثلاث المكونة لها، فهي أحرف نابت عن حركات الإعراب، وجاءت منسجمة معها؛ لأن الحركة الإعرابية تتكون من حركة واحدة، وحرف الإعراب في هذه الأسماء أصلاً يولد على حركتين فمن أول الحلق يخرج منه الحركة الإعرابية، ومن نهاية الجوف يخرج منه الحرف الإعرابي في هذه الأسماء، ولعل هذا الأمر يدخل في مبحث الصوتيات لا مبحثنا.

فإن غابت هذه الأحرف عن صيغة المفرد في هذه الأسماء، وعن المضاف إلى ياء المتكلم لا تغيب عن المضاف لغير ياء المتكلم؛ لأن الإضافة هنا تسترجع الأصل المحذوف؛ لذا هي أحرف حاضرة في بنية الأسماء الستة المضافة لغير ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم حذف معها هذا الأصل، تخفيفا وتسهيلا ومنعا للالتباس مع بنية صرفية مماثلة تحمل معنى مغايرا.

([1]) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ ص136

ثانياً: إن من حق الأضعف وهي الأسماء المعتلة أن يتقوى بالأقوى ويسترجع المحذوف عند الإضافة وهي الأحرف التي تعرب بها هذه الأسماء لا بالحركات؛ موازنة بين الضعف والقوة والقلّة والكثرة، وفق ما جرت عليه العربية والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: جمع المؤنث السالم تعريفه وإعرابه إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه

الجمع: يقول ابن فارس: الجيم والميم والعين، أصل واحد يدل على التضام([1]) فما ضم أكثر من اثنين أو اثنتين يطلق الجمع عليه.

وجمع المؤنث السالم يطلق على المزيد بألف وتاء، فسلم مفرده عند جمعه من التكسير، نحو (زينبات، دعدات) إذ الأول جمع زينب والثاني جمع دعد([2])، وإِن كَانَ فِي الِاسْم الْمُؤَنَّث هَاء التَّأْنِيث، حذفت فِي الْجمع فتَقول فِي جمع مسلمةٌ مسلماتٌ، وَفِي جمع قائمةٌ قائماتٌ قال تعالى: ﴿**عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا**﴾. ([3]) وَكَانَ الأَصْل: مسلمتات وقائمتات فحذفت التَّاء الأولى لِئَلَّا تَجْتَمِع فِي الِاسْم الْوَاحِد علامتا تَأْنِيث([4]).

غير أن بعض اللُّغَويين ذهبوا إلى تسمية هذا النوع من الجمع بالجمع المزيد بألف وتاء. لوجود التكسُّر والتغيُّر في بعض المفردات عند الجمع، كما في "حبليات"، حَيْثُ قلبت الألف المقصورة في مفرده "حبلى" ياءً عند الجمع فلم يسلم جمعه من التغيير([5])، ويأتي هذا الجمع أحيانا جمعًا لغير المؤنث فيُقال "إسطبل" ويجمع على "إسطبلات" سرادق ويجمع على "سرادقات" ومخيَّم يجمع على مخيَّمات

([1]) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة؛ ج1/ ص179 مادة جمع

([2]) القحطاني: شرح الآجرومية ص 37

([3]) التحريم، 66، 5

([4]) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ص 339

([5]) القحطاني: م.س، ص 73

وهكذا نجد أن المفرد المذكر يجمع على جمع مؤنث، فلا نستطيع ان نسميه جمعا سالما فالأوْلى أن يُسمَّى: ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين([1]) .

وسماه بعض النحويين جمع مؤنث سالما، لأن الغالب فيه أن يكون جمعًا لمؤنث، وأن يكون سالمًا، "حسنة" "حسنات"، "درجة" "درجات"، سلم مفرده من التغيير، فهذا هو الغالب؛ ومن أجل هذا سُمِّي بهذه التسمية([2]).

كما إنَّ لهذا الجمع ملحقًا يسمى ملحق جمع المؤنث السالم؛ نحو "أذرعات"، و"عرفات"، وما شاكلها، فإن هذا ليس جمعًا، وإنما هو مفرد أصله جمع، فهو جمع في اللفظ مفرد في المعنى وهذا يُعامل معاملة جمع المؤنث السالم في القول الصحيح([3]).

واختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه، قيل:

([1]) الاستزادة والاستفادة:

يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع: كل اسم مؤنث بالمعنى فقط، نحو: هند، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى، نحو: طلحة، إلا ثلاث كلمات: شفة وأمة وشاة، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جميعا، نحو: مسلمة، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة، نحو حبلى، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة، نحو: عذراء، وكل اسم لغير عاقل، نحو: إصطبل، ولا يمنع من تسميته سالما تغير – بناء مفرده في حال الجمع، بفتح ثانيها في جمع زفْرة ساكنة الثاني، ونحو ظلُمات وغرُفات – بضم ثانيهما في جمع ظلمة و غرفة ساكنتي الثاني، ونحو صحراوات، بقلب همزة مفرديهما واوا. فإنهما جمع صحراء وعذراء. راجع؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1ص63.

([2]) يُنظر: حفظي، حسن حفظي، شرح الآجرومية ص 64

([3]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص65

ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقا؛ أي سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو: زينبات، وطلحات، في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلا، نحو: لغات وثبات في جمع لغة وثبة قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا**﴾([1]) .

وقيل: ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحا([2]).

وذهب الأخفش (ت215هـ) إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب مثل: هؤلاء، وحذام، ونحوهما([3]).

أما الجمهور، فقد ذهبوا إلى أنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقا، حملا لنصبه على جره([4])، كما حمل جمع المذكر السالم – الذي هو أصل جمع المؤنث – نصبه على جره، حيث يرى الجمهور أَن جمع الْمُؤَنَّث السَّالِم فِي حَالَة النصب؛ معرب والكسرة فِيه حركة إِعْرَاب([5]).

أما المحقق فيرى جمع المؤنث السالم إذا ما دخل عليه عامل يقتضي نصبه، فإنه منصوب بالكسرة عوضا عن الفتحة؛ حملا لنصبه على جره، كما حمل جمع المذكر السالم وهو الأصل([6]).

وجمع المؤنث السالم فرع عليه في نصبه على جره، مرجحا ما ذهب إليه الجمهور فيقول المحقق: "اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه، فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب مثل: هؤلاء، وحذام ، ونحوهما، وقيل: هو معرب، ثم قيل: ينصب بالفتحة

([1]) النساء، 4، 71

([2]) يُنظر: ابن عقيل، م . س، ج1/ ص65

([3]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج3/ ص374

([4]) يُنظر: السيوطي؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ ص74

([5]) يُنظر: ابن عقيل، م. س، ج1/ ص65

([6]) يُنظر: حاشية شرح ابن عقيل، ج1/ ص65

الظاهرة مطلقًا: أي سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو: زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة أم كان معتلا نحو: لغات وثبات في جمع لغة وثبة، وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحًا، وقيل: ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقا، حملا لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم – الذي هو أصل جمع المؤنث – على جره، فجعلا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها ..." ([1]).

ويقف الباحث إلى جانب المحقق الذي أيّد الجمهور في هذه المسألة، وتظهر وجاهة هذا الراي في أن العربية بطبيعتها تكره توالي الأمثال وتوالي المتجانسات، فبكسر تاء جمع المؤنث السالم وملحقاته في حالة النصب تتلافى وتتابع الحركات المتجانسة وهي في قولنا (زينبات): النون مفتوحة، والباء مفتوحة وتلحقها الألف، فبكسر تائها نبتعد عن تتابع وتوالي تجانس الحركات، وكذلك حملا على نصب جمع المذكر السالم بياء ساكنة ونون مفتوحة تالية نحو: (مسلمينَ) مغايرة للياء جاءت (مسلماتِ) حركة التاء بالكسر مغايرة للألف الساكنة السابقة لها([2]) .

فكما غايرت فتح النون لواو الرفع في المذكر السالم، غايرت ضمة الرفع للألف، موازنة من العربية بين الخفيف والثقيل، فلما كانت الواو والياء أثقل، جيء بفتح النون وهي الحركة الأخف، وعندما كانت الألف في جمع المؤنث السالم الحرف الأخف، كان التاء منصوبة ومجرورة بالكسر، أو مرفوعة بالضمة، وهما ـ الكسرة والضمة ـ وهما الأثقل، موازنة من العربية بين الخفة والثقل كما تناسب بين القلة

([1]) يُنظر: ابن عقيل، م.ن، ج1/ ص 74– 75

([2]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج3/ ص374

والكثرة في تمييز الأعداد([1])، فنقول ثلاثة رجال، ونقول ألف رجل، نميز الكثير بالقليل والقليل بالكثير، للموازنة والأمر في هذه الحركة للتسهيل([2]).

المطلب الثالث: الاسم المنقوص في حالة النصب:

الاسم المنقوص: هو ما كان في آخره ياء خفيفة ما قبلها مكسور نحو: القاضي والداعي ويطلق سيبويه على المقصور منقوصا في كثير من مواضع الكتاب، وها هو يقول في كتابه ""هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف: "اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف، فإنّ الألف بدل وليس بزيادة، كزيادة ألف حبلى "([3]).

فقد سُمّي منقوصًا؛ لأنه نقص حرفا ونقص الرفع والجر؛ فتقول: يا فتى هذا قاضٍ عادلٌ، ومررت بقاضٍ عادلٍ، ورأيت قاضيا عادلًا والأصل: هذا قاضيُ، ومررت بقاضيٍ، فاستثقلوا الضمة والكسرة عن الياء، فحذفوهما تخفيفا وبقيت الياء ساكنة فحذفت والتنوين عوضا عنها، هذا ما ذهب أليه سيبويه ت (180هـ) فيقول " واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على الصفة، فإنه ينصرف في حال الجر والرفع. وذلّك أنَّهم حذفوا الياء فخف عليهم، فصار التنوين عوضاً..."

([1]) يُنظر: محمد محيي الدين ، حاشية شرح ابن عقيل، ج1/ ص 75

([2]) يُنظر: محمد محيي الدين م.ن، ج1/ ص75

([3]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج 3/ ص386

فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسورٌ قولك: هذا قاضٍ " ([1])، وذهب الى مثل ذلك المبرد ت (286هـ) والزجاج ت (311هـ) ، فالتنوين في الاسم المنقوص هو تنوين عوض عن الياء التي حذفت لالتقاء الساكنين ([2]).

وأما الأخفش (215هـ) فيرى أن التنوين هو تنوين صرف وتمكين والياء حذفت لالتقاء الساكنين من باب أولى ولم يحذفوا التنوين لوجهين:

أحدهما: إن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة، بخلاف التنوين فإنه لو حذف لَمْ يبقَ في اللفظ ما يدل على حذفه، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى([3]).

والثاني: إنَّ التنوين حرف معنى دخل للمعنى الذي يقتضيه السياق وهو الصرف وأما الياء فهي حرف مبنى، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف حرف المبنى الذي لم يدخل إلا لذاته أولى؛ لأن حرف المعنى دخل لمعنى محدد هو الصرف([4]).

والاسم المنقوص إذا ما تعرض لناصب فالنحاة حيال ذلك في تباين واختلاف:

القول الأول للجمهور: أنْ يجري المنقوص في حالة النصب مجرى الصحيح لخفة الفتحة على الياء؛ لأنها طارئة فتقول: "رأيت قاضيا"([5])

([1]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج 3/ ص386

([2]) يُنظر: المرادي؛ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1/ ص 1198_1199

([3]) يُنظر: المرادي: م. ن، ج1/ ص 1199

([4]) يُنظر؛ الأنباري، أسرار العربية، ص55.

([5]) يُنظر: الأنباري: م. ن، ص56

وهذا عكس قولنا: "بَيَعَ التي انقلبت الياء بالفتحة إلى ألف فصارت باع"؛ لأن الفتحة هنا لازمة وليست طارئة فاستثقلت وانقلبت حرف ألف([1]).

الثاني: معاملة المنقوص في حالة النصب معاملته حالتي الرفع والكسر من قبيل اتباع الأقل للأكثر بتسكين اللام ثم حذفها وهي الياء وتقدير حركة الفتح – في حالة النصب – على الحرف المحذوف، كما تقدر الضمة والكسرة عليه في حالتي الرفع والكسر([2]) ومنه قول الشاعر: مجنون ليلى (ت 06هـ).

11- فَلَو أَنَّ واشٍ بِاليَمامَةِ دارُهُ ... وَداري بِأَعلى حَضرَمَوتَ اِهتَدى لِيا[3]

فقال: (أن واشٍ) فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب لكونه اسم إنّ، فقد عامل حالة النصب كحالتي الرفع والجر تقدر الحركة فيهما تقديرا.

ومن العرب من يسكن الياء في حالة النصب ويبقيها دون حذف، فهذا بشر بن ابي خازم ت (22 ق.هـ) نراه قد نطق بالياء ساكنة في المنقوص المنصوب الواقع تمييزا، ولم يحذفها لتقدر عليها الحركات تقديرا، للإتباع وإلحاق المنقوص المنصوب بحالتي الضم والكسر فيه، لتقدر الحركات على الياء الموجودة تقديرا، فيقول : بِشر بن أبي خازم: ت (22ق.هـ)

12- كَفى بِالنَأيِ مِن أَسماءَ كافيْ ... وَلَيسَ لِحُبِّها إِذ طالَ شافيْ ([4])

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر، و الأصح جوازه في السعة، بدليل قراءة جعفر الصادق (148هـ) قوله تعالى([5]):

([1]) يُنظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص 176- 177.

([2]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص 69

([3]) يُنظر: شراب، الشواهد الشعرية ، الشاهد 29 ، ج2/ ص 340

([4]) بشر بن أبي خازم الأسدي: الديوان، ص29

([5]) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبان ، ج1/ ص149

﴿ ۖ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ ﴾([1])

"من أوسط ما تطعمون أهاليكم "بسكون الياء، وتقدير الحركة عليها.

ووجد في شعر العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر معاملته في حالة النصب، فتظهر الحركات الضمة والكسرة والفتحة على حرف الإعراب كما لو كان حرفا صحيحا لا معتلا([2])، وهذا ماثل في الشعر ومنه قول الشاعر:

13ـ لَعَمْرُكَ ما تَدْرِي متى أنتَ جائِيٌ ... ولكنَّ أقصى مُدَّةِ العُمْرِ عاجِلُ*([3])

فهنا أظهر الشاعر الحركة على آخر الاسم المنقوص المرفوع وهو حرف الياء في (جائيٌ)([4])، ومنه قول جرير بن عطية ت (110هـ):

14ـ فيوما يوافين الهوى غير ماضِيٍ ... ويوما ترى منهنّ غُولا تغوّل*([5])

والشاهد فيه: أنه حرك الياء بالكسر في الشعر كما يحرك الصحيح في قوله: "غير ماضي" من مضى يمضي، وهناك من يرويه "من غير ما صبيٍ" ، من صبا يصبو، وعلى ذلك لا شاهد في البيت، ولجرير:

15ـ وعرقُ الفرزدق شرُّ العروقِ ... خبيثُ الثرى كابِيُ[6] الأزْنِدِ([7])

([1]) المائدة، 5، 89

([2]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص 70

([3]) يُنظر: الأشموني، شرح الاشموني لألفيه ابن مالك ج 1/ ص 78 * لم أجد له قائل

([4]) يُنظر: ابن عقيل، م. س، ج1/ ص 70

([5]) "غُولا": بضم الغين وهو من السعالي جمع سعلاة.

([6]) وكابي الأزند" من كبا الزند إذا لم تخرج نار، والأزند – بضم النون – جمع زند

([7]) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج1/ ص340

ولا خلاف بين العلماء على أنّ ظهور الحركات على حرف الإعراب في المنقوص ضرورة شعرية فقط([1]).

لكن المحقق رجح في منحة الجليل ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من جواز ظهور الحركات الإعرابية على حرف الإعراب في الاسم المنقوص في جميع الحالات، لا يقتصر على الضرورة الشعرية بل يتعداه إلى سعة الكلام حيث قال في منحة الجليل: "وقد اختلف النحاة في ذلك فقال المبرد: هو ضرورة ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه في سعة الكلام فقد قرأ جعفر الصادق([2]) قوله تعالى: "من أوسط ما تطعمون أهاليْكم" (المائدة، أية 89) بسكون الياء، وعلق مبررا على كلام المبرد بقول: أنّه حملُ لحالة النصب – الحالة الأقل – على حالتي الرفع والجر – الحالة الأكثر – ويعضّد ما ذهب إليه المبرد أنه ورد في قراءة جعفر الصادق؛ لذا جوّزه العلماء ([3]) .

ويرى الباحث أنْ يجري المنقوص في حالة النصب مجرى الصحيح لخفة الفتحة على الياء؛ لأنها طارئة فتقول "رأيت قاضيا" وأن حرف الإعراب لا يظهر في غير النصب في الاسم المنقوص الا ضرورة شعرية خلاف ما رجحه المحقق من رأي المبرّد في جوازه في السعة، فأساس الاعتمادهو المسموع في شعر العرب ونثرهم، لا ما ورد ضرورة في شعرهم، فهذا لم يرد فيما وصل إلينا من نثر العرب وأنّه بقي محصورا في شعرهم، الأمر الذي يبقيه في دائرة الضرورة الشعرية.

([1]) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مال، ج 1/ ص 348

([2]) يُنظر؛ الثعالبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج4/ ص104

([3]) يُنظر: محمد محي الدين، حاشية شرح ابن عقيل، ج1/ ص69 ـ 70

المبحث الثالث: النكرة والمعرفة:

المطلب الأول: الاسم هل ينحصر في النكرة والمعرفة فقط؟

قبل الولوج في مناقشة هذه القضية لابد من الوقوف على هذه المعاني في عرف النحاة تمهيدًا لما الباحث بصدده، فالِاسْم هومَا دلّ على معنى فِي نَفسه وَلم يقْتَرن بِزَمَان، وتميز عما سواه بخصائص ودل على معناه، ليس بدلالة عين المعنى وإنما بدلالة الوضع واللفظ الذي دل على المعنى والزمان المقصود، حده الماضي والحاضر والمستقبل، فهو – أي الاسم – أحد أقسام الكلمة الثلاث، وانحصرت أقسام الكلمة في الأقسام الثلاثة بالاستقراء والقسمة العقلية التي حددت ذلك([1]).

أما النكرة: فما كان شائعًا في جنسه كـ "حيوان" أو في نوعه كـ "إنسان" ويقبل (ال) ويؤثر فيه كـ (رجل) أو يقع موقع ما يقبل (أل) كـ (ذو) بمعنى صاحب، والمعرفة: "ما ليس شائعًا وما لم يكن مقدر الشيوع " ولا يقبل (أل) المؤثرة ولا يقع موقع ما يقبلها ([2]).

المطلب الثاني: هل الأصل في الأسماء التنكير أم التعريف؟!

يقول ابن مالك:

نكرةٌ قابل ال مؤثرا * أو واقع موقعَ ما قدْ ذُكرا**

وغيرُه معرفةٌ كهم وذي * كهندٍ وابني والغلامِ والذي ([3])**

يرى جمهرة النحاة أن النكرة هي الأصل والمعرفة طارئة بعدها، فالتنكير أصل في الأسماء والتعريف فرع عنه([4])، فتقدم النكرة على المعرفة؛ لأنها هي الأصل والمعرفة فرع عنه فقد قال سيبويه :

([1]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ ص22،

([2]) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، ج1/ ص222

([3]) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ج1/ ص12

([4]) يُنظر: ابن الخشاب، كتاب المرتجل في شرح الجمل، 1972مج1/ ص148

"اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة([1]) وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنَّ النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرَّف به فالأشياء تكون نكرة ثم تعرف "([2])، فإبراهيم مثلا أصله قبل أن يصبح معرفة، إنسان في بطن أمه جَنين ومن ثم هو مولود طفل ذكر رضيع اسمه إبراهيم، فنلاحظ تقدم النكرة وأنها سابقة على المعرفة، واستدل سيبويه معه جمهور النحاة بما يلي:

أولاً: إن الأسماء العامة سابقة الأسماء الخاصّة؛ فالاسم المشترك للإنسان يلزمه قبل الاسم الخاص كما أسلفنا.

ثانيا: إن النكرة لا تحتاج عند وضعها إلى قرينة لتدل على معناها؛ لأنها الأسبق في الذهن، أما المعرفة فتتعين بالقرينة لتتخصص دون سائر أمتها فيقال: ولد وعند التعريف يحتاج قرينة تعينه دون سائر امته كما ذهب إليه سيبويه فيقال: ولدي فولد نكرة تَعَّين إضافته لياء المتكلم.

ثالثا: إن المعرفة قائمة بالتركيب ودون تركيب، والمسمّيات التي تحتاج المعارف لتثبيت معانيها ليست بمعارف.

رابعا: إن النكرة اسم لمعنى عام والمعرفة لمعنى خاص، وكل عام يتضمن الخاص ولا خاص يتضمن عامًّا، فكلمة إنسان نكرة تتضمن معنى الرجل، فكل رجل إنسان وليس كل إنسان رجل([3])، وعليه فإن النكرة أصل والمعرفة فرع عليه، كما أن النكرة كل والمعرفة جزء منه ([4])، وعليه كل اسم لا يعدو إما معرفة أو نكرة، وهذا ما يقول به الجمهور " لَا وَاسِطَة بَين النكرَة والمعرفة([5])،

([1]) يُنظر: رمضان . درجات التعريف والتنكير في اللغة العربية؛ ص 404

([2]) يُنظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، 1972مج1/ ص148

([3]) يُنظر: ابن حجر العسقلاني فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج5/ ص279

([4]) يُنظر: ابن الخشاب، م.س، 1972مج1/ ص148

([5]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ، ج1/ ص73 . 74

وهو ما ذهب اليه ابن مالك في قوله:

نكرةٌ قابل ال مؤثرا * أو واقع موقعَ ما قدْ ذُكرا**

وغيرُه معرفةٌ كهم وذي * كهندٍ وابني والغلامِ والذي ([1])**

وقَالَ بَعضهم هناك أسماء واسطة بين النكرة والمعرفة، لا هو بالنكرة ولا هو بالمعرفة وهي الْخَالِية من التَّنْوِين واللام، نَحْو: مَا، وَمن، وَأَيْنَ، وَمَتى، وَكَيف.([2])

ويرى ابن مالك أنَّ حد النكرَة عَسِرٌ فَهِيَ مَا سوى الْمعرفَة؛ لما كَانَ كثير من الْأَحْكَام تبنى على التَّعْرِيف والتنكير فقد صدَّر النُّحَاة كتب النَّحْو بذكرهما بعد الْإِعْرَاب وَالْبناء، وَقد أَكثر النَّاس حدودهما وَلَيْسَ مِنْهَا حدٌّ سَالم حيث يقول ابن مالك: "من تعرض لحدهما عجز عَن الْوُصُول إِلَيْهِ دون اسْتِدْرَاك عَلَيْهِ؛ لِأَن من الْأَسْمَاء مَا هُوَ معرفَةٌ معنىً نكرَةٌ لفظًا نَحْو: (جاءني الطالب أمس) ([3])، فمدلولهما معِين لَا شياع فِيهِ بِوَجْه وَلم يستعملا إِلَّا نكرتين.

وَمنها مَا هُوَ نكرَة معنى ومعرفَة لفظا كـ "أسامة" لفظًا تجري عليه أحكام المعرفة، كمنع الصّرْف وَالْإِضَافَة وَدخُول أل وَوَصفه بالمعرفة دون النكرَة ومجيئه مُبْتَدأ وَصَاحب حَال، ومعناه نكرة كـ "أسد".

وَمنها على وَجْهَيْن: كواحد أمّه، وَعبد بَطْنِه، فَأَكْثرُ الْعَرَب يصفهما أنهما معرفَة بِالْإِضَافَة، وَبَعْضهمْ يجعلهما نكرَة، وينصبهما على الْحَال وَلذَلِك وصف بالمعرفة اعْتِبَارا بِلَفْظِهِ، وبالنكرة اعْتِبَارا بِمَعْنَاهُ.

([1]) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ج1/ ص12

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ج1/ ص222،

([3]) يُنظر: السيوطي، م.ن، ج1/ ص222،

وَإِذا كَانَ الْأَمر كَذَلِك فَأحسن مَا يتَبَيَّن بِهِ الْمعرفَة ذكر أقسامها مستقصاة جمعا لأفرادها وقيدا يمنع ما سواها أن يدخل معها، وَمَا سوى ذَلِك نكرَة فلا تتميّز النكرة بِدُخُول ربَّ أَو اللَّام؛ لِأَن من المعارف مَا يدْخل عَلَيْهِ اللَّام كالفضل وَالْعَبَّاس، وَمن النكرات مَالا يدْخل عَلَيْهِ ربَّ وَلَا اللَّام: كأين وَمَتى وَكَيف وعريب وديار([1]).

ورجَح المحقق رأي الجمهور في انحصار الاسم في المعرفة والنكرة، فيقول في "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل":

"انحصار الاسم في النكرة والمعرفة وهو الراجح عند علماء النحو"، ويستبعد المحقق ما قاله بعضهم: هناك قسم لا نكرة ولا معرفة ولا تنوين فيه، ولا يقبل ال كـ "من، وما" وهذا الرأي ليس بسديد([2])، والمحقق يستبعد الرأي الذي خرج عن الرأي الراجح عند العلماء؛ ليبقى الرأي الذي يراه راجحاً دون سواه.

والمحقق رجح انحصار الاسم في النكرة والمعرفة دون ذكر تعليل أو دليل موجب لترجيح الرأي الذي انتصر له.

أمّا الباحث فلا يرى دليلًا للقائلين بوقوع اسم بين النكرة والمعرفة؛ ليكون معهما قسم ثالث فيما مثّلوا به: نحو " ما، من، أين، كيف " لما يلي:

اولًا – لأنها أسماء يسأل بها عن محدّد وخاص وهذا بدوره ينفي عن هذه الأسماء العموم الذي يكتنف النكرة؛ لتبقى تقسيمة الاسم: نكرة، ومعرفة فقط.

ثانياً – منطق الوجود يشهد أنه لا ثالث للنكرة والمعرفة، فالله تعالى هوالمعرفة الكبرى وما سواه أشياء، وكل شيء منها يحتاج التوصيف والتعريف ليدل على محدد، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ

([1]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1/ ص218

([2]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص 74

وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾(الآية 62 من سورة الزمر)، فالله وحده هو المعرفة الكبرى، وما سواه خلق له – أي نكرة تفيد العموم – يوصف فيُعْرف لينتفي معه القسم الثالث قصرا وحصرا.

المطلب الثالث: ضمير الشأن الذي يأتي مذكرا أو ضمير القصة الذي يأتي مؤنثا، هل يقع اسما لإنّ وأخواتها، مَسقطا من سياق الكلام؟

ضمير الشأن: ضمير مفرد غائب يعود على متأخر لفظا ورتبة، يأتي للتعظيم أو للتفخيم أو للتهويل في صدر جملة خبرية تفسره، قد يكون مذكرا أو مؤنثا ـ ضمير القصة ـ متصلا أو منفصلا أو مستترا([1])، فمن المنفصل قوله تعالى : ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾([2]) ومن المتصل قوله تعالى :﴿ **قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَٰذَا أَخِي ۖ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ۖ**﴾ ([3]) ومن المستتر قول الشاعر الأخطل ت (92هـ) :

16ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ([4])

لايؤثر فيه إلا عامل الابتداء أو ناسخه الذي لا يدخل على الأسماء التي لها حقَّ الصدارة غيره، واستثنى من ذلك ابن ما لكما جاء في الشعر والضرورة ([5]) واستشهد له ([6]) بقول الشاعر غيّاث التغلبي الملقب بالأخطل ت (92هـ):

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

([1]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1/ ص232

([2]) الإخلاص، 112، 1

([3]) يوسف، 12، 90

([4]) محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية الشاهد :3 ج1/ ص68

([5]) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب؛ التفسير الكبير، ج8/ ص838

([6]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1/ ص236

لكنّه ليس من قبيل الضرورة الشعرية التي يدخل فيها الناسخ على ماله حق الصدارة وهو "مَن" كما ذهب ابن مالك، وإنما هو ضمير الشأن الساقط من السياق، فقد جاء محذوفا على تقدير "إنه" وأجازه الأخفش ([1])، كما استشهد ابن مالك لما ذهب إليه([2]) بالحديث الصحيح الذي رواه عبد الله ابن مسعود عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم –:

" **إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ**" ([3]) وهو رد؛ لأنّ تقديره: إنَّه...، ومنهم من قال:"من أشدَّ" على اعتبار "من زائدة" على مذهب الكسائي، أمّا المحقق فقد ذهب إلى ترجيح القول بحذف ضمير الشأن وسقوطه في اسم " إنّ " مستشهدا بالبيت السابق؛ لأنه نواه وبقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

" **إنَّ مِنْ أشدَّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون**"([4]).

ويقول المحقق في:" منحة الجليل:

" إن هذه الحروف ...لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير – أي الوقوع في صدر الجملة كاسم الاستفهام واسم الشرط، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن فإنه مما يجب تصديره، فقد دخلت عليه إنّ في قول الاخطل التغلبي:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذر وظباء**

([1]) يُنظر: النعماني، اللباب في علوم الكتاب؛ ج5/ ص873

([2]) ابن مالك، م. س، ج1/ ص236

([3]) صحيح البخاري، م. ن حديث رقم 5950 ـ صحيح مسلم، حديث رقم2109

([4]) النسائي، سنن النسائي صفحة 5379

فقد وردت "إن" في البيت الشعري حرف توكيد ونصب واسمها ضمير شأن محذوف، و"من" اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لـ"إن"؛ لكونه مما له الصدارة وجوبا، وقد حمل على ذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " **إنَّ مِنْ أشدَّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون** ".

فـ"إن" حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصورون مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إنَّ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل "من" في قوله " من أشد " زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب، ويجعل " أشد " اسم إن و" المصورون " خبرها، وهو مبني على رأي ضعيف([1])".

ويرى الباحث أن ضمير الشأن ساقط ومحذوف من اسم "إنّ" في سعة الكلام ولا يقتصر على الضرورة الشعرية، والحديث الشريف خير دليل؛ لأنه بغير ذلك يختل المعنى الدلالي للحديث الشريف، فكان ما ذهب إليه المحقق صحيحا.

المطلب الرابع: "سوى" اسم هل يخرج إلى الظرفية؟

للنحاة في ذلك مذاهب:

الأول: إنَّ "سوى" ظرف مكان وإنها لا تخرج عن الظرفية، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسما غير ظرف يؤوَّل، أو هو من قبيل الضرورة الشعرية، وهذا رأي الخليل وسيبويه وجمهرة البصريين،

([1]) يُنظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل، ج2/ ص 274

أما قول الفند الزمّاني ت (70ق.هـ):

17ـ ولمْ يبقَ سِوى العُدوا * نِ دِنَّاهم كما دَانُوا** ([1])

دنّاهم كما دانوا: أي جازيناهم بمعنى فعلنا فيهم ما فعلوا فينا فوجه الاستشهاد فيه : وقوع "سوى" فاعلا لـ "يبق"، وحكم مجيئها فاعلا الجواز؛ للضرورة الشعريّة عند البصريين.

وما رووه عن بعض العرب نحو: "أتاني سِوَاؤُكَ" فرواية تَفَرَّدَ بها الفَرَّاءُ عن أبي ثَروانَ روايةٌ شاذة غريبة، لا يكون فيها حجة ([2]).

الثاني: أن "سوى" تستعمل ظرفًا منصوبًا على الظرفية وتستعمل اسما غير ظرف؛ إلا أنَّ استعمالها ظرفًا أكثر من استعمالها غير ظرف؛ وهذا مذهب الرمّاني والعكبري، واختاره ابن هشام في المغني اللبيب([3])، وقد جاءت اسما لـ "إن"([4]) في قول الشاعر:

18ـ لديك كفيل بالمنى لمؤمّلِ ... وإن سواك من يؤمّلُهُ يشقَى* ([5])

الثالث: إن "سوى" تستعمل ظرفًا وتستعمل اسما غير ظرف، وإن الاستعمالين سواء، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصًّا بالشعر، فقد استخدمت ظرفا كما في قوله تعالى:

﴿فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ ([6])

واستخدمت اسما غير ظرف كما في قوله تعالى: **﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾**([7])

([1]) محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، الشاهد 71، ج3/ ص231

([2]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، ج2/ ص159

([3]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2/ ص 171

([4]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2/ ص235

([5]) حسن شراب، م. س، الشاهد 87 ج2/ ص183

([6]) المائدة،5، 12

([7]) الصافات، 37، 55

(وهذا مذهب الكوفيين وتبعهما ابن مالك واستدلوا بالآتي:

أولا– أجمع أهل اللغة على أن القول: "قاموا سواك"، والقول: "قاموا غيرك" بمعنى واحد ([1]) ، فقد أنشد الفرّاء لقيس بن الخطيم ت (2 ق، هـ) قوله:

19ـ لَأُصَرِّفَنَّ سِوى حُذَيفَةَ مِدحَتي ... لَفَتى العَشِيّ وَفارِسِ الأَجرافِ ([2])

ثانيا – لم يقل أحد من أهل اللغة: إن "سوى" عبارة عن مكان أو زمان، حتى تكون ظرفا، وإنما تأولها البصريون بمعنى بَدَلَك، ثم جعلوا "بدلك" بمعنى "مكانك"، فحكموا بمقتضى ذلك التأويل بأنها ظرف، فعن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال:" **ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض، أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود**"([3])

وكما في قول الشاعر المرار العجلي، ت (75هـ):

20ـ ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَن كانَ مِنهم ... إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِن سِوائِنا([4])

وجاءت مرفوعة بالابتداء ([5])، كما في قول محمد بن عبد الله بن مسلمة:

21ـ وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تُشْتَرى ... فسِواكَ بائعُها وأنت المُشترِي([6])

وذهب الفرّاء ت (207هـ) والزجاجي ت(310هـ) وابن مالك(672هـ): إلى أن سوى لها حكم "غير " في "أتاني سواك"، وهنا سوى كغير معنى وإعرابا.

([1]) يُنظر: الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2/ ص159

([2]) قيس ابن الخطيم: ديوان قيس ابن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، ص190

([3]) مسلم: صحيح مسلم حديث رقم : 293

([4]) محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الشاهد 327 ج1/ ص517

([5]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2/ ص235

([6]) محمد حسن شراب: م. س، الشاهد65، ج1/ ص408

وقال أبو الحسن الرماني ت (384هـ): تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وإلى هذا أذهب([1])، وإلى مثل ذلك ذهب العكبري ت (616هـ).

وذهب المحقق في منحة الجليل خلاف ما ذهب إليه أكثر البصريين وسيبويه وخليل بن أحمد والفرّاء في ادعائهم لزوم سوى النصب على الظرفية ولا تخرج عنه إلا للضرورة الشعرية([2])، إذ رجح القول القائل ان" سوى" كـ "غير" تتأثر بالعوامل وتقع مواقع الإعراب المختلفة، وهو ما قاله الكوفيون، وقريب من ذلك قال الرمَّاني والعكبري، واختاره المحقق لسببين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل " قاموا سواك "وقاموا "غيرك واحد" وأنه لا أحد منهم يقول: إن سوى عبارة عن مكان او زمان.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرا كان أو نظما خلاف ذلك([3]).

ورجح الباحث مايراه محمد محي الدين عبد الحميد فيما ذهب إليه من ترجيح مذهب الكوفيين، وأن البصريين في ادعائهم هذا، لا يقوى هذا الادعاء لمستوى الاعتماد، فكثير هو مجيء "سوى" اسما خارجا عن الظرفية متأُثرا بعوامل عدة، ويشهد لما ذهب إليه الكوفيون ومن معهم أن "سوى" تكون اسمًا وتكون ظرفًا، واحتجوا بقبولها دخول حرف الخفض عليها ([4])،بقول مرار بن سلامة العجلي السابق ذكر:

ولا ينطق الفَحْشاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَا

([1]) يُنظر: الأشموني؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2/ ص 159

([2]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2/ ص 171

([3]) يُنظر: م. ن، ج2/ ص 170 ـ 172

([4]) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1/ ص517

فقوله "ولا من سوائنا" جاء بسواء مجرورة بمن، والكوفيون يستدلون بالبيت هذا ونحوه على أن "سوى" تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل فتقع مبتدأ وفاعلًا واسمًا مجرورًا بحروف الجر.

المبحث الرابع: الإضافة:

أوّلًا: ياء المتكلم : هل تثبت حالة إضافة الأسماء التي تنتهي بياء مشدّدة إليها؟ "

ياء المتكلم: ضمير نفس متصل تالٍ لاسم مضاف إليها؛ ليكون هذا الضمير في محل جر مضاف اليه نحو: " كتابي " ومتصل بفعل؛ ليكون في محل نصب مفعول به سواء أكان الفعل ماضيا نحو: "أدبني ربي" أم مضارعا نحو:" إنّ الله يرزقني"، أم أمرًا([1]) نحو قوله تعالى:

﴿ **وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا**﴾([2])

ويطلق بعض النحاة على هذا الضمير اسما هو ياء النفس أو ياء الإضافة.([3])

ثانيا ـ الإضافة لغة: فقد جاء في لسان العرب: "ضِفْتُ الرجل ضَيْفاً وضِيافةً وتَضَيَّفْتُه: نزلتُ به ضَيْفاً ومِلْتُ إليه وقيل: نزلت به وصِرْت له ضَيفاً، فعن همام بن الحارث قال:

" ضاف عائشة ضيفٌ فأمرتُ له بملحفةٍ صفراءَ فنام فيها فاحتلم فاستحيا أن يرسل بها وبها أثر الاحتلام فغمسها في الماء ثم أرسل بها فقالت عائشة: لم أفسد علينا ثوبنا، إنما كان يكفيه أن

([1]) يُنظر: بابستي، المعجم المفصل في النحو العربي مج 2 / ص1198

([2]) الاسراء، 17، 80

([3]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2/ ص 206.

يفركه بأصابعه، وربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي "([1]) هو من ضفت الرجل إذا نزلت به؛ كنت في ضِيافَتهِ.

ومنه حديث النَّهْديّ: " **تَضَيَّفْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، سَبْعًا، فَكانَ هو وامْرَأَتُهُ وخَادِمُهُ يَعْتَقِبُونَ اللَّيْلَ أَثْلَاثًا: يُصَلِّي هذا ثُمَّ يُوقِظُ هذا وسَمِعْتُهُ يقولُ: قَسَمَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بيْنَ أَصْحَابِهِ** تَمْرًا فأَصَابَنِي سَبْعُ تَمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ "([2]) " فأَضَفْتَه وضَيَّفْتَه، أي أَنْزَلْتَه عليك ضَيْفاً وأَمَلْتَه إليك وقَرَّبْتَه، ويقال: أَضافَ فلان فلاناً فهو يُضيفُه إضافةً إذا أَلجأَه إليه، والمُضاف: المُلْصَق بالقوم المُمال إليهم وليس منهم، وكلُّ ما أُمِيلَ إلى شيء وأُسْنِد إليه فقد أُضِيفَ([3])، وقال امرؤ القيس ت (540م):

22ـ فلما دخَلْناه، أَضفنا ظُهورَنا .... إلى كلِّ حارِيٍّ قَشِيبٍ مُشَطَّبِ ([4])

أَي أسندنا ظُهورَنا إليه وأَملْناها، ومنه قيل للدّعيّ مُضاف؛ لأَنه مُسْنَدٌ إلى قوم ليس منهم وفي الحديث: مَضِيفٌ ظهرَه إلى القُبَّة أَي مُسْنِدُه فيقال: أَضفتُه إليه أُضِيفُه والمُضاف: المُلْزَق بالقوم، وإضافةُ الاسم إلى الاسم كقولك: "غلام زيد" فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه والغَرَض من الإضافة التخصيص والتعريف، وعليه لا يجوز أَن يُضافَ الشيء إلى نفسه؛ لأَنه لا يُعَرِّفُ نفسه فلو عرَّفها لما كانت الإضافة([5]).

([1]) البخاري: الترمذي، سنن الترمذي، باب الطهارة، حسن صحيح ،ص199

([2]) البخاري: صحيح البخاري حديث رقم 5441

([3]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، باب الفاء فصل الضاد

([4]) امرؤ القيس، الديوان

([5]) يُنظر: ابن منظور، م. س، باب الفاء فصل الضاد

ثالثا- الإضافة اصطلاحا: نسبة اسم إلى اسم آخر على اعتبار وجود حرف جر مقدر، لغرض قد يكون لفظيًّا أو معنويًّا ([1]) .

والمصطلح النحوي للإضافة ليس بعيدا عن التعريف اللغوي بل هو فرع له.

رابعا - إضافة ما آخِرَه ياءٌ مُشَدَّدَةٌ إلى ياءالنفس:

ما كان آخره ياء هو مِن الْمُعْتَلِّ الشَّبيهِ بالصحيحِ نحو "ظبْي"، فإن كان ساكنًا – وذلك إنّما يكون مع الواو والياء دون الألف – فإنّ الألف بطبيعتها ساكنة لا تقبل الحركات وذلك نحو: "ظَبْي" و"ثدي" و"غَزْوٍ" و"عَدْوٍ" ومنها ما انتهى بياء مشددة نحو: "كُرْسِيّ" وصبيّ فإنّه يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجراه في تحمل حركات الإعراب، فحكمُه كحكمه في الوقف عليه، يجوز فيه ما جاز في الصحيح ويمتنع منه ما امتنع في الصحيح([2]) .

فالاسم المشدّدة ياؤه الأخيرة إذا أَضَفْتَهُ إلى ياءِ المتكَلِّمِ قُلتَ: "كُرْسِيَّ وبُنَيَّ" – بثَلاثِ يَاءَاتٍ ياء الإضافة مفتوحة مع كسر الحرف السابق لها للمناسبة، وشاهده تجده في قوله تعالى:

﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾([3])

كما يأتي الاسم الذي ينتهي بياء مشدّدة مضافا إلى ياء المتكلم – ياء النفس – على ثلاث ياءات، الياء الثالثة وهي ياء النفس ساكنة ما قبلها مكسور([4]) وشاهِدُهُ قولُ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ في قِصَّةَ إبراهيمَ الْخَليلِ وهَمَّهُ بذَبْحِ ابنِه:

([1]) يُنظر: علي رضا، المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ج2/ ص 183

([2]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5/ ص 220

([3]) الأعراف، 7، 196

([4]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ ص67

23 - أبُنَيّيّ إنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّـــ ..... ـهِ شَحِيطاً فاصْبِرْ فِدًى لَكَ خَالِي([1])

هذا ما قاله جمهور العلماءعن الاسم المنتهي بياء ما قبله ساكن فانه يعامل معاملة الصحيح في الوقف والحركة، وأن ياء المتكلم التي ينسب ويضاف إليها الاسم الذي انتهى بياء مشددة يجري عليها السكون والحركة بالفتح، فإما تبنى ياء المتكلم على الحركة ولذلك أصل وهو ما كان على حرف واحد من الحروف فإنه يبنى على حركة، وإما تبنى ياء المتكلم على السكون، ولذلك أصل: وهو كل ما بني على حرفين يبنى على السكون، لأنها الأصل في بناء هذه الأبنية، وكان الفتح لياء المتكلم؛ لأنه الأخف من بين الحركات([2]).

ومما جاء في ظاهره من الأسماء المناداة التي تنتهي بياء مشددة مضافة إلى ياء المتكلم مفتوحة ياء الآخر "بنيَّ" في قوله تعالى: ﴿**وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ**﴾([3]) فقد قرأها عاصم بن ابي النجود ت (127هـ) أحد المقرئين العشرة للقرآن الكريم شيخ قراء الكوفة (بنيَّ) بفتح الياء وفتحت الياء على تأويل النداء(يا بنياه) فأسقطت الألف والهاء وبقّيت الياء على فتحها؛ لتدل حركة الفتح على ما أسقط([4]).

بقية الرواة نحو: ابن كثير ونافع وأبو عمرو ابن عامر وحمزة والكسائي كلهم قرّاء قرأوا الآية الكريمة: ﴿ **يا بُنَيّ ارْكَبْ مَعَنا** ﴾([5]) بكسر الياء على تأويل إضافة "بنيّ" الى ياء المتكلم ليجتمع ثلاث

([1]) أميّة بن السلط، الديوان، ص 108

([2]) يُنظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 187

([3]) هود، 11، 42

([4]) يُنظر: "ابو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، ج4/ ص3332

([5]) هود، 11، 42

ياءات: ياء التصغير وياء الأصل المنقلبة عن واو لتتناسب مع ياء التصغير وياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة اكتفاءً بالكسرة التي قبلها؛ لأن النداء مختص بالحذف لكثرة استعماله ([1]) نحو : قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا**﴾ ([2]) فلفظ (ربِّ) منادى منزوع الياء كما قرأ بن كثير (بُنيَّ) ساكنة الياء في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيم**﴾([3]) ويرى ابن خالويه أنّه إذا اجتمعت ثلاث ياءات الأولى منها التي للتحقير والثانية لام الفعل والثالثة التي للإضافة، فالنداء – والحالة هذه – جاز فيه ثلاثة: إثبات الياء ساكنة ومفتوحة وحذفها، فمن قال: يا عبادي فأثبت الياء فقياس قوله أن يقول: يا بنيّي ومن قال: يا عبادِ قال: يا بنيّ، فحذف التي للإضافة وأبقى الكسرة دلالة عليها([4])، وكذلك قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا** ﴾([5])، فلفظ (ربِّ) منادى منزوع الياء، كما قرأ بن كثير (بُنيَّ) ساكنة الياء" بن في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيم** ﴾([6]) فابن كثير" بنيَّ" قرأها " بنيْ" بحذف ياء الإضافة ولا يشدّد ويسكن الياء ، و قال أبو علي الفارسي: إذا قرئت على هذا فقد حذفت ياء الإضافة وحذفت الياء التي هي لام الاسم وبقيت الياء التي للتصغير لتكون بالشدة وصلا

([1]) يُنظر: ابن خالويه، م.س، ص 187

([2]) طه، 20، 12

([3]) لقمان، 31، 13

([4]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ج2/ ص67

([5]) طه، 20، 125

([6]) لقمان، 31، 13

وبالسكون وقفا، كتسكين النون في "جانّ" عند الوقف بدلا من الشد نحو قوله تعالى: ﴿ **فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ**﴾([1]) بالسكون عند الوقف، الأمر الذي فسّر عليه قراءة "بنيَّ""بنيْ" بالتسكين دون الشد على حرف واحد بحذف لام الكلمة وهي "الياء"، وحذف ياء النفس المضاف إليه([2]) وابقاء ياء التصغير وحدها.

كما يرى عمرو بن العلاء أن الياءات الثلاث تجتمع عند الوصل وياء النفس مفتوحة مكسور ما قبلها، كما قرأ ذلك عاصم ([3])وتحذف ياء الإضافة عند الفصل.

أمّا السوسي ت(261هـ) فقد قرأها: " إنَّ ولّيِيَ الله "بالتشديد، بفتح ياء النفس وكسرها مع الترقيق في لفظ الجلالة الله تعالى، كما قرأها بياء مشددة واحدة مفتوحة([4]).

ويقول المحقق: كرسي – بُنَيّ...إذا أضيفت إلى ياء المتكلم جاز إبقاء الياءات الثلاث أو حذف إحداهنَّ...وذكر القوم: وحذف ياء من الياءات الثلاث واجب لتوالي الأمثال ولا يجوز غيره، وليس ما ذهبوا إليه بسديد؛ لأنه ورد في شعر العرب؛ مجيء الياءات الثلاث مجتمعة وشاهده قول بنِ أبي الصَّلْتِ:

أبُنَيّيَّ إنّي نَذَرْتُكَ لِلّـ*ــهِ شَحِيطاً، فاصْبِرْ فِدًى لَكَ خَالِي** ([5])

([1])الرحمن، 55، 56

([2]) يُنظر: ابن خالويه ، " الحجة في القراءات السبع" ، ص 187

([3]) يُنظر: النشّار، "المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر"، ج1/ ص633

([4]) يُنظر: محمد إبراهيم محمد سالم، "فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات" مج2/ ص778،

([5]) أميّة بن السلط: الديوان ، ص 108

فقد جاءت في الشاهد ثلاث ياءات مجتمعة، ياء المتكلم فيه، ساكنة ما قبلها ياء مكسورة وهنا تظهر الياء الثالثة([1]).

ورجّح المحقق القول القائل: بورود الياءات الثلاث مجتمعة مع تسكين ياء الاضافة وأن ذلك غير ممتنع كما زعم القوم([2]).

ويرى الباحث أن العرب جاءت بالياءات مجتمعة، وجاءت بياء محذوفة من الياءات الثلاث، بجواز الوجهين مع فتح وتسكين الياء الأخيرة في حال التمام.

أمّا في حالة حذف إحدى الياءات، فالشواهد العربية تشهد بورود ياءين مدغمتين على صورة ياء مشددة مفتوحة ومكسورة، وجاءت في بعض القراءات ساكنة؛ ففي قوله الله تعالى:﴿**يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بالله** ﴾ ([3]) ، وقوله تعالى: ﴿ **يا بُنَيَّ إنها إنْ تكُ مِثقالَ حَبَّةً مِنْ خَرْدَلٍ** ﴾ ([4]) وقوله تعالى : ﴿ **يا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلوةَ**﴾ ([5])، قرأها «حفص» وشُعبة «يا بُنَيَّ» بفتح الياء، وقرأها «البزى» بفتح الياء في الموضع الأخير"آية17" من سورة «لقمان» وبتسكين الياء في الموضع الأول من السورة نفسها "آية 13" وبكسر الياء في الموضع الأوسط" آية 16"، وقرأ ها «قنبل» بتسكين الياء في الموضع الأول "آية 13" والموقع الأخير"آية17" من سورة «لقمان» وبكسر الياء في" آية 16" من السورة، وقرأها الباقون بكسر الياء في المواضع جميعها .

ومن قال بتشديد الياء وكسرها يرى أن الأصل فيه ثلاث ياءات:

([1]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج 2/ ص67 .

([2]) يُنظر: ابن عقيل، م. ن، ج 2، ص67 .

([3]) لقمان، 31، 13

([4]) لقمان،31، 16

([5]) لقمان، 31، 17

الأولى: ياء التصغير والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

والثانية: لام الفعل في «ابن» لأن أصله بنو» على وزن «فعل».

والثالثة: ياء الإضافة التى يجب كسر ما قبلها، فأدغمت ياء التصغير فى الثانية التي هي لام الفعل، وكسرت لأجل ياء الإضافة ثم حذفت ياء الإضافة لاجتماع ثلاث ياءات وبقيت الكسرة تدل عليها كما تقول: "يا غلامِ ويا صاحبِ وربِّ اغفر لي" تحذف الياء فيها وتبقى الكسرة لتدل عليها.

أما من فتح الياء مشدّدة فيرى استثقالا في اجتماع ثلاث الياءات في الكلمة، فأبدلت الكسرة التى قبل ياء الإضافة فتحة، فانقلبت ياء الإضافة ألفا ثم حذفت.

ووجه من أسكن الياء أنه حذف ياء الإضافة على أصل حذفها في النداء ثم استثقل ياء مشدّدة مكسورة فحذف لام الاسم وبقيت ياء التصغير ساكنة([1]) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ **وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ**﴾([2]) ، والقراءات المتعددة لهذه الآية تشهد بجواز ما أنكره القوم، فلقد قرئت بثلاث ياءات ردا على من فسر حذف ياء المتكلم كراهة توالي الأمثال، فلو كان الأمر كذلك لما كانت الآية عند الجمهور تقرأ بياءاتها الثلاث كما قرئت بياءين وبياء واحدة مع شروط كل قراءة للآية الكريمة.

وعليه فان ما ادعاه القوم من امتناع ورود الياءات الثلاث وورود ياء النفس ساكنة يرد عليه القرآن الكريم بقراءاته العشرة وشعر العرب، فالاسم الذي ينتهي بياء مشددة مضافا إلى ياء المتكلم يعامل معاملة الاسم الصحيح في الحركة والوقف عليه([3])، وعليه تبطل حجة القوم القائل بالامتناع من وجهة نظر الباحث.

([1]) يُنظر: محمد سالم محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر، ج3/ ص245.

([2]) الأعراف، 7، 196

([3]) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج5/ ص220.

المبحث الخامس: التنوين

هل ما كان من التنوين للتمكين والتنكير والمقابلة والعوض حقيقة وما سوى ذلك مجازًا؟

اوّلًا : تعريف التنوين:

أـ لغة: التنوين مصدر للفعل نوّن أي أدخل نونا([1])، فنوّنت الاسم: ألحقته التنوين المعروف، ولا يكون التنوين إلا في الأسماء([2]).

ب ـ اصطلاحا: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا ووصلا وتفارقه خطًّا ووقفًا([3]) تفصله عما بعده([4]).

ثانيًا ـ علامته: فتحتان أو كسرتان أو ضمتان.

ثالثاـ حكمه حالة الوقف: تُبَدَّلُ الفتحتان ألفًا دائمًا إلا إذا كانتا على هاء تأنيث مثل: {إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ} فيوقف عليها بالهاء من غير تنوين، وأما الضمتان والكسرتان فيحذف التنوين فيهما، ويوقف عليهما بالسكون.

([1]) الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ج/ ص165

([2]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، باب النون فصل النون ـ مادة نون

([3]) يُنظر: عطيّة، غاية المريد في علم التجويد، ص51

([4]) يُنظر: الجزولي، " شرح المقدمة الجزولية، ص8

رابعًا ـ التنوين عند النحاة:

وإنَّ أول من لفت الانتباه للتنوين هو أبو الأسود الدؤلي ت (69هـ) عندما خاطب كاتبه بقوله: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف([1])، وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف، وأن مكّنت الكلمة بالتنوين اجعل إمارة ذلك نقطتين" وهنا قول أبي الأسود الدؤلي: "مكنت الكلمة بالتنوين " يقصد الاسم المتمكن يكون التنوين حقه لخفته مقارنة بالفعل والحرف، وهنا تبرز أهمية التنوين عند سيبويه لتمكين للاسم الذي لم يشابه الحرف، فيبنى ولم يشابه الفعل فيمنع من الصرف([2]) .

والتنوين عند ابن السراج ت (316هـ) زائد في الكلمة([3]) ليس من حروف الكلمة الأصلية.

ويقول ابن جني ت(322هـ) :

"التَّنْوِين زَائِد لَا يُوقف عَلَيْهِ وأسكنت العرب آخره، لِأَنها تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن"([4]) والتنوين عند ابن يعيش ت (643هـ) يعتبر من خواصّ الاسم وهو تنوينُ التمكين نحو: "رجلٍ" و"فرسٍ" و" زيدٍ" و" عمرٍو" ولا يكون ذلك إلّا في الأسماء فهو من خواصّها؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف من الأسماء ومالا ينصرف، فلذلك كان تنوين التمكين خاصّا بالأسماء([5])

وورد في كتاب ابن مالك ت (672هـ)"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تعريف "التنوين: "نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبيينا لبقاء أصالته – أي ليس فعلا ولا حرفا – أو لتنكيره أو تعويضا أو مقابلة

([1]) يُنظر: بابستي . المعجم المفصل في النحو العربي، جـ1/ ص 377

([2]) يُنظر: القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1/ ص40

([3]) يُنظر: ابن السراج،الأصول في النحو ، ص27

([4]) يُنظر: ابن جني، ، اللمع في العربية، ص13

([5]) يُنظر: ابن يعيش، ، شرح المفصل للزمخشري، ج1/ ص88

لنون جمع المذكر أو إشعار في ترك الترنم، في روي مطلق – آخره حرف مد – في لغة تميم"([1])ويقول في ألفيته:

بالجر والتنوين والنِّدا وألْ **** ومسند للاسم تمييزٌ حصلْ([2])

فالتنوين الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

يقول ابن هشام: التنوين هو نون ساكنة تلحق الآخر حقيقة لفظا لا خطا؛ لغير توكيد فخرج بقيد السكون النون في "ضيفن"؛ – الذي يصطحب الضيف – و"رعشن"– المرتعش – وبقيد الآخِرِ النون في "انكسر" و" منكسِر"، وأنواعه:

الأول: تنوين التمكين مثل:" زيدٌ ورجلٌ" وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية؛ لِأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيُمنَع من الصرف ([3]).

الثاني: تنوين التنكير: هو الذي يلحق بعض المبنيات للدلالة على التنكير تقول: "سيبويه" إذا أردت شخصا معينا اسمه سيبويه، فتقول: قرأت لسيبويه وسيبويهٍ آخر.

الثالث: تنوين المقابلة: هو اللاحق لنحو "مسلماتٍ" جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين.

الرابع: تنوين العوض: هو الذي يأتي عوضا عن محذوف قد يكون هذا المحذوف حرفا نحو: "غواشٍ" – فالتنوين هنا عوض عن حرف وهو الياء أو كلمة نحو: (كلٌ وعملُه) – التنوين عوض عن

([1]) يُنظر: ابن مالك، ج1/ ص 217

([2]) يُنظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج1/ ص217

([3]) يُنظر: ابن عقيل م.ن، 38 ـ40

كلمة انسان ،أو جملة نحو: ﴿**فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ ([1]) فالمحذوف جملة المضاف إليه المفهومة من السياق بعد "إذ" المضافة([2]) .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم وزاد جماعة تنوين الترنم ـ وهو الذي يلحق القوافي المطلقة التي آخرها حرف مد – كقول جرير:

24ـ أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَالعِتابن ... وَقولي إِن أَصَبتُ لَقَد أَصابن([3])

فالأصل هو العتابا وأصابا فجيء بالنون بدلا من الألف؛ لترك الترنم

وزاد بعضهم التنوين الغالي: وهو الذي يلحق القوافي المقيدة، زيادة على الوزن، فسمي غاليا نحو قول رؤبة بن العجاج:

25ـ قالت بنات العم يا سلمى وإنَّن ... كان فقيرا معدما قالت وإنن([4]).

والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون "ضيفن" في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتهما مع "أل" وثبوتهما في الفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوصل([5]). (1) وذهب السيوطي ت (911هـ) في كتابه " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" إلى أن التنوين: هو إلحاق آخر الاسم نونا زائدة لفظا ووصلا لاخطا ووقفا([6])

أما الأشموني ت (929هـ) في شرحه فيقول:

([1]) الروم، 30، 4

([2]) يُنظر: النجّار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج1/ ص29ـ31

([3]) جرير: ديوان جرير، ص58

([4]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1/ ص37

([5]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك،ج1/ ص37 ـ 38

([6]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، ج1/ ص37

"التَّنْوِينِ؛ وهو في الأصل مصدر نَوَّنَتُ أي أدخلت نونا، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق آخر الأسماء لفظا لا خطا،([1]) ويذكر الكفوي ت (990 هـ) في كتابه "الكليات" أن التَّنْوِين: تصويت،هُوَ حرف ذُو مخرج يثبت لفظا لَا خطا وَسمي تنوينا؛ لِأَنَّهُ حَادث بِفعل الْمُتَكَلّم، والتنوين له قُوَّة لَيست للنون؛ لِأَن التَّنْوِين لَا يُفَارق الِاسْم عِنْد عدم الْمَانِع، فهو مُخْتَصّ بِالِاسْمِ وَالاسم أصل قوي؛ لأنه متمكن مستغن عن الفعل، بخلاف النُّون مُخْتَصَّة بِالْفِعْلِ، وَالفعل فرع ضَعِيف، يحتاج إلى اسم([2]).

وعند المحدثين تورد الدكتور عزيزة فوّال في كتابها "المعجم المفصل في النحو العربي": هو إلحاق آخر الاسم نوناً زائدة لفظاً ووصلاً لا خطاً ووقفاً([3])؛ كما أورد الأستاذ علي رضا في كتابه "المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها"([4]):

التنوين هو مصدر نوَّنت – أي أدخلت نوناً – ثم غلبت التسمية حتى صار اسماً لنون زائدة، تلحق آخر الأسماء تلحق آخر الاسم لفظاً ووصلالا خطاً ووقفاً، وهي نون غير نون التوكيد، والتنوين هنا أربعة أنواع: تمكين وتنكير ومقابلة وعوض، وقد سبق بيان كل منها([5]).

ورجّح محمد محي الدين عبد الحميد مذهب ابن هشام الذي يرى ان التنوين إنْ أطلق أريد به ما يلحق بالأسماء عند وصلها ملفوظا غير مكتوب، كذلك ابن مالك يقول:

"بالجر والتنوين والندا وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل"([6]).

([1]) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني "، ج1/ ص 27

([2]) يُنظر: الكفوي الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ج 1/ ص165

([3]) بابستي : المعجم المفصل في النحو العربي ، جـ1/ ص377

([4]) علي رضا: المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، ج 1/ ص11

([5]) علي رضا: المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، ج 1/ ص11

([6]) ابن مالك، الفية ابن مالك ج1/ ص9

فقول ابن مالك: إنّ التنوين علامة للاسم قول صحيح لا اعتراض عليه، وهذا الاعتراض لا يرد عليه؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينا، إنما هي تسمية مجازية ليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما.

والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم، وعليه فأن التنوين المذكور ليس التنوين على أطلاقه، إنما تنوين خاص مقيّد بأل العهد بأواخر الأسماء لفظا لا خطا([1]).

ويرى الباحث صحة ترجيح محمد محيي الدين عبد الحميد، لقول ابن مالك، الذي عليه ابن هشام وغيره، ولا صحة للاعتراض عليه للأسباب التالية:

أولا: (ال) التعريف في كلمة التنوين في قول ابن مالك؛ هي (ال) العهدية كما في كلمة (الجب) في قوله الله تعالى: ﴿**قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ**﴾([2]) وعليه فان العهد بالتنوين عند العرب أنه أطلق على التنوين الذي يلحق بأواخر الأسماء لفظا ووصلا لا خطا ووقفا، غير نون التوكيد.

ثانيا: أن التنوين الذي قصده ابن مالك هو التنوين الأصيل على وجه الحقيقة، كما هو الحال في تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة والعوض، وما سواها لا يدخل في التنوين حقيقة؛ لأنّ التنوين المعهود لا يدخل ألا على الاسم ولم يقصد تنوين المجاز فهو غير أصيل؛ لأنّه أطلق عليه

([1]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ، ج1/ ص 22

([2]) يوسف، 12، 10

اسم التنوين مجازا([1]) كالترنّم الذي يعني: ترك الترنم المرافق لألف الاطلاق إلى نون تلحق القوافي المطلقة المتحركة في أواخر الكلمات رسما ووقفا([2]) كما في قول جرير وقد سبق ذكره

"أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَالعِتابن ... وَقولي إِن أَصَبتُ لَقَد أَصابن" ([3])

وبيت النابغة الذبياني:

26ـ أزف الترحّل غير أنّ ركابَنا ... لمّا تزل برحالنا وكأن قدِ ([4])

وكتنوين الغالي الذي زاده الأخفش: وهو اللاحق الروي المقيد . الساكن، يقول رؤبة بن العجاج:

27ـ وقاتم الأعماق خاوي المخترقن ... مشتبه الاعلام لمّاع الخفقن ([5])

والشاهد هنا: «المخترقن»، و «الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقترانهما بـ «أل»، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم، لم يلحق الاسم المقترن بـ «أل» وإنما هو يلحق القوافي المقيدة، إذا كان آخرها حرفا صحيحا ساكنا، وشرط التنوين المختص بالأسماء:

أولا ـ أن لا يجتمع التنوين مع ال التعريف في اسم واحد.

ثانيا ـ أن لا يكون في الفعل والحرف وفي الخط والوقف([6]).

ثالثا: التنوين عند النحاة يأتي في الأسماء للوصل لا للوقف؛ بينما تنوين الترنم يأتي لترك نون الترنم عند الوقوف، التي هي حلت محل حرف المد المحذوف أخر الكلمة؛ لذا أخرج الترنم والغالي من التنوين

([1]) يُنظر: بابستي، المعجم المفصل في النحو العربي، جـ1/ ص377

([2]) يُنظر ابن عقيل: م. س، ج1/ ص 19

([3]) جرير: ديوان جرير، ص58

([4]) محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية ؛ الشاهد 40؛ ج 3/ ص285

([5]) يُنظر:محمد حسن شراب م.ن الشاهد 26، ج2/ ص165

([6]) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك –ج1/ ص49

الخاص بالأسماء([1])، وكذلك تنوين الضرورة الشعرية نحو: تنوين المنادى المبني على الضم كما في قول الأحوص الأنصاري([2]):

28 ـ سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلام([3]) .

وكذا التنوين اللاحق لما لا ينصرف كقول امريء القيس:

29ـ ويوم دخلتُ الخدرِ خدر عنيزةٍ* فقالت لك الويلات إنكَ مُرجلي([4])**

والشاهد: «عنيزة» أنه لا ينصرف ونوّن هنا للضرورة، فقد صرف الشاعر(عنيزة) مضطرا حفاظا على وزن البيت، ولا يكون هذا إلا في الشعر، وحكى أبو زيد ([5]) التنوين الشاذ نحو قول بعضهم: (هؤلاءٍ قومُك) وفائدته تكثير اللفظ كما هو الحال في ألف كلمة (قبعثرى).

وتنوين الحكاية: وهو أن تحكي اللفظ المسمّى به كأن تقول: "مررت بزيدٍ" فيقال: "ومن زيدٍ؟([6]) .

فهذه التنوينات زائدة مجازية ليست بأصيلة ولا حقيقية، فلا تختص بالأسماء فهي غير مقصودة أو معهودة عندما يطلق التنوين المختص بالأسماء.

([1]) أبو الوفا:" القول السديد في علم التجويد "، ج1/ ص53

([2]) يُنظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ج1، ص 21.

([3]) قدم الأحوص البصرة، فخطب إلى رجل من بني تميم ابنته، وذكر له نسبه.. فقال الرجل له؛ هاتِ شاهداً واحداً يشهد أنك ابنُ حميّ الدَّبر وأُزوجك ابنتي.. فجاءه بمن شهد له على ذلك. فزوّجه إياها، وشرطت عليه أنلا يمنعها من زيارة أحدٍ من أهلها.. فخرج الأحوص بها إلى المدينة.. وكانت أختها عند رجلٍ من تميم يقال له مطر وكان قريباً من طريقهما. فقالت زوجته: اعدل بنا إلى بيت أختي، ففعل.. فرحبت بهما فذبحت لهما الأخت وأكرمتهما، وكانت من أجمل النساء حسناً وبهاءً، وكان زوجها في ذلك الوقت يرعى إبله ثم أقبل مع عدد هائل من الإبل مع الخدم والأبناء.. فلما رآه الأحوص الأنصاري ازدراه واقتحمته عينه، وكان قبيحاً دميماً فقالت زوجة الأحوص له، قُم إلى سِلفك وسلم عليه، فقال:

الأحوص، وهو يشير إلى أُخت زوجته الحسناء بإصبعه:

سلام الله يا مطر عليها *** وليس عليك يا مطرُ السلام

وأشار إلى مطر بإصبعه باحتقار، فوثب إليه مطر وبنوه، وكاد الأمر يتفاقم لولا أن حُجز بينهم.

([4]) امرؤ القيس، ديوان امريء القيس ج1/ ص27

([5]) يُنظر: ابن هشام،" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مج2/ ص343

([6]) يُنظر: م. ن، مج2/ ص343 . 344

ويخلص الباحث إلى القول: إن التنوين المختص بالأسماء هو: نون زائدة ليست من أصل بنية الكلمة ولا من حروفها الأصلية ([1]) بل هي ساكنة تلحق آخر الأسماء لفظاً ووصلا لا خطاً ووقفا؛ لغير توكيد وعليه يخرج ما يلحق بالأفعال أو الحروف وكل ما يثبت خطا ووقفا ساكنا كان أو متحركا؛ لذا لا صحة للاعتراض على قول ابن مالك

بالجرّ والتنوين والنّدا وآل * ومسند للاسم تمييز حصل ([2]).

([1]) يُنظر: الفوزان، "تعجيل الندى بشرح قطر الندى"، ص41

([2]) ابن مالك: ألفية ابن مالك ج1/ ص9

الفصل الثاني: الفعل . وصف الفعل . اسم الفعل

المبحث الأول: الفعل .

المطلب الأول: " ليس ، عسى" أهما فعلان أم حرفان؟

المطلب الثاني: نعم " و" بئس " أهما فعلان أم اسمان؟

المطلب الثالث: فعل الشرط هل يأتي مضارعا وجوابه ماضيا؟

المطلب الرابع "حاشا" أهي فعل أم اسم أم حرف؟

المبحث الثاني: وصف الفعل.

الوصف المشتق الذي تبدا به الجملة الوصفية .

المبحث الثالث: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا ولم يقبل علامته – اسم الفعل.

علّةُ البناء في "هيهاتَ، نزالِ" وإعرابُهما عند النحاة

المبحث الأول: الفعل.

المطلب الأول: (ليس ، عسى) أهما فعلان أم حرفان؟

للنحاة في " ليس، عسى " آراء:

فسيبويه يعتبر "ليس" فعلا فيقول في الكتاب: "كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل([1]) " وأبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني ت(248هـ)، يعتبرها فعلا كذلك، فيقول: "الصواب لست مثلَك؛ لأن (ليس) فعل واجب يجاء به للغائب المتراخي"([2]) ويقول ابن السراج ت(316هـ) في كتابه أصول النحو: "إن الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس، وعسى ... "([3])، بينما السيوطي(ت911هـ) في همع الهوامع نسب إلى ابن السراج قوله بحرفيّة ليس وعسى مستندا إلى عدم تصرفهما"([4])، وابن هشام في "مغني اللبيب" يقول:" عَسى فعل مُطلقًا لَا حرف مُطلقًا خلافًا لِابْنِ السراج"([5])، الذي يقول بحرفيَّته كذلك وينسب للمحقق – عبد الحسين الفتلي – لكتاب ابن السراج: أصول النحو قوله: بحرفية ليس وعسى فيقول :

" ذهب ابن السراج إلى أن "ليس" حرف؛ لأنها لا تتصرف أي لا يأتي منها المضارع والأمر ومثلها: "عسى"([6]).

([1]) سيبويه .ج1/ ص45

([2]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، باب اللام فصل السين، مادة ليس

([3]) يُنظر: ابن السرّاج، أصول النحو؛ ج1/ ص76

([4]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع؛ ج1/ ص46

([5]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص201

([6]) ابن السَّراج: م. س، ج1/ ص 27

ويرى الباحث أنَّ نسبة هذا القول لابن السراج مُحْتَمِلة؛ لأنه قد يكون لابن السرّاج كتاب يذكر ذلك، اطلع عليه ابن هشام، فلحق به السيوطي والمحقق، وقد يكون ابن هشام متوهمًا في نسب القول: "بحرفية ليس" لابن السرّاج، ولحق به تباعا في هذا الوهم السيوطي والمحقق نقلا عن ابن هشام، ويقف إلى جانب هذا الاحتمال أمران:

فقد ورد في كتاب ابن السراج: "أصول النحو" وقوله إنّ "ليس" فعلٌ([1])، كما أنّه لم ينسب النحاة الآخرون القول بحرفية ليس إلى ابن السراج وعليه، " ليس" فعل عند ابن السراج لا حرف.

وقال محمد بن أحمد الأزهري ت (370هـ): وقد صرّفوا "ليس" تصريف الفعل الماضي؛ فثنّوا وجمعوا وأنّثوا فقالوا: ليسا وليسوا وليست وليستا ولسن ولم يصرفوها للمستقبل. ([2])

ويقول أبو علي الفارسي ت (377هـ): في الحلبيات: ومما يدل على أن ليس ليست بفعل على الحقيقة، كـ"كان" وأخواتها، "أن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو الآتي، فلما خلت "ليس" من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام، على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة، ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها، كانت دلالتها على نفي الحال، كدلالة "ما" التي لا إشكال في أنها حرف" ([3])، ونسب ابن منظور إلى علي ابن اسماعيل المعروف بابن سيده ت (458هـ) قولين:

الأول: أن "ليس" كلمة نفي وهي فعل ماض، وقال أصلها بكسر الياء وسكنت استثقالا، ولم تقلب ألفا لأنها لا تتصرف، من حيث استعملت بلفظ الماضي، للحال والذي يدل على أنها فعل، وإن لم

([1]) يُنظر: ابن السرّاج، أصول النحو؛ ج1/ ص76

([2]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة ليس

([3]) يُنظر: أبو علي الفارسي، المسائل الحلبية، ص222

تتصرف تصرف الأفعال كقولهم:" لست ولستما ولستم " كما أنها جعلت من عوامل الأفعال نحو كان وأخواتها، التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار " ([1]).

الثاني: أن " ليس" من حروف الاستثناء ([2])

ويرى الأنباري ت (577هـ) أن(ليس) فعل، يعمل وإن كان غير متصرف، كـ "عسى ونعم وبئس" ([3])، وابن مالك ت (672هـ) في تقعيده لنحو العربية وصرفها، يقول في ألفيته:

ككان ظلّ بات وأضحى أصبحا*** أمسى وصار وليسَ زال برحا([4])

فقد جاء بها في سياق الأفعال الناقصة من أخوات كان؛ دليلا على فعليتها عنده([5]) ويرى ابن هشام ت (761هـ) (ليس) فعلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها، إلا أنها فعل لا يتصرف بحال([6])، وفي مغني اللبيب يقول ابن هشام: (ليس) فعل دال على نفي الحال، لا يتصرف وزنه بالفعل بكسر عينه، ثم التزم بتخفيفه فسكنت عينه. قال الأعشى:

30ـ لهُ نافلاتٌ ما يغبُّ نوالُها ***ولَيْسَ عطاءُ اليوم مانِعهُ غدًا([7])

([1]) يُنظر: ابن السراج: الأصول في النحو،ج2/ ص27

([2]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب،باب اللام فصل السين، مادة ليس

([3]) يُنظر: الأنباري؛ " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين "، ج1/ ص149

([4]) ابن مالك: الفية بن مالك ج1/ ص9

([5]) يُنظر، ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ج1/ ص 209.

([6]) يُنظر: ابن هشام،" أوضح المسالك ج1/ ص206 . 212

([7]) يُنظر: محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية، ج1/ ص 315

والدليل على فعلية (ليس)عند ابن هشام القول: " لستُ ولستَ ولستِ ولستُما ولستُن وليسا وليسوا وليستْ ولَسْنَ ([1])" وذهب ابن عقيل ت(769هـ) أن (ليس) هي فعل لانجلائها بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة ونون التوكيد" ([2])، ويرى الأشموني ت (900هـ) أن (ليس) فعل من أخوات كان، ينفي الحال عند أطلاقه، وعند التقييد ينفي الزمن الذي اختص بتقييده([3]).

ويقول السيوطي ت (911هـ) في "همع الهوامع"، أن " ليس " من الأفعال الناسخة، التي تدخل على المبتدأ والخبر، يرفع الأول لشبهه بالفاعل ويسمى اسمها، وينصب الخبر تشبيها بالمفعول ويسمّى خبرها كما ذهب إليه سيبويه([4]).

ومن المحدثين يرى الشيخ مصطفى الغلاييني ت(1364هـ): أن ليس فعل ماض، لنفي الحال إلا إذا قيّدت بما يفيد المضي أو الاستقبال، فتكون لما قيّدت به، نحو ليس علي مسافرًا أمسِ أو غدًا، وهي فعل مختص بالأسماء يشبه الحرف، ولولا قبوله علامة الفعل نحو: "لستُ ولستِ و لستَ وليْستْ وليسا وليسوا ولسنا ولسْنَ ولستُنَّ" لحكم الغلاييني بحرفيتها([5]) .

وكذلك يرى الأستاذ علي رضا ت(1426هـ)، في " ليس " أنها أحد الأفعال الذي يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع الأول ويسمى اسمه، وينصب الثاني ويسمى خبره نحو:" ليس البردُ شديدا" تأتي

([1]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبي عن كتب الأعاريب، مج2/ ص343

([2]) يُنظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "ج1/ ص 23

([3]) يُنظر: الأشموني، " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1/ ص219

([4]) يُنظر: السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، ج1/ ص110،

([5]) يُنظر: الغلاييني، "جامع الدروس العربية"، مج2/ ص277.

"ليس" لنفي الحال إلا إذا قيدت بما يفيد أنها للماضي أو للمستقبل مثل: ليس الماء جليدا أمسِ، ليس الوفد مقبلا غدا ([1]).

أمّا عزيزة فوّال في كتابها: المعجم المفصل في النحو العربي فتقول:

" ليس فعل ماض جامد، من أخوات كان تدخل على المبتدأ والخبر؛ ترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها،([2]) مثل قوله تعالى:

﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ** ﴾([3]) .

أما القائلون بحرفيّة (ليس)، فقد نقل الأنباري في كتابه "الأنصاف في مسائل الخلاف" أن سيبويه ت (180هـ) حكى أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما، أي حرف في اللغة التي لا يعملون فيها ما، فلا يعملون ليس في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي فيقولون: (ليس زيدٌ منطلقٌ)([4]) وجاء في كتاب: " منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل " قول صاحبه: المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ما نصّه: " فأول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف هو ابن السراج"([5]) ولعله تأثر بقول ابن هشام الذي أسند لابن السراج قوله بحرفية "ليس "

([1]) يُنظر: علي رضا، "المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، ج1/ ص253.

([2]) يُنظر: بابستي، "المعجم المفصل في النحو العربي" ج2/ ص900.

([3]) البقرة، 2، 113

([4]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين"ج1/ ص 148

([5]) محمد محيي الدين عبد الحميد: حاشية ابن عقيل، ج1/ ص 262،

كذلك زعم أبو علي الفارسي في " الحلبيات "([1]) وأبو بكر بن شقير وجماعة([2])، كما ينفي المبرد ت(286هـ) الفعلية عن ليس؛ لأنه لا يجوز الإخبار بها عما عملت فيه الألف واللام لأنها غير متصرفة .

أمّا ابن كيسان ت (299هـ) فيقول: ليس من حروف الجحد تأتي استثناء تارة نحو: جاء القومُ ليس زيدًا، وتأتي نسقا بمعنى " لا " نحو : "جاء عمر ليس زيدٌ" وتأتي بمنزلة كان يرفع الاسم وينصب الخبر نحو : ليس زيدٌ قائمًا ،([3]) فالمبرد (ت 285) لم يعتبر ليس فعلا، ولا أدل على ذلك من تعميمه القائل : "وكل شيء لَيْسَ فِيهِ فعل فالإخبار عَنهُ لَا يكون إِلَّا بالذي" وابن هشام حكى عن سيبويه: "أن بعضهم يجعل ليس حرفا بمنزلة ما"([4]) والفارسي ت (377هـ) يؤكد حرفيتها([5]) بدليل قول الشاعر؛ رؤبة بن الحجاج :

31ـ عددت قومي كعديد الطيس... إذ ذهب القوم الكرام ليسي ([6])

فلم يذكر الشاعر نون المخاطبة دليلا على حرفيتها، وهذا ما أسنده ابن هشام (ت176هـ) لابن سراج (ت316هـ) وأبي بكر بن شقيرات (317هـ) وأبي علي الفارسي في المسائل الحلبيات، واستدلوا على حرفية ليس بدليلين: الدليل الأول، أن " ليس " تشبه الحرف من وجهين:

([1]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبي عن كتب الأعاريب ، مج2/ ص293

([2]) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ج3/ ص10043

([3]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، باب اللام فصل السين، مادة ليس

([4]) يُنظر: ابن هشام، م.س" مج1/ ص296

([5]) يُنظر: "ابو علي الفارسي" " المسائل الحلبيات " ص221.

([6]) رؤبة ابن العجاج: الديوان ،مفردات ديوانه، ص175

الوجه الأول: أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف، وذلك لأنها تدل على النفي الذي يدل عليه الحرف " ما " وغيرها من حروف.

الوجه الثاني: أن" ليس" للنفي جامدة لا تتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف

الدليل الثاني: أنها خالفت سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائما، والزمان بحسب الصيغ المختلفة، و"ليس "لا تدل على الحدث أصلا، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال، فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى، وليس تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمن الحاضر، إلى أن تقوم قرينة على كون الخبر ماضيا؛ تصرفه إلى ماض أو الى مستقبلي، فإذا قلت:

"ليس خَلَقَ الله مثلَه" فـ"ليس" هنا حرف نفي بمعنى ما، واسمها ضمير شأن محذوف تقديره ليس الأمر خلق الله مثله. وجملة الفعل الماضي – وهو خلق – وفاعله في محل نصب خبرها ([1]).

وفي هذا المثال قرينة – وهي كون الخبر ماضيا –على أن المراد نفي الخلق في الماضي، وتوجيه آخر أن ليس هنا حرف نفي بمعنى ما؛ لأن ليس لا تدخل على الفعل فيكون التقدير: ما خَلَقَ الله مثلَه، وقوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**﴾ ([2]) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان، ومن أجل ذلك كله قالوا: أنها حرف([3]).

([1]) يُنظر: ابن هشام، " كتاب: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، مج2/ ص296

([2]) هود، 11، 8

([3]) يُنظر: ابن عقيل، ج1/ ص 210

كما أن الكوفيين يرون أنَّ "ليس" عاطفة لا اسم لها ولا خبر([1])، واستدلوا بقول الشاعر لبيد:

32ـ وإذا أُقرِضتَ قَرضًا فاجْزِهِ ... إنما يَجْزِيْ الفتى ليس الجَمَلُ ([2])

فهنا (ليس) للعطف عند الكوفيين بمنزلة لا، والعطف من خصائص الحروف لا من خصائص الأفعال . وتبعهم في ذلك البغداديون([3])، ويردُّ عليهم في هذا أن "الجملُ" اسم ليس وخبرها تقديره المفهوم من السياق "جازيا " وعليه لاحجة للكوفيين والبغدادين في أن ليس أداة عطف في هذا البيت،

وأورد السيوطي في "همع الهوامع" أن الكوفيين أثبتوا الْعَطف بليس لتكون حرفا كـ "لا" وَاحْتَجُّوا بقول نفيل بن حبيب:

33ـ أَيْن المَفرُّ والإلهُ الطّالِبُ ... والأشْرَمُ المغْلُوبُ لَيْسَ الغالِبُ ([4])

أَي: لَا الْغَالِبُ، وهي معطوفة على المغلوب، والبصريون أَوَّلُوا ذَلِك بِأَن الْمَرْفُوع بعْد ليس اسْمها وَالْخَبَر ضمير مُتَّصِل مَحْذُوف تَخْفِيفًا أَي ليسه.

ويقف محمد محي الدين عبد الحميد مع الجمهور الذين أبطلوا – بقبول "ليس" تاء التأنيث وتاء الفاعل – المذهبَ القائل: إن "ليس "حرف وذلك لعدم دلالتها على الحدث، وردّ محمد محي الدين عبد الحميد على القائلين بحرفية ليس وحجتهم أنها لا دلالة " لها على الحدث، فيقول: أن هذا الأمر متنازع عليه، وهاهو المحقق الرضي قد ذهب إلى أن "ليس "دالة على الحدث وهو الانتفاء، ودلالتها على النفي جاءت حسب الوضع عند العلماء ([5]).

([1]) يُنظر: الوقّاد، شرح التصريح على التوضيح ، ج1/ ص250

([2]) لبيد: الديوان، ج1/ ص91

([3]) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مج2/ ص296.

([4]) يُنظر: ابن هشام، سيرة بن هشام، ج1/ ص53

([5]) يُنظر: ابن عقيل حاشية شرح ابن عقيل ،ج1/ ص21 ـ 23

وقال المحقق محمد محي الدين عبد الحميد في منحة الجليل: " بقبول "ليس" تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور المذهب القائل: إن "ليس " حرف، ولنفس العلة أبطلوا المذهب القائل : إنَّ"عسى" حرف ([1])، وعليه فإن "ليس" بتاء التأنيث وتاء الفاعل المتحركة كانت فعلا عند الجمهور.

ويرى الباحث أن" ليس " فعل جاء لنفي الحال، وتنفي الماضي والمستقبل بقرينة السياق، وقد أخذت شبها من الفعل "كان" فكانت فعلا فيه خصائص الأفعال من حيث:

أولا: ليس فعل يطلب مرفوعا ويقبل التاء المتحركة قال تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ**﴾([2]) ويقول الله تعالى: ﴿**لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**﴾([3]) ، وقال معد ابن يكرب رضي الله عنه (ت37هـ):

34- ليس الجمالُ بمئزرٍ ... فاعلم وإن رُدِّيتَ بُردا ([4])

والشاهد في البيت ان " ليس " جاءت تطلب مرفوعا وهو الجمال

كذلك "عسى" فعل مثلها يطلب مرفوعا ويقبل التاء المتحركة قال تعالى :

﴿ **عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا**﴾ ([5]) ويقول الله تعالى:﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ**﴾([6]) .

([1]) يُنظر: م. ن، ج1/ ص23

([2]) التين، 95، 8

([3]) الغاشية، 100، 22

([4]) يُنظر: محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية ج1/ ص359

([5]) التحريم، 66، 5

([6]) محمد، 47، 22

ثانيا: قبول "ليس" تاء التأنيث الساكنة، نقول: هند ليست شمطاء، كما قبلت "عسى" تاء التأنيث؛ تقول عسَتْ هندُ أن تقوم.

ثالثا : "ليس" فعل جامد غير متصرف يدل على الانتفاء، كذلك عسى فعل جامد غير متصرف يدل على الاشفاق والطمع والقرب والرجاء([1]) في المستقبل كما في "عسى الله أن يكون فرجه قريبًا"، فقد اعتادت العرب أن تستعمل أفعالا جامدة على بنية صرفية واحدة ؛ لكن يبقى في "ليس " شبهٌ من الحرف "ما" ؛ لأنها تنفي الحال كما إن "ما" تنفيه لكنها لا تتأثر بهذا الشبه في جواز تقدم خبرها على اسمها، في الوقت الذي لا يجوز لـ"ما" أن يتقدم خبرها على اسمها؛ لأن" ليس" فعل والفعل أقوى من الحرف،([2]) ولا يجوز أن يتقدم خبر" ليس " عليها ، كما تقدم خبر كان عليها؛ لأن "كان" فعل متصرف، أمّا ليس فهي فعل غير متصرف والفعل المتصرف أقوى من غير المتصرف.

أمّا "عسى" ففيها جمود كما هو الحال في " ليس "، وفيها شبه من الأفعال التامة وشبه من الحروف، فتُرى بين منزلتي الأفعال والحروف، وأحيانا ترى فعلا ناقصا كقوله تعالى: ﴿ **فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ** ﴾([3]) فيكون لها اسم مرفوع، وخبر منصوب وتارة تراها فعلا تاما كقوله تعالى:﴿ **وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾([4]) المصدر المؤول في

([1]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، باب اللام فصل السين، مادة ليس

([2]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ، ج1/ ص272

([3]) المائدة، 5، 52

([4]) الإسراء، 17، 79

محل رفع فاعل، وتارة تأتي "عسى" حرفًا مثل " لعل " معنى وعملا ([1]) إذا جاء اسمها ضميرًا([2]) نحو قول الشاعر صخر بن العود الحضرمي:

35- "فقلت عساها نارُكأسٍ وعلّها... ...تشتكي فآتي نحوها فأعودها([3])

وهنا جاء اسما "عسى ولعل" ضميرين.

المطلب الثاني: نعم " و" بئس "هل هما فعلان أم اسمان:

يقول ابن فارس ت (395هـ) في " نعم وبئس": (نِعْمَ) "النون والعين والميم فروع كثيرة، وعندنا على كثرتها، راجعة الى أصل واحد يدل على ترفُّه وطيب عيش وصلاح ...ونعم ضد بئس" ([4]).

وعند ابن منظور (630هـ) " نِعْمَ ضد بِئْسَ...والنُّعْمُ ضدّ البُؤْسُ، ونقول النَّعماء والبَأْساء"([5]) فإذا كانت "نِعْمَ منقولة مِن قولك نَعِمَ الرجلُ إذا أصابَ نعمةً، وبئسَ منقولة مِن بَئِسَ إذا أصاب بؤسًا، فنقلتا لإنشاء المدح والذم، وهذا يعني أن "نعم" تختص بالصلاح والدعة في الوضع وأصل اللغة عند الإطلاق([6]).

فقول العرب: "نِعْمَ الكريمُ حاتمٌ " يعني وصف المخصوص بالمدح بأنه يتمتع بجنس النعمة المتمثلة بالفاعل، و"بئس" ضد "نِعْمَ" مطلقا؛ لتشكل "بئس" مقابل "نِعْمَ" نمطا له دلالته الموغلة في الشمول

([1]) يُنظر: ابن عقيل، م. س، ج1/ ص272

([2]) يُنظر: النَّجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج1/ ص299

([3]) محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية؛ الشاهد :141 ج1/ ص318

([4]) ابن فارس، " معجم مقاييس اللغة "، ج5/ ص446. 447، مادة نعم

([5]) ابن منظور: لسان العرب، باب النون فصل الميم ، مادة نعم

([6]) يُنظر: "أبو حيان الأندلسي"، " التذييل والتكميل ، ج10/ ص76.

والتمام على سبيل المدح أو الذم، الأمر الذي لا يتوفر في كلمات أخر، النُّعْمُ مقابل البُؤْسُ والنَّعماء مقابل البَأْساء، حالة من جناس الوزن والإعراب، وطباقًا بين المفردات، ومقابلةً في المعاني، لتنفر" نِعْمَ " بانضواء كل صالح وخير تحتها، و"بِئْسَ" ينضوي تحتها كل فاسد وشرّير.

فأورد النحويون الخلاف في "نعم وبئس" ([1]) المنقولتين لإنشاء المدح والذم لا الاخباريتين؛ لأنهما متصرفتان.

امّا بالنسبة لماهيّتهما: فقد ذهب أكثر النحويين ومنهم البصريون والكسائي إلى أنهما فعلان([2])، واستدلّوا على ذلك بعدة وجوه:

الوجه الأول: أنه يرتفع بعدهما الفاعل محلى بال، أو مضاف لما هو محلى بأل، كما يرتفع بعد الفعل فتقول: سَعْدُ نِعمَ الرجلُ وزيدُ بئسَ الرجلُ.

الوجه الثاني: أنه يُضمر فيهما كما يُضمر في الفعل، ويطابق المخصوص بالمدح والذم في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: نِعمَ رجلاً سَعْدُ، وبِئْسَ رجُلًا زيدُ، وتقول: نعما رجلَين السعدانِ، وبئسا رجلين الزيدانِ، ونِعمُوا رجالاً السعدونَ، وبئس رجالا الزيدونَ ونَعِمْن نساء الهنداتُ وبئِسْنَ نساءً الدعداتُ حكاه الكسائي ت(189ه) والأخفش ت(215ه).

الوجه الثالث: أنهما تلحقهما تاء التأنيث مع المؤنث، وتسقط مع المذكر على حد غيرهما، فتقول: نعمَ الرجلُ سعدُ، وبئس الرجلُ زيدُ، ونعْمَت المرأةُ هندُ، وبئست([3]) المرأة دعدُ.

الوجه الرابع: بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية. ([4])

([1]) يُنظر: النَّجار، " ضياء السالك إلى أوضح المسالك ج3/ ص92

([2]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج1/ ص79

([3]) يُنظر: النَّجار، " م. س،ج3/ ص92

([4]) يُنظر: أبو حيان الاندلسي، " التذييل والتكميل ج10/ ص69.

يقول ابن السرّاج: " نعم وبئس" فعلان ماضيان "([1]) وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش ([2]).

أمّا الخضري([3]) في حاشيته والأنباري في الإنصاف ([4])وابن عقيل في شرحه([5]) فقد ذكروا أنَّ الفرّاء وكثيرا من الكوفيين أنهما اسمان واستدلَّوا على ذلك:

أولا: كونهما لا مصدر لهما.

ثانيا. كونهما لا يتصرفان.

ثالثا: الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال أبو جعفر الرؤاسي ت (187هـ) سمعت العرب تقول: فيك نِعمَتِ الخَصلةُ.

رابعا: عطفهما على الاسم، قال الفراء ت (207هـ): سمعت العرب تقول: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحقِّ سواُء وتقول: نعم الرجل لقيت، وبئس الرجل ضربت، وعلى هذا "نعم وبئس" يرتفعان على الابتداء.

خامسا: دخول حرف الجر عليهما، قال رجل من بني عُقيل وقد وُلدت له بنت فقيل له: نِعمُ الولدُ، فقال: «والله ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصرُها بكاءُ وبرُّها سَرِقةُ»، وقال بعضهم: «سِرتُ على عَيري هذا خمسةَ عشرَ ميلاً»، فقيل له: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئسَ العَيرُ»([6]).

وقال حسان بن ثابت . رضي الله عنه .:

36ـ أَلَستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيتُهُ ... كذي العِرض ذا مالٍ كثيرٍ ومُصْرِما([7])

([1]) يُنظر: ابن السراج، "الأصول في النحو" ج1/ ص130

([2]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج7/ ص127

([3]) يُنظر: الخضري، حاشية الخضري، ج1/ ص79

([4]) يُنظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج1/ ص98

([5]) يُنظر: ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل، ج3/ ص160

([6]) بُنظر: " أبو حيان الاندلسي"، التذييل والتكميل، ج4/ ص44

([7]) يُنظر: محمد حسن شُرّاب، شرح الشواهد الشعرية، ج3/ ص103

سادسا: إضافة نعم إلى ما بعدها، مع دخول حرف الجر عليها قال الشاعر:

37ـ صَبَّحَك الله بِخَيرٍ عاجلِ ... بِنعْمَ طَيرٍ، وشَبابٍ باكِرِ([1])

وقال آخر:

38ـ فقد بُدِّلتُ ذاك بِنِعْمَ مالٍ ... وأيامٍ لَياليها قِصارُ

واستعمالها مبتدأ، يقتضي دخول النواسخ عليها، نحو: "كان نَعمَ الرجلُ زيدًا"، و" إنَّ نِعمَ الرجلُ زيدٌ"، و" ظننتُ نِعمَ الرجلُ زيدًا ".

سابعا: النداء نحو: «يا نِعمَ المولى ويا نِعمَ النَّصيرُ».

ثامنا: دخول لام الابتداء عليها في خبر إنَّ، لكنها لا تدخل على الفعل الماضي نحو " إنّ زيدًا لنعم الرجل"

تاسعا: أنه سُمع من العرب نَعِيمَ الرجلُ، على وزن فَعِيل وهو من أوزان الأسماء لا من أوزان الأفعال، وتأول القائلون بالفعلية جميع ما احتجَّ به القائلون بالاسميَّة، فقالوا أمَّا كونهما لا يتصرفان، فلا حجة لهم في ذلك على الاسمية؛ لأنَّ هناك ما لا يتصرف وهو فعل بالإجماع عند الجميع ألا وهو عسى، إلا ما جاء شاذًّا نحو: " إنَّ عسى حرف"، وأمَّا كونهما لا مصدر لهما؛ فلا حجة لهم في ذلك أيضًا لوجهين:

أحدهما: أنهما في ذلك كـ "عسى ".

الثاني: أنَّ المصدر هو فرع عن الفعل في الاشتقاق، ([2]) فلا يلزم من وجود الفعل أن يُشتق منه مصدر.

وأمَّا دخول حرف الجر على الفعل في قول الشاعر:

([1]) يُنظر: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية – الشاهد 798،ص1537.

([2]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3/ ص 240

39- واللهِ ما زيدٌ بِنامَ صاحُبِهْ ... ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ ([1])

فتقديره: والله ما زيد برجل نام صاحبه، فحذف الموصوف لدلالة الصفة عليه وأقيمت مقامه.

وأسند أبو حيان الأندلسي في التذييل للأستاذ "أبو الحسن ابن عصفور "قوله : لم يخالف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أنَّ نِعمَ وبئس من قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، وأشباه ذلك فعلان، وأنَّ الاسم المرفوع بعدهما فاعلُ بهما، إنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهبت البصريون إلى أنَّ "نِعمَ الرجلُ "جملة وكذلك: بئسَ الرجلُ، وذهب الكسائي إلى أنَّ قولك: نِعمَ الرجلُ وبئسَ الرجلُ اسمان محكيَّان بمنْزلة " تأبَّطَ شرًّا" فـ «نِعمَ الرجلُ» عنده اسم للممدوح و «بئسَ الرجلُ» اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نُقلا عن أصلهما وسُمِّي بهما.

وذهب الفراء إلى أنَّ الأصل في" نِعمَ الرجلُ زيدٌ"، و" بئسَ الرجلُ عمرٌو": رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ عمرٌو، فحُذف الموصوف الذي هو «رجل» وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نِعمَ وبئسَ وفاعلهما مقامه، فحُكم لهما بحكمه "فنِعمَ الرجلُ وبئس الرجلُ" عندهما مبتدآن رافعان لزيد وعمرو، كما أنك لو قلت: "ممدوحٌ زيدٌ ومذمومٌ عمرٌو" لكان زيد مرفوعًا بممدوح وعمرو مرفوعًا بمذموم ([2])، ويُرَدُّ مذهب الكسائي والفراء، بأنه لو كان محكومًا لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها، في فصيح الكلام، فكنت تقول: إنَّ نِعمَ الرجلُ قائمٌ وإنَّ بئسَ الرجلُ منطلقٌ وظننت نِعمَ الرجلُ قائمًا وظننتُ بئسَ الرجلُ منطلقًا وكان نعمَ الرجلُ منطلقًا وكان بئسَ الرجلُ ضاحكًا؛ فلمَّا لم يُسمع ذلك في فصيح الكلام دلَّ على بطلان الاسميّة التي ذهب إليها الكسائي والفراء.([3])

([1]) البغدادي: خزانة الأدب، ج9/ ص391، مجهول القائل

([2]) يُنظر: " أبو حيان الاندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج10/ ص 76

([3]) يُنظر: ابن هشام "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ج3/ ص23

وقد يجاب عن ذلك: بأن "نعم وبئس "لَمَّا خَرجا عن أصلهما بكونهما اسمين محكيين تعين فيهما طريقة واحدة في باب المبتدأ والخبر، ولم يُتصرَّف فيهما بدخول النواسخ عليهما كما هو الحال في المبتدأ، العامل في رفعه الابتداء.

وقال العبديّ: هذان الفعلان قد خالفا سائر الأفعال الموضوعة للمدح والذمّ؛ لأنَّ كل فعل استعملته العرب لجهة من المدح كان مقصورًا عليها لا يتعدى إلى غيرها نحو: كَرُمَ الرجلُ([1])، إذا وصفتَ جوده، ولَؤمَ الرجل، إذا وصفتَ بخله، وسَخُفَ الرجل إذا وصفتَ بذاء لسانه، وشَعُرَ إذا وصفتَ ما يختصُّ به النظم من بيانه وليس كذلك "نِعمَ"؛ لأنَّ صفة كل مدح تدخل تحتها، و"بِئسَ" كل صفة ذم تدخل تحتها؛ لذلك كان للفعلين "نعم وبئس" خصوصيَّتهما دون الأفعال الأخرى،([2]) ولهما – نعم وبئس – فاعل معرَّف بالألف واللام([3])، أو مضاف لما هو معرف بال ، أما من قال بحرفيَّة "نعم وبئس" فقِلَّة، فقد جاء في كتاب الجمل في النحو" للخليل الفراهيدي: نعم وَبئسَ وَأَخَوَاتهَا فَهَذِهِ حُرُوف تنصب النكرَة وترفع الْمعرفَة تَقول: بئس رجلًا زيدٌ وَنعم رجلًا مُحَمَّدٌ نصبت رجلاً لِأَنَّهُ نكره، وَرفعت زيداً ومحمداً لِأَنَّهُمَا معرفتان([4]).

وللرد على هذا القول نقول: إنه لا يستتر ضمير الفاعل إلا في الأفعال، وعليه هذا القول يفتقد وجود المفسر النكرة في قولنا:" بئس رجلًا زيدٌ" لضمير فاعل لا تحتمله"بئس" على اعتبارهم أنها حرف، تشبيها بإن التي تدخل على المبتدأ والخبر، لتنصب الأول وترفع الثاني، فهذا الاحتمال مرود من وجهين:

الوجه الأول: لأنه لا تبدأ العربية بنكرة ويأتي خبرها معرفة.

([1]) يُنظر: " أبو حيان الاندلسي" ، "لتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج10/ ص76

([2]) يُنظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو"، ص 50،

([3]) يُنظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص64

([4]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ ص162

الوجه الآخر: لم يقل بذلك أحد ولم يسمع من العرب؛ لذا لا وجه يمكن حمله لـ"نعم وبئس" على أنهما حرفان، وبذلك يسقط الادعاء بأن "نعم وبئس" حرفان كما سقط الادعاء من قبل أنهما اسمان.

أمّا المحقق محيي الدين، فيرى أنَّ " نعم وبئس" فعلان لا اسمان ولا حرفان، آخذا برأي الجمهور القائل بذلك؛ لقوة أدلة الجمهور التي تشهد أن "نعم وبئس" فعلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو:" نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد" كما إن فصيح الكلام عند العرب على ذلك تاركا المذهب القائل باسميتهما؛ لضعف الأدلة التي استدل بها القائلون بذلك، وما ورد عند العرب مما ادعوه فهو مؤول ([1]) .

ويرى الباحث أنهما فعلان كذلك؛ لقبولهما تاء التأنيث ولأنهما في الأصل وضعا للزمن الماضي، وما سمع من كلام العرب في ظاهره مغايرا أُوِّل إلى فعل وفق سياقه نحو: مررت بنعم القاضي فيؤل إلى "مررت برجل نعم القاضي" فهما فعلان جامدان لإنشاء المدح والذم على صيغة مخصوصة، انفردا دون سواهما من أفعال المدح والذم؛ لدلالتهما على استيعاب تمام المعنى في المديح والذم؛ فكل ما سواهما من الأفعال التي تخص المدح أو الذم تراه تحت أجنحتهما قد انضوى، ومبناهما على الفعل استوى.

([1]) يُنظر: م.س، ج 4/ ص17

المطلب الثالث: هل يأتي فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا؟

ذهب الجمهور إلى أنَّ وقوع فعل الشرط مضارعا والجواب فعلا ماضيا خاص بالضرورة الشعرية([1])، أما ابن مالك ت (672هـ) فيرى وقوع ذلك سائغا لكنه قليل، ومنه قول أبي زيد الطائي ت(62هـ) :

40ـ من يكدني بسيّيء كنت منه ... كالشجا بين حلقه والوريد([2])

الشجا(*[3])، والشاهد: مجيء فعل الشرط مضارعا مجزوما، وجوابه ماضيا وهو مذهب الفراء ت(215هـ)([4])، وابن هشام ت (761هـ) ومنه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :

"مَن يَقُمْ ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفِرَ له" ([5]).

ورجح محي الدين عبد الحميد ما ذهب إليه ابن مالك والفراء، وترك ما ذهب إليه الجمهور؛ فقد ورد في كتاب "منحة الجليل: "وذهب الفراء وتبعه الناظم إلى أن ورود فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا سائغ في الكلام وهو الراجح عندنا"([6])، ويعلل ترجيحه لقناعته بصحة ما ذهب إليه ابن مالك والفراء، ولوروده في جملة من الشواهد النثرية والشعرية، فمن النثر قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :

([1]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2/ ص372

([2]) محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية ج1/ ص95

(*[3]) الشجا : عظمة تعترض في الحلق

([4]) يُنظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2/ ص372

([5]) البخاري، صحيح البخاري، رقم 35

([6]) يُنظر: م.س، ج 4/ ص17

" **من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له**"([1])

وقول عائشة ـ رضي الله عنها. فيه فعل الشرط مضارعا وجوابه فعل مقلوب المعنى للماضي :

"**إن ابا بكر رجل أسيف(*[2])متى يقم مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس** "([3]).

ومن الشعر غير الشاهد النحوي السابق قول قعنب ابن أم صاحب:

41ـ إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا * * * مني وما يسمعوا من صالحٍ دفنوا

صمُ إذا سمعوا خيرا ذكرت به * * * وإن ذكرتُ بسوءٍ عندهم أذنوا ([4])

فقد جزم الشاعر بـ "أنْ " فعل الشرط المضارع؛ وجاء في جواب الشرط بالفعل الماضي.

ويرى الباحث صحة ترجيح المحقق؛ لكون ورود فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا، امر سائغ في كلام العرب وشواهده كثيرة ([5]) ومنها:

42ـ إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُم وإنْ تَصِلُوا ... ملأْتم أنفسَ الأعداءِ إرْهَابَا ([6])

والشاهد فيه : "تصرمونا" فعل الشرط مضارع و"وصلناكم " جوابه ماض، وكذلك تصلوا فعل الشرط مضارع وملأتم جوابه ماض.

([1]) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ج1/ 114ص

(*[2])أسيف: رقيق القلب

([3])البخاري، صحيح البخاري ،حديث رقم 646

([4]) شراب: شرح الشواهد الشعرية؛ ج3/ ص245

([5]) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 4/ ص179

([6])العيني، المقاصد النحوية ج4/ص، 1918شاهد 113، لم اعثر على قائل له.

المطلب الرابع: "حاشا" أهي فعل أم اسم أم حرف؟

يقول ابن مالك:

و كخلا حاشا ولا تصحب "ما" ... وقيل "حاش وحشا" فاحفظهما"([1])

وجاء في لسان العرب في معنى حشا الحَشَى: مَا دُون الحِجابِ مِمَّا فِي البَطْن كُلّه مِنَ الكَبِد والطِّحال والكَرِش وَمَا تَبعَ ذَلِكَ حَشًى كُلُّه، والحَشَى: ظَاهِرُ الْبَطْنِ وَهُوَ الحِضْنُ، ويقال هضيم الحشى – أهيف: ضامر الخصر – والحشى يعني الناحية، فتقول: "كنت في حشا فلان اي ناحيته" كما نقل ابن منظور عن ابنِ الأَنباري قوله :

"حَاشَى فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَعْزِلُ فُلَانًا مِنْ وَصْفِ الْقَوْمِ بالحَشَى وأَعْزِلُه بِنَاحِيَةٍ وَلَا أُدْخِله فِي جُمْلتهم" ، اشْتُقَّ مِنْ قَوْلِكَ كنتُ فِي حَشَا فُلَانٍ أَي فِي نَاحِيَةِ فُلَانٍ، وَالْمَعْنَى فِي حَاشَ لِلَّهِ بَراءةً لِلَّهِ مِنْ هَذَا، وإِذا قُلْتَ حَاشَى لِزَيْدٍ هَذَا مِنَ التَّنَحِّي، وَالْمَعْنَى قَدْ تنَحَّى زيدٌ مِنْ هَذَا وتَباعَدَ عَنْهُ، كَمَا تَقُولُ تنَحَّى مِنَ النَّاحِيَةِ، كَذَلِكَ تَحَاشَى مِنْ حاشيةِ الشَّيْءِ وَهُوَ ناحيتُه

كما جاء في لسان العرب عن الْجَوْهَرِيُّ قول:

" يُقَالُ حَاشَاكَ وحَاشَى لكَ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وحاشَيْتُ مِنَ الْقَوْمِ فُلَانًا: استَثنيْت".

وورد في اللسان عن اللِّحْيَانِيُّ:" شَتمْتُهم وَمَا حاشَيْتُ مِنْهُمْ أَحداً، وَمَا تَحَشَّيْتُ وَمَا حَاشَيْتُ، أَي مَا قَلْتُ حَاشَى لِفُلَانٍ وَمَا اسْتَثْنَيْتُ مِنْهُمْ أَحداً، وحَاشَ للهِ: أَي بَرَاءةً لِلَّهِ ومَعاذاً لِلَّهِ؛

([1]) ابن مالك: الفية ابن مالك، ج1/ ص32

كما جاء في اللسان عن الْفَارِسِيُّ قوله:" حُذِفَتْ مِنْهُ اللَّامُ، لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ([1]).

وقال الأزهري: حاشَ لِلَّهِ كَانَ فِي الأَصل حاشَى لِلَّهِ، فكَثُر فِي الْكَلَامِ وَحُذِفَتِ الْيَاءُ وَجُعِلَ اسْمًا وإِن كَانَ فِي الأَصل فِعْلًا([2])، والزمخشري يرى "حاشا" معناها التنزيه.

وجاء في شرح الاشموني: جواز جر المستثنى بـ"حاشا" ونصبه فتقول: "قام القوم حاشا زيد، وحاشا زيدا"؛ فإذا جرت كانت حرف جر وهو الكثير الراجح؛ لذا التزم سيبويه به، وإذا نصبت كانت فعلا، والفرّاء يقول : "حاشا " فعل لا فاعل له والنصب حملا على "إلّا" ([3]).

واختلف النحاة في " حاشا " على مذاهب:

فمنهم من يرى أنها حرف، ومنهم من يرى أنها فعل، ومنهم من ذهب إلى أنها مصدر واسم ومنهم من يرى أنها إذا جاء ما بعدها منصوبا كانت فعلا، واذا جاء بعدها مجرورا كانت حرفا، وبيان ذلك:

المذهب الأول: يرى سيبويه أنَّ "حاشا" حرف جر فيقول: "وأما حاشا فليس باسم لكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها وفيه معنى الاستثناء"([4]) ، فهو من حروف الإضافة، يدخل في

([1]) يُنظر: ابن منظور، م. ن، باب الياء فصل الحاء، ص178

([2]) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب ،باب الياء فصل الحاء، مادة حاشا

([3]) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني؛ ج1/ ص525 -527

([4]) سيبويه: الكتاب، ج3/ ص 249

باب الاستثناء لمضارَعةِ "إلَّا" بما فيه من معنى النفي، إذ كان معناه التنزيه والبراءة، فقولك: "قام القوم حاشا زيدٍ" مراده: أن زيدًا لم يقم فأُدْخِل حرف الجرّ هنا في باب الاستثناء إذ كان معناه النفي.

وأكثرُ البصريين انكروا فعليتها وَقَالُوا إِنَّهَا حرف دَائِما بِمَنْزِلَة (لَا) لَكِنَّهَا تجر المستثنى([1])، ويدعم هذاالقول عدم قبولها دخول ما المصدرية عليها، كما دخلت على عدا وخلا، كذلك لا يقال: "ما حاشا زيدَا" فلو كانت فعلا لجاز ذلك فالاسم الذي يلي حاشا مجرور يدل على أنها ليست فعلا قال الشاعر مُنْقِذ بن الطَّمّاح بن قيس([2]) بن طَرِيف ت (53 ق هـ):

43. **حاشا أبي ثوبان إن به ... ضنّا عن الملحاة والشتم([3]) ([*4])**

وهو دليل عند ابن مالك انها حرف ([5])؛ وذكر ابن منظور للأقيشر المغيرة بن عبد الله بن معرض بن عمرو الأسدي (ت700م):

44- في فتية جعلوا الصليب إلههم ... حاشايَ إني مسلم معذور([6]).

حاشاي: استثني بها ضمير المتكلم وضمير المتكلم في محل جر، فحاشا في البيت حرف، لأنها لو كانت في محل نصب لما جاز ذلك، ولأتى بنون الوقاية فكان يقول "حاشاني" كذلك لو كانت اسما لتلت العامل كما تلت "غير" العامل في قولنا: "ما قام غير زيد" ولا نقول: " ما قام حاشا زيد، فهي لا

([1]) يُنظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2/ ص280

([2]) يُنظر: ابن منظور؛ لسان العرب؛ باب الياء فصل الحاء؛ ص178

([3]) شراب، شرح الشواهد الشعرية مج/83، شاهد رقم 1

([*4])والإنشاد في الأصمعيات ص 218: حاشي أبي ثوبان؛ إن أبا ... ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله؛ إن به ... ضنا عن الملحاة والشتم

قوله "ليس ببكمة": يريد ليس بأبكم والفدم – بفتح الفاء وسكون الدال– العيي عن الكلام، في ثقل وقلة فهم، والملحاة: من قولك "لحوت الرجل ولحيته" إذا لُمتَه وألححت في لومك،

([5]) يُنظر: ابن ملك شرح التسهيل ج2/ ص 307 . 308

([6]) محمد حسن شُراب: شرح الشواهد الشعرية ج1/ ص499

تقبلها عند البصريين([1]) ، الأمر الذي دل على أن "حاشا" حرف، ولو كانت فعلا كذلك لما جر زيد([2]) فسيبويه لم يحك في " حاشا " الا الجر ولم يُجِز بها النصب ولم يحفظ النصبَ سيبويه بعدها([3]).

المذهب الثاني: ذهب الْمبرد إلى أنّ "حاشا "فعل متعدٍّ متصرف فقولك: "هجم القوم حاشا زيداً"، أنّ "حاشا" بمعنى: جانَبَ، أي جانب بعضهم زيدا([4])، وإلى مثل ذلك ذهب أبوعلي الفارسي([5]) وَابْن جني والكوفيون، فقالوا إنَّ " حاشا " فعل متعدّ متصرف يتصرف بالحذف فتصبح "حاش" وحشا، ومتصرفة من خلال الاشتقاقات المختلفة للكلمة في لسان العرب، ويشهد لذلك ما جاء على لسان الأخطل غوث بن غياث:

45ـ رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيْشًا ... فإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا([6])

والشاهد: "ما حاشا قريشا"، حيث دخلت " ما" المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها([7])ونصب الشاعر بها قريشا – المفعول به – الأمر الذي يشهد لـ "حاشا" أنها فعل،

([1]) يُنظر الأنباري .: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ ص241

([2]) يُنظر القرافي،" الاستغناء في الاستثناء؛ ص34

([3]) يُنظر ابن يعيش: شرح المفصل ج4/ ص 511

([4]) يُنظر ابن يعيش: شرح المفصل ج4/ ص 511

([5]) يُنظر: القرطبي، تفسير القرطبي ـ الجامع لأحكام القرآن " ج9/ ص181

([6]) يُنظر: العيني، المقاصد النحوية مج3، ص 1108، شراب، شرح الشواهد الشعرية، ج2/ ص 231

([7]) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1ص525 ـ527، شراب، شرح الشواهد الشعرية ، ج2/ ص 231.

وعن ابن عمر أن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: "**أسامه أحب الناس إلي ما حاشا فاطمةَ ولا غيرَها**"([1]) فهنا جاءت حاشا فعلا منفيا أخذ مفعولا به، و "ما" هنا نافية، وإن زعم بعضهم أنها مصدرية([2]).

كما وتَقع حاشا قبل لَام الْجَرّ نَحْو: "حاشا لله" وإن قلت: "حاشا اللهَ" تكن "حاشا" فعلا، ولفظ الجلالة يجوز فيه النصب على نزع الخافض ويجوز فيه الجر على نية تقدير حرف الجر، عند من قال لا يجوز فيها الا الفعلية([3]) ، وقال النابغة الذبياني ت (604م) في مضارعه:

46- ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ***وما أحاشي من الاقوام من أحد([4]).

ولأنها تدخل على الْحَرْف قبل لَام الْجَرّ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر، ولا يتعلق به، فتعين أن تكون " حاشا" فعلا.

كما يرى هذا الفريق: أنَّ "حاشا" فعل، وفاعله ضمير مستكن واجب الإضمار.

إلّا الفرّاء فإنه يرى أنَّ: حاشا فعل لا فاعل له، وهذا القول قد أنكره ابن يعيش([5])؛ وردَّه العلماء على الفرّاء([6]).

المذهب الثالث: ذهب أبو عمرو الشيباني ت (206هـ) والفرّاء ت (207هـ) والأخفش الأوسط ت (215هـ) وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري البصري ت (215هـ)، الجرمي ت (225هـ) والمازني

([1]) الإمام أحمد، مسند احمد، حديث رقم: 5707

([2]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/ ص174 . 177

([3]) يُنظر: محمد محي الدين عبد الحميد، حاشية شرح ابن عقيل ، ج2/ ص 178

([4]) النابغة الذبياني: الديوان المساهم . ص21

([5]) يُنظر: ابن يعيش ج2/ ص63

([6]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2/ ص281

ت (249هـ) والمبرد ت (286هـ) والزجاج ت (310هـ) إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا وبهذا يتساوقون مع سيبويه وأكثر البصريين في أن "حاشا "حرف.

وتستعمل فعلا، ويتساوقون بهذا مع الكوفيين والفعل " حاشا " جامد متعدٍّ؛ لتضمنه معنى إلّا واستدلوا بما سمع عن أعرابيّ:" اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ"، وفاعل "حاشا" ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الاسم العام فإذا قلت: " قام القوم حاشا زيدا" اي جانب بعضُهم زيدا، الا الفرّاء فقال حاشا فعل لا فاعل له، وهو – كما سلف – قول منكر([1]).

المذهب الرابع: حاشا تأتي تنزيهية بمعنى براءة حاشى لله؛ براءة لله؛ بدليل قراءة بعضهم "حاشًا لله " بالتنوين الأمر الذي دل على أن حاشا اسم، وقراءة عبد الله بن مسعود "**حاشَ لله**" – وهي قراءة الجمهور التزاما بالرسم العثماني، من باب ترك التنوين، لتشابه بناء حاشا الاسمية بـ " حاشا " الحرفية فقد وردت "حاشا " الاسمية التنزيهية([2])، في قوله تعالى:

﴿**فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾([3])

وزعم بعضهم أن "حاشا "اسم فعل ماض، بمعنى أتبرأ([4])، والسيوطي اعتبرها اسم مصدر للتنزيه عما لا يليق حملا على" سبحان الله([5])".

([1]) يُنظر: ابن يعيش ج2/ ص63

([2]) يُنظر: ابن الجزري النشر في القراءات العشر، ج2/ ص295

([3]) يوسف، 12، 31

([4]) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس مادة حاشا، ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ ص122

([5]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2/ ص282

ورجح محمد محيي الدين عبد الحميد ما ذهب إليه المبرد والمازني ولحق بهما ابن مالك؛ في انّ "حاشا تكون فعلا ينتصب بها ما بعدها على أنه مفعول به وتكون كذلك حرف جر يجر ما بعده به([1]).

ويرى الباحث أن المحقق لم يلتزم بمدرسته البصرية، ليقول أنّ "حاشا " حرف؛ بل رجّح ما أملته عليه قناعته، لقوة الأدلة التي ساقها المازني والمبرد وبن مالك، الذين قالوا بمجيئها وفق السياق فعلا، وقد تكون وفق السياق حرفاً.

واعتمد ترجيح المحقق على ورود الصريح الفصيح الصحيح غير الشحيح من الأدلة.

ويؤيد الباحث المحقق في ترجيحه فيرى في "حاشا " كلمة تفيد التنزيه، وإن حمل مبناها معنى الاستثناء، وأصلها من الحشا الحاشية وهو الناحية والطرف ([2])، فقد وردت " حاشا " في القران الكريم قال تعالى :

﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ([3])

فها هي قد وردت في الآية الكريمة فعلاً لا حرفاً؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف، وهنا دخلت على حرف الجر "اللام" ليكون المعنى في الآية الكريمة: تنزَّه يوسفُ طاعةً لله كما وردت "حاشا"

([1]) يُنظر: محمد محي الدين عبد الحميد، حاشية شرح ابن عقيل، ج2/ ص 178

([2]) يُنظر: السامرائي، معاني النحو، ج2/ ص276

([3]) يوسف، 12، 31

في الحديث الشريف نحو ما رواه ابن عمر: أن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: "**أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة ولا غيرها**"([1])، فهنا يرى الباحث أن حاشا جاءت فعلاً متعدّياً منفياً، أخذ مفعولا به، و "ما" هنا نافية، ليست مصدرية كما رآها البعض.

كما وردت كلمة "حاشا "بصور اشتقاقية عدة على ألسنة العرب الأقحاح في سياقات مختلفة في نظمهم وفي نثرهم، وكل سياق فيه كلمة "حاشا " له خصوصيته المدلوليّة المستكنّة فيها فوردت كفعلٍ ينصب مفعولا([2]) في نظم العرب؛ ويشهد لذلك قول مُنْقِذ بن الطَّمّاح بن قيس بن طَرِيف ت(53ق، هـ):

47ـ حاشا أبا ثوبان إن به ... ضنّا عن الملحاة والشتمِ *([3])

و ما قيل إنّه جاء على لسان الفرزدق ت (110هـ):

48 ـ حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ... على البريَّةِ بالإسْلامِ والدِّينِ *([4])

فقد جاءت حاشا فعلا متعديا أخذت مفعولا به في البيتين السابقين.

كما جاءت حرفا([5])، فقد نقل ابن منظور للأقيشر المغيرة بن عبد الله بن معرض بن عمرو الأسدي (ت700م): قوله:

49ـ في فتية جعلوا الصليب إلههم ... حاشايَ إني مسلم معذور

([1]) أحمد، مسند الإمام أحمد، رقم5707

([2]) يُنظر: ابن جني، اللمع، ص: 69

([3]) شراب، شرح الشواهد الشعرية مج/83، شاهد رقم 1

([4]) يُنظر: العيني، المقاصد النحوية ج3/ ص109، شاهد 486، لم أجد البيت في ديوان الفرزدق

([5]) محمد حسن شُراب: شرح الشواهد الشعرية ج1/ ص499

كما جاءت هنا "حاشا" حرفًا فلو كانت فعلا؛ لجاءت نون الوقاية بينها وبين ضمير المتكلم الياء، وعليه حاشا هنا ليست فعلا ([1]).

ويبقى مبناها يحدد معناها إن كانت فعلا أو حرفا أو اسما، كما ذكر السيوطي؛ لأن المسموعات عن العرب جاءت بإدلاء على كل ادعاء في هذا الصدد، حتى أوشكت حاشا أن تكون من الألفاظ المشتركة، والله تعالى أعلم.

([1]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص241

المبحث الثاني: وصف الفعل:

الوصف المشتق الذي تبدأ به الجملة الاسمية معتمدا على استفهام أو نفي واكتفى بمرفوعه، وقد تطابق معه في الإفراد والتأنيث والتذكير نحو: أقائمً زيدٌ؟ أهو مبتدأ أم خبر مقدم؟

الوصف المشتق: أي المشتق الجاري مجرى فعله في كثير من الأمور؛ في حروفه الأصلية وفي عمله ومعناه كـ "اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة" (1).

أما المبتدأ، فعرفه سيبويه: "كل اسم ابتديء به ليبنى عليه الكلام "([2]) .

ثم جاء النحاة من بعده ليعرفوا المبتدأ بأنه: "اسم بدئت الجملة به مجرد من العوامل اللفظية مرفوع بالابتداء محكوم عليه بأمر قد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه عن الخبر"([3])، فالوصف المشتق في حالة الإفراد، والذي تبدأ به الجملة خبر مقدم عند الزمخشري وابن الحاجب وشاهده قوله تعالى: ﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ ([4])، فقوله تعالى (أراغب) خبر مقدم، وفي هذا الإعراب، حمل على أمر مختلف فيه؛ لأن الكوفيين لا يجيزون تقدم الخبر، وعند البصريين، التقديم و التأخير خلاف الأصل؛ كما إن الصفة هنا يفصلها أجنبي عن معمولها (عن آلهتي) إن اعتبر (انت) مبتدأ؛ لأن "راغب" لا تعمل بها، أما الوصف المشتق في حالة الإفراد عند الجمهور فيقع مبتدأ، ومرفوعه يغني عن الخبر.

ويشترط الجمهور لهذا الوصف المشتق شروطا:

([1]) يُنظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج1/ ص144

([2]) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج1/ ص 126 . 127.

([3]) يُنظر: عباس، م.س، ج1/ ص144

([4]) مريم، 19، 46

أولا – أن يكون الوصف سابقا([1])رتبة ولفظا: كأن تقول: أصحيحٌ قولُك يا فتى!؟

ثانيا – أن يكون مكتفيا بمرفوعه عن الخبر نحو: أقائم زيدٌ أما إن كان غير مكتف بمرفوعه عن الخبر، ويحسن السكوت عليه، فيعرب خبرا مقدما نحو: أقائم "أبوه زيد" فهنا الوصف لم يكتف بمرفوعه لأنه احتاج "زيد" لتفسير الضمير الموجود في "أبوه"؛ لذا يعرب الوصف هنا خبراً مقدماً.

ثالثاً – أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام؛ نحو قول أبي نواس المتوفي سنة (199هـ)

50ـ **غيرُ مأسوفٍ على زمن ... ينقضي بالهم والحزن**([2])

وقو ل الشاعر:

51ـ خَليليَّ مَا وافٍ بعهدِيَ أنْتُما ... إذَا لم تَكُونَا لي عَلى مَن أُقاطِع*([3]) ؛

ومن الاستفهام قوله تعالى:

﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾([4])

وهذا شرط البصريين إلا الأخفش([5])، واقتصر عليهما أبو حيان المتوفى سنة (745هـ) واشترطهما ابن مالك استحساناً لا وجوباً، ولم يشترط ذلك الكوفيون والأخفش.

رابعا– أن يكون مرفوع الوصف منفصلاً ظاهراً كان أم ضميراً، نحو: "أقائم أنتما"، واشترط الكوفيون المطابقة بين الوصف و مرفوعه؛ لأن عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر، في الجملة الاسمية التي تبدأ

([1]) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج1/ ص 126 . 127.

([2]) محمد حسن شُراب: شرح الشواهد الشعرية، ج3/ ص210، الشاهد :17

([3]) يُنظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج192/1

([4]) مريم، 19، 46

([5]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص154

بوصف، قد منعه الكوفيون. ([1])

أمّا ابن مالك فقد أجاز في الوصف المشتق المكتفي بمرفوعه في حالة الإفراد الوجهين:

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

الثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا، ويكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى:

﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾([2]) فيجوز أن يكون "أراغب" مبتدأ و"أنت" فاعل سد مسد الخبر، ويجوز أن يكون "أنت" مبتدأ مؤخرا و"أراغب" خبرا مقدما.

ويقول ابن مالك: الأول في هذه الآية أولى؛ لأن قوله عن "آلهتي" معمول لراغب، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن "أنت" على هذا التقدير فاعل لراغب وليس بأجنبي عنه، وأما على الوجه الثاني: فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ وليس لراغب عمل فيه؛ لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح، هذا إن كان الوصف المتقدم الرافع لمكتفى به بديلا عن فعله، أما إن كان الوصف خبرا فلا يستقبح، فقد جاء في الكتاب لسيبويه:

" تميميٌّ أنا" ليكون ضمير المتكلم مبتدأ وتميميٌ خبر مقدم، فالبصريون إلا الأخفش يعتبرون " قائمٌ زيدٌ" الوصف منه لا يعمل فيما بعده؛ لأنه فاقد شروط العمل عندهم، وهي أن يعتمد على نفي أو استفهام، وعليه يعربون الوصف خبراً مقدماً للمبتدأ زيد.

([1]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع ج1/ ص361 .362،

([2]) مريم، 19، 46

وهناك جماعة من النحاة([1]) يوجبون أن يكون الفاعل المرفوع بالوصف اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً، فإن جاء ما بعد الوصف ضمير منفصل يعربون من وجه واحد الضمير مبتدأ مؤخرًا، والوصف خبرًا مقدماً، حتى لو جاء الوصف على شرط البصرين، وعند هؤلاء إن قلت: "أمسافرٌ أنت؟" صحّ الكلام عندهم، لكن الوصف خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر.

أمّا الجمهور، فيقول بجواز مجيء فاعل الوصف الذي استكمل الشروط ضميراً منفصلاً أو اسماً ظاهراً، فالضمير المنفصل الذي جاء فاعل للوصف نحو ما ورد في الآية الكريمة:

﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾([2]) فقد جاء فاعل الوصف في الآية الكريمة، ضميرا منفصلا سد مسد الخبر، بينما لا يجوز أن يكون "أنت" مبتدأ مؤخر؛ لأنه يفصل بذلك ما بين الوصف والمتعلق به بأجني، والمبتدأ أجنبي عن الخبر: لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ وهذا لا يجوز؛ وعليه يعرب " أنت " في الآية ، فاعل سد مسد الخبر ولايجوز إعرابه مبتدأ مؤخر، لما ذكر. كما جاء في شواهد الشعر العربي قول الشاعر:

52- أَمُنْجِزٌ أَنْتُمْ وَعْدا وَثِقْتُ بِهِ ... أَم اقْتفيْتُمْ جَمِيعا نَهْجَ عُرْقُوبِ*([3])

الشاهد: قوله: "أمنجز أنتم" حيث سد الفاعل "أنتم" مسد الخبر لكونه وصفا معتمدا على الاستفهام. فالضمير "أنتم" لا يعرب مبتدأ مؤخرا؛ لأنه لا يصح أن يفصل بين الوصف ومعموله بأجنبي، كما سلف بيانه، وعليه يعرب الضمير في بيت الشعر هذا وأمثاله؛ فاعل سد مسد الخبر، كما لا يجوز إعراب" أنتم" في بيت الشعر السابق مبتدأ؛ لأنه يجب التطابق ما بين المبتدأ والخبر من حيث:

([1]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ، ج1، ص154

([2]) مريم، 19، 46

([3]) ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيحص 66 الشاهد 9،

الجمع والتثنية والإفراد والتذكير والتأنيث، وهنا الوصف مفرد و"أنتم" جمع، فلا تطابق بينهما، بينما يجوز أن يكون "أنتم "فاعلا سد مسد الخبر، وشواهد الشعر العربي الصحيح كثيرة، تشهد لما ذهب إليه الجمهور([1])،ومثال مجيء الفاعل اسما ظاهرا نحو: " أقائمٌ زيدٌ"

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يكون مرفوع الوصف في "أقائمٌ زيدٌ: "فاعلا مكتفى به، وفي "أمأمورٌ زيدٌ " نائب فاعل مكتفى به وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي او استفهام، وأنضم إليهم ابن مالك في قوله:

وقس وكاستفهامٍ النفيُ وقد ... يجوز نحو فائزٌ أُولو الرشدِ ([2])

ونقل السيرافي (ت:368هـ) عن سيبويه (ت180هـ) قوله:

«إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح، والذي قبحه فساد اللفظ لا فساد المعنى ([3])»

ورجَّح محمد محي الدين عبد الحميد قول الجمهور بتطابق الوصف مع مرفوعه في حالة الإفراد قائلا: (أنه مع جواز الوجهين ... فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً؛ لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيْ مختلف فيه، إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين).

ويرى الباحث أن الوصف الذي تبدأ به الجملة الاسمية المعتمد على نفي أو استفهام في حالة الإفراد، والتطابق يكون مبتدأ إذا اكتفى بمرفوعه الذي سد مسد الخبر، منعاً لما أنكره الكوفيون، وانسجاماً

([1]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ، ج1/ ص156. 161

([2]) يُنظر ابن مالك، ألفية بن مالك، ج1/ ص17

([3]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ ص 96

مع مجيء المبتدأ في الجملة العربية في أصل ترتيبه ووضعه أولًا، ثم يتبعه الخبر وهو الاسم المنفصل ظاهراً كان أو ضميراً، كما في الآية الكريمة قال تعالى:﴿ **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ ([1]) فإن قلنا (أنت) مبتدأ، فإننا نكون قد فصلنا بين العامل (أراغب) ومعموله (عن آلهتنا) بأجنبي وهو المبتدأ، وهذا خلاف الجملة العربية، فإذا ما أعربنا (انت) فاعلا سد مسد الخبر، فمطلوب الجملة العربية ينسجم في النَّظْم والإعمال والرُّتْبة، وخلاصة القول: اعتبار الوصف الذي رفع مكتفى به في " أقائم زيدٌ" مبتدأ وزيدٌ" فاعلا مرفوعا وعلامة رفعه الضمة التي دلَّ عليها تنوين الضم سد مسد الخبر، واعتبار الوصف الذي ابتدىء به خبرا مقدما و"زيد" مبتدأ مؤخرا أمرٌ لا يرجحه الباحث للاعتبارات التالية:

أولاً – لأن اعتبار قائم في "أقائمٌ زيدٌ" مبتدأ ينسجم مع وقوع المبتدأ في صدر الجملة، خاصة أنه اعتمد على استفهام للابتداء به كنكرة ([2]).

ثانياً – إن القول بوقوع "قائم" في " أقائمٌ زيدٌ" خبرا مقدما، ليس متفقا عليه عند النحاة، فالكوفيون لا يقولون بذلك([3]) ، وعليه فإن اعتبار "قائم" في أُقائمٌ زيدٌ" مبتدأ و"زيد" فاعلا سد مسد الخبر هو قول ينسجم مع اجماع النحاة.

ثالثا – من حق المتكلم الذي انصب اهتمامه على الوصف أبتداء أن يكون الوصف أولا وفي صدر الكلام؛ لأنه هو المعنى الذي تبادر لذهنه أولا ليعبر عنه، فبدأ بالوصف عند الرصف وفق ما جاء به العصف في ذهن المتكلم.

([1]) مريم، 19، 46

([2]) يُنظر: بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص160 . 161

([3]) يُنظر، الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ص56

رابعا– لأنه في الحقيقة تعبير عن الفعل وإن بدا اسما فهو يلتقي مع الفعل في المعنى ومع الاسم في اللفظ، فحقه – بموجب المعنى – أن يقع أولاً؛ لأن الفعل قبل الفاعل وبموجب اللفظ الذي يشترك به مع الاسم أن يقع في صدر الجملة.

خامسا: الرتبة من حق المتكلم؛ لأنه في عصفه يرتب رصفه، فوَفْق رسالته بدأ بإرساله، فالخبر هو ذلك الغائب الذي ينتظره السامع حول ما ابتدىء به من الأسماء، وقد ابتدىء بـ " أقائم " في جملة " أقائم زيدٌ "([1]) التي تطلب التثبت من "قيام زيد" الذي يهم المتكلم وكان به أعنى فقدمه فكان " أقائم " في موقع الابتداء وزيد الفاعل المنتظر ليسد مسد الخبر؛ لذا كان الوصف في "أقائمٌ زيدٌ " مبتدأ و" زيدٌ" فاعل سد مسد الخبر في نظر الباحث.

سادسا: مراعاة للأصل بتقدم العامل على المعمول؛ وبما أنَّ العامل في المعمول جاء اسما استوفى شروط تقدمه؛ لذا كان الأولى أن يكون مبتدأ ولا موجب للعدول عنه؛ التزاما بمنطق النظام اللغوي القائم على العمل بالأصل، وهنا تقديم العامل على المعمول.

([1]) يُنظر: بن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ج1/ ص160 . 161

المبحث الثالث: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا ولم يقبل علامته ؛

اسم الفعل "هيهات، نزال":

ماهي علّةُ البناء في اسم الفعل " هيهاتَ، نزال؟ " وما إعرابُ كل منهما عند النحاة؟

اسم الفعل: اسم يدل على الفعل معنى واستعمالا "([1]) وُضع ليدل على صِيغة الفعل، كما يدل الاسمُ على مُسمَّاه، فـ "هَيْهَاتَ" اسم للفعلِ "بَعُدَ" يدلُّ عليه، و "بَعُدَ" فعل دالٌ على ما تحته من المعنى، وهو ضد قرب، وكذلك نزالِ فإنّها تدل على ما يدل عليه فعل الأمر " انزل".

واسم الفعل منه ما هو مرتجل مثل "هيهات "ومعناه: بَعُدَ، ومنه المنقول: نحو إليكم عنه، أي ابتعدوا عنه ومنه المشتق نحو: "نزالِ" فهو مشتق من الفعل نزل.

كما إنّ اسم الفعل اسم مفرد يسند الفعل إليه ([2]) ؛ نحو نزالِ إذ جاءت مؤنثة([3]) في قولَ زُهَيْر:

53- ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذعْرِ([4])

فلولم تكن "نَزالِ" مفردة لَما جاز إسنادُ "دُعِيَتْ" إليها؛ لأنّ الجمل لا يصح أن تكون فاعلًا؛ لأنّ الفاعل يصحّ إضمارُه والجملة لا يصحّ إضمارها؛ لأن المضمر لا يكون إلَّا معرفةً والجملة ليست معرفة، والذي يدلّ أن هذه الألفاظ أسماء، جوازُ كونها فاعلةً ومفعولةً ومن الفاعل ما ذكر آنفا من إسنادِ الفعل إليها في قوله: "إذا دعيتْ نزال" والفعلُ لا يُسنَد إلَّا إلى اسم مَحْض.

([1]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج9/ ص 25

([2]) يُنظر: ابن يعيش، م. ن ، ج3/ ص 3 ـ 7

([3]) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1/ ص 154

([4])شرُاب: شرح الشواهد الشعرية، ج1ص499، الشاهد زهير: ديوان زهير: ص54

ومما وقع اسم الفعل مفعولًا([1]) قُولُ الشاعر ت(16هـ) ربيعة بن مقروم الضبي:

54- فدَعَوْا نَزالِ فكُنْت أوّلَ نَازِلٍ ... وعَلَامَ أرْكَبُهُ إذا لم أنْزِلِ([2])

فـ" نزالِ": اسم فعل أمر بمعنى انزل مبنيّ على الكسر ناب عن فعله معنى واستعمالا وقام مقامه، ولا يقبل علامات الفعل أسوة بأسماء الأفعال، ويلزم صيغة واحدة.

أمّا هيهات فهي اسم فعل ماض عند جمهرة البصريين مرتجل أي صورة اللفظ عند أصل وضعه وأول أمره([3]) مبنى، إذ أورد أبو حيان في التذييل أن بعض النحويين ذكروا من أسباب بنائه: شبه الحرف ووجه الشبه أنها عند تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما إن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه، لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معمولة مؤثرة غير متأثرة([4]).

ويرى ابن يعيش ت(553هـ) أنّها مبنيّة؛ لكونها أسماء لما أصلُه البناءُ كما إنها تجري مجراه في الدلالة وهذا سبب كافٍ في البناء([5])، وبمثل هذا قال الرضي ت (686هـ)([6]) ولا خلافَ عند الجميع في أنّ ما وقع أسم موقع فعلٍ أصلُه البناءُ إلا كان بناؤه لهذه العلّة ، فهيهات اسم وقع موقع مسمّاه

([1]) يُنظر: ابن يعيش، م. س، ج3/ ص 4- 7

([2]) شُراب: شرح الشواهد الشعرية، ج2/ ص256، الشاهد 134

([3]) يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، ج1/ ص 200

([4]) يُنظر: ابن مالك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1/ ص38

([5]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3/ ص3 . 47

([6]) يُنظر: الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3/ ص83،

"بَعُدَ"وهو فعل ماض مبني، فكانت علة بناء اسمه أنه اسمٌ مسمّاه فعل مبني وحرك آخر اسم الفعل منه لالتقاء الساكنين([1]).

أمّا اعراب " هيهات " عند النحاة فهو نائب عن فعله الماضي معنى واستعمالا، وقام مقامه([2]) لا يقبل علامات الفعل ويلزم صيغة واحدة، ولا يتقدم معموله عليه([3])؛ لقصوره عَن الْفِعْل وأنَّه غير مشتقَّ مِنْهُ والتنوين فيصل بين تنكيره وتعريفه، فإن نوّن كان نكرة وإن فقد منه التنوين كان معرفة ([4])، كما يلزم آخر "هيهات" شكلا ثابتا وهو الفتح عند الحجازيين والكسر عند تميم والضم عند بعضهم وبعضهم ينونها، وتأخذ فاعلا قال جرير بن عطية:

55ـ فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومن به ... وهيهاتَ خلٌّ بالعقيق نواصلُهُ ([5])

فهنا جاء بـ "هيهات" وفاعلها (العقيق، خلٌّ) دلالة على اسميّة اسم الفعل "هيهات" وجيء بهيهات للمبالغة تحقيقا وتعميقا للمعنى، فالبعد في هيهات أكثر مكنة من البعد في لفظ "بعد "([6]).

وقال ابو العباس المبرد ت (286هـ): في " نزالِ وهيهات": يقتصر على المسموع كما هو الحال في بقية أسماء الأفعال ([7])، وابن الحاجب ت (646هـ) يرى أنها قبل تركيبها مبنية([8]).

([1]) يُنظر: الأنباري، م. س، ج 2/ ص92

([2]) يُنظر: الغلاييني، " جامع الدروس العربية "، ج1/ ص 158.

([3]) يُنظر: السّرَّاج، " اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل"، ص 15،

([4]) يُنظر: العكبري، " اللباب في علل البناء والإعراب" ج1/ ص454

([5]) شراب: شرح الشواهد الشعرية، ج2/ ص215، الشاهد21

([6]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري" ج3/ ص3

([7]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4/ ص74

([8]) يُنظر: الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2/ ص2

و "نزالِ" جاءت على وزن وصيغة "فَعَالِ" ممّا اختصّ به المؤنّثُ؛ ليكون اسمًا للفعل في حال الأمر مبنيًّا على الكسر؛ لوقوعه موقعَ فعل الأمر، وجاءت علّةَ بنائه على الكسر؛ لتضمُّنه معنى لام الأمر([1])، ألا ترى أنه بمعنَى "انْزِلْ" و"انْزِلْ": أصلها "لِتَنْزِلْ" كما إن أصلَ "قُمْ": "لِتَقُمْ" وأصلَ "اُقْعُدْ" "لِتَقْعُدْ"، فذلك يدلّ على أنّه قد جاء على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ**﴾([2]) ، فلمّا تضمّنتْ هذه الأسماءُ معنى لام الأمر فشابَهت الحروفَ لتبنى كما بُنيت "كَيْفَ"و"كَمْ"، لمّا تضمّن كل واحد منهما معنى حرف الاستفهام.

وأسماءُ الأفعال قسمان:

الأول: المسمّى بها الفعلُ في الخبر نحو: "هَيهاتَ" فهي تبنى على الفتح عند الحجازيين وتبنى على الكسر عند تميم.

الآخر: وهي الأسماء المسمّى بها الفعل في الأمر؛ وحقُّها أن تكون مُسكَّنةَ الآخِر، إلَّا أنّه التقى في آخِرها ساكنان: الألفُ الزائدة ولامُ الكلمة فوجب تحريكُ اللام لالتقاء الساكنين([3]) والكسرُ أوْلى، لأمرين:

أحدُهما – أَنّ "نزَالِ" خطاب تأنيث، والكسرُ منه نحو: "قُمْتِ" و "ضَرَبَكِ" فحُرّك به.

الآخر – أَنه كُسر على حد ما يُوجِبه التقاءُ الساكنين.

([1]) يُنظر : الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، ج 2/ ص92

([2]) الأنعام، 6، 58

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج3/ ص347

" نزالِ، وهيهات" عند النحاة:

يرى الأخفش أن اسم الفعل مبني لا محل له من الإعراب، وافقه ابن مالك([1])، وعليه تكون "هيهات" اسم فعل ماضٍ بمعنى "بعد" مبني على الفتح لا محل له من الاعراب([2])، و "نزالِ" اسم فعل امر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

لكنّ المازني يرى أنّ اسم الفعل في محل نصب بفعل محذوف يقدره ويفسره سياق المسمى لاسم الفعل([3])، وعليه يكون إعراب "هيهات " عند المازني: اسم فعل ماضٍ منصوب بفعل محذوف و"نزال " اسم فعل أمر مبني على الكسر في محل نصب لفعل محذوف.

ويرى سيبويه أن اسم الفعل مبني في محل رفع([4])مبتدأ، مرفوع بعامل معنوي وهو الابتداء، وعليه يكون اعراب "هيهات " اسم فعل ماض مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مرفع ([5])، والاسم الذي يليه مرفوع على أنه فاعل سد مسد خبر المبتدأ هيهات، "نزالِ" اسم فعل أمر مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ والضمير المستكن في اسم الفعل "نزالِ "في محل رفع فاعل سد مسد الخبر.

وقال المحقق في كتاب منحة الجليل: "اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء:

أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها أم أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر؟

([1]) يُنظر: أبو حيان الاندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1/ ص 130

([2]) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني ، ج3/ ص 92

([3]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4/ ص 78

([4]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ ص31.

([5]) يُنظر: ابن عقيل م.ن، ج1/ ص28 .31

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، ومن الأسباب: مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ومثاله – عند هؤلاء – من الاسم: "نزال وهيهات" فإنهما لما أشبها "انزل وبعد " في المعنى بنيا" وهذا السبب غير صحيح عند المحقق؛ لأنه لو صح للزم بناء نحو "سقيا لك" و"ضربا زيداً " فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني.

وأيضا يلزمه إعراب نحو " أف " و" أوه " ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ولم يقل بذلك أحد، وإنما العلة التي من أجلها بني " نزال " و" شتان " و" أوه " وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت نزالِ كان اسم فعل مبنيا على الكسر لا محل له من الإعراب وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله.

وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد ([1]) ، والصواب عند المحقق، أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية؛ لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم،وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب مطلقا، ومثلوا لذلك بـ "حذامِ وقطامِ " ونحوهما وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية والتأنيث والعدل عن

([1]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ، ج1/ ص30

حاذمة وفاطمة وهو فاسد؛ لأنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب ومثاله " آذربيجان " فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الالف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه بل لمضارعته في الهيئة "نزال" ونحوه مما بنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعام، وقال قوم منهم ابن الربيع ت (590هـ): إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذاق من النحويين([1]) ".

ويرى الباحث أن ما ذهب اليه المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في أن علة البناء في"هيهات ونزالِ " هي مشابهة الحرف في تأثيره وعدم دخول العوامل عليه؛ لأنها لا تؤثر فيه هو الرأي الأنسب والذي عليه حذاق النحويين، وما سواه من آراء رد المحقق عليها فبان عوارها، وخمد أوارها ، فلا تقوى أمام الأدلة التي ساقها أصحاب المذهب القائل: إن سبب البناء لـ "نزالَ وهيهات " هو مشابهتها للحرف في عدم تأثرها بالعوامل وعدم دخول العوامل عليها، وما ذكره من حجج في أن سبب البناء في أسماء الأفعال هو مشابهة الفعل، يسقطها مشابهة المصدر للفعل، ويأتي معربا نحو: قول قطري بن الفجاءة :

56ـ فصبرا في مجال الموت صبرا ... فما نيل الخلود بمستطاع ([2])

والشاهد: أنَّ المصدر اسم شابه الفعل وناب عنه في قول الشاعر صبرا، ولم يبن هذا الاسم.

أما ما رجحه المحقق في إعراب اسم الفعل هيهات في "هيهات زيدٌ "هو ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك ومن وافقهما، وهو المذهب الصحيح الذي رجحه الجمهور ([3])

([1]) يُنظر: ابن عقيل، م. ن، ج1/ ص272

([2])شُراب: شرح الشواهد الشعرية، الشاهد 224، ج2/ ص127

([3]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ، ج1/ ص30

ويرى الباحث أن ترجيح محمد محي الدين عبد الحميد مناسب؛ فهيهات اسم فعل ماض مبني على الفتح – لمشابهته الحرف من حيث عدم دخول العوامل عليه – لا محل له من الإعراب، بمعنى بعد و"زيد" فاعل مرفوع لاسم الفعل وعلامة رفعه الضم الذي دل عليه تنوين الضم.

الفصل الثالث: الحرف، وشبه الجملة، والجملة بين العامل والمعمول،

المبحث الأول: الحرف

المطلب الأول: "كي " إذا جاءت غير مسبوقة باللام ولا سابقة لِـ "أن"

المطلب الثاني: هل اللام الفارقة هي لام الابتداء أم لام أخرى؟

المبحث الثاني: شبه الجملة – الظرف والجار والمجرور –

المبحث الثالث: العامل والمعمول في الجملة

المطلب الأول: العامل في الاسم المرفوع بعد" إن الشرطية "

المطلب الثاني: المعمول الواقع بعد إذا الفجائية ، أو إذا الشرطية، هل يدخل في باب الاشتغال ؟

أوَّلًا : الاشتغال عند أهل اللغة و النحاة

ثانيًا: أركان أسلوب الاشتغال

ثالثًا: إذا الفجائية، وإذا الشرطية

رابعًا : آراء النحاة في الاسم المعمول الذي يلي إذا الفجائية، أو الشرطية

المطلب الثالث : المعمول الذي يقع مفعولًا له هل ياتي معرفة؟

المطلب الرابع: المعمول الواقع بعد ما يدل على تعجب في الجملة نحو " لله دَرُّهُ فارسًا" هل هو تمييز: ذات ام تمييز نسبة؟

المبحث الأول: الحرف:

المطلب الأول: "كيْ "

"كيْ " إذا جاءت غير مسبوقة باللام ولا سابقة لِـ "أن" نحو: "جئت كي أتعلم " هل هي حرف جر تدخل على الأسماء أم حرف مصدري تدخل على الأفعال؟

كيْ: المخفّفة من حروف المعاني ثنائية الحروف ([1])، إذ اختلف النحاة في طبيعتها:

فذهب سيبويه ومعه جمهور البصريين إلى أَنَّهَا حرف مُشْتَرك، فَتَارَة تكون حرف جر بِمَعْنى اللَّام فتفهم الْعلَّة، وَتارَة تكون حرفا تنصب الْمُضَارع بعده ([2]).

وبعض العرب يعتبرونها كـ "حتّى" تُرى تارة تجر الأسماء كحرف جر، وتُرى تارة أخرى تتنصب مضارع الأفعال كحرف مصدري ونصب([3]).

احتج البصريون ومن معهم بأن قالوا: " الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو "ما" الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها، فإنهم يقولون "كيمه" كما يقولون "لمه"([4]).

([1]) يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، ج1/ ص275

([2]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج3/ ص6

([3]) ينظر: سيبويه، م. ن، ج3/ ص6 -7

([4]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص466

والدليل على أنها حرف جر أن الألف من "ما" الاستفهامية لا تحذف إلا إذا كانت في موضع جر، واتصل بها الحرف الجار كقولهم:" لِمَ وبِمَ وفِيمَ عَمّ([1]) " قال الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ** ﴾([2]) وقال تعالى﴿ **قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ**﴾([3]) وقال تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ** ﴾([4]).

أمّا الكوفيون، فقد ذهبوا إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن "كي" لا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأن "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأن حرف الخفض من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء.

واستدلّوا على أنها لا تكون حرف خفض، بدخول اللام عليها كقولك: "جئتك لكي تفعل هذا"؛ لأن اللام على الأصل حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، فـ "كي": حرف مصدري ونصب يفيد التعليل، والتعليل جاء من اللام الجارة لها تقديرا أو لفظا، وإن لم تكن اللام كانت " كي " حرف جر تفيد التعليل، تضمر "أن" بعدها؛ لتعرب" كي" إن وجدت اللام قبلها لفظا أو تقديرا حرفا مصدريًّا ونصبا، والمصدر المسبوك من كي والفعل في محل جر بحرف الجر، وإن حذفت اللام كانت "كي "حرف جر، والمصدر المسبوك من أن والفعل منصوب على نزع الخافض([5]).

([1]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص465 ـ 466

([2]) الصف، 61، 2

([3]) الحجر، 15، 54 ـ آية 2

([4]) النبأ، 78، 1

([5]) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري ج3/ ص333

وَاخْتلف النحاة في أَنَّ " كيْ" تنصب بِنَفسِهَا أم لا:

فمذهب سِيبَوَيْهِ انها تنصب بنفسها، ومذهب الأخفش أن "كي" دائما حرف جر([1])، ويتفق الخليل بن أحمد والأخفش في أن (أَن) مضمرة بعْد "كي" وذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا مُخْتَصَّة بِالْفِعْلِ فَلَا تكون عندهم جَارة فِي الِاسْم، وَقيل إِنَّهَا مُخْتَصَّة بِالِاسْمِ فَلَا تكون ناصبة للْفِعْل([2])، وذهب الهرمي ت (702هـ)في معنى (كي) إلى أنها للعلة والغرض([3])؛ ففي قولهم : " جئت كي أتعلم " تنصب بنفسها، وتحتمل أن تكون " كي " مصدرية بتقدير اللام قبلها، وتحتمل أن تكون حرف جر دالا على التعليل، وأن مقدرة بعدها – وهو مذهب سيبويه كما سلف – ([4]) نحو قوله تعالى:

﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ([5])

فعلى مذهب سيبويه فإنَّ كي حرف مصدري ونصب دخلت على الفعل المضارع فنصبته وصاغت به مصدرا مؤولا مجرورا بحرف الجر المحذوف وهو حرف اللام، ويرى الأخفش أن كي هنا تعليلية حرف جر تضمر أن بعدها، والمصدر المسبوك من أن والفعل في محل جر بحرف الجر "كي([6]).

ورجّح محمد محي الدين عبد الحميد رأي سيبويه في أنّ "كي" في قولهم: "جئت كي أتعلم " مصدرية ناصبة للفعل المضارع بعدها، التي تشكل معه مصدرا مسبوكا، مجرورا بحرف الجر "اللام"

([1]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1/ ص183

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2/ ص368

([3]) يُنظر: الوقّاد، شرح التصريح على التوضيح، مج1/ ص 248ـ249

([4]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج3/ ص6

([5]) القصص، 28، 6

([6]) يُنظر: السيوطي، م.س، ج2/ ص368

المقدر، والجار المجرور متعلق بالفعل جاء، إذ يقول المحقق في " منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل": "واعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كي؛ فيقال:" جئت لكي أتعلم" وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كي فيقال: " جئت كي أن تكرمني"، وعلى الوجه الأول تكون كي مصدرية دون تردد، وهو الاكثر شيوعا واستعمالا، وعلى الوجه الثاني: " تكون كي حرف جر بلا تردد وهو أقل استعمالا من سابقه، وقد يؤتى بـ " كي" غير مسبوقة ولا سابقة لأن كما يقال: " جئت كي اتعلم، "وهي هنا تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها، وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن" مقدرة بعدها... . ويقول محمد محي الدين عبد الحميد مرجحا: ..."وحملها على الوجه الأول أولى؛ لأنه الأكثر استعمالا "([1]).

ويرى الباحث أن " كي " تعرب في جملة" جئت كي أتعلمَ " حرف مصدري ونصب؛ يفيد التعليل والغرض الملح والمصدر المسبوك من "كي" و الفعل المضارع في محل نصب مفعول لأجله؛ لأن هذا الإعراب أوفي للمعنى المقصود "يقول الله تعالى :

﴿ **فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**﴾([2]) ، فالعلّة والغاية والغرض الملح هنا من الفعل " رددنا "هو أن تهدأ نفس أُم موسى وعينها أن تقرّ" فهي قلقة على حياة موسى عليه السلام، ولا تعاني الهم والغم الشديدين الذي يعبر عنه قوله تعالى: "**ولا تحزن**" فجيء بـ"كي" الناصبة التي تفيد: العلّة والغاية والغرض المُلِحّ([3])، ولا مزية في اعتبار "كي" حرف جر هنا؛ لأنّ معنى السياق المقصود باعتبار "كيْ" حرف جر مفقود.

لذا لا يتفق الباحث مع المحقق في أنّ المصدر المسبوك من "كي" والفعل مجرور بحرف الجر اللام؛ لأنه يرى اضطراباً في تعليل المعلل؛ فاللام تعليلية، وكي تفيد العلة والغاية والغرض الملحّ،

([1]) يُنظر: محي الدين، حاشية شرح ابن عقيل، ج 2/ ص 4

([2]) القصص، 28، 13

([3]) يُنظر: الوقّاد، شرح التصريح على التوضيح، مج1/ ص 248ـ249

فما جدوى إدخال حرف الجر الذي يفيد التعليل على حرف مصدري ناصب يفيد العلّة والغاية والغرض الملح؟!

المطلب الثاني: اللام الفارقة هل هي لام الابتداء أم لام أخرى؟!

أوّلًا: لام الابتداء: "لام الابتداء هي التي تدخل على المبتدأ أو ما هو بمنزلته، مؤكدة مضمون الجملة الاسمية، ومقوية معناها ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها"([1]) كقوله تعالى:

﴿**لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ**﴾ ([2])

وكقولهم: " لزيدٌ أحق بالجائزة من عمرو"، كذلك في حال إدخال "إنَّ "على الجملة التي فيها لام الابتداء، نجد قد فصل بينها وبين اسمها جار ومجرور أو ظرف، فلا يجوز دخول لام الابتداء على الاسم التي عملت إنَّ النصب فيه؛ لأنَّه لا يجوز اجتماع مؤكدين، نحو "إنَّ لرجلاً في البيت"، بينما يجوز أن" نقول إنَّ في البيت لرجلا "؛ لأنه فصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور([3])،

يشهد له قوله تعالى: ﴿ **يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ** ﴾([4]) كما وقفت اللام الابتدائية في الخبر نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ**﴾([5]) وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**﴾([6]) كما تتدخل لام الابتداء على

([1])بابستي، المعجم المفصل في النحو العربي، ج2/ ص865

([2]) الحشر، 59، 13

([3]) يُنظر: الزجاجي، اللامات، ص113

([4]) النور، 24، 44

([5]) ال عمران، 3، 96

([6]) فصّلت، 41، 41

([1]) الفعل من الجملة الفعلية الواقعة خبر إن؛ كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾([2])

ثانيًا: اللام الفارقة: هي اللام التي تدخل على خبر الجملة المؤكَّدة بـ(إنْ) المخفّفة؛ ثنائية المبنى في أصل تكوينها ؛ فارقة بينها وبين (إنْ) الجحدية، لئلّا يلتبس المعنى نحو (إنْ زيدٌ لَناصحٌ) فلو حذفت اللام لانقلب المعنى، وأصبح الكلام ذمّا بعد أن كان مدحا، فإذا أمن اللَبسُ ووجدت قرينة واضحة تقوم مقامها في تبيان النسبة – نسبة الخبر للمبتدأ كما أراده المتكلم المُخبِر – وتبيان نوع (إنْ) يجوز تركها والاستغناء عنها في الجملة نحو (إنِ الأعداءُ لن ينصحوا لنا) فالخبر يحول دون أن تكون (إنْ) في بداية الجملة نافية؛ لذا لم يحتج الخبر في هذه الجملة هذه اللام الفارقة، فهنا القرينة التي سدت مسد اللام هي معنوية؛ لأنه لن يستقيم المعنى لو كانت (إنْ) نافية وكقول الشاعر لطرماح بن حكيم الطائي ت (125هـ):

57ـ أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ***وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ ([3])

والشاهد: " إنْ مالكٌ" فقد ألغيت (إنْ) بعد تسكينها ولم تقترن باللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية، والذي سوغ ذلك انسياب المعنى بالقرينة المعنوية فالشاعر يفخر بقبيلته، فذكر «مالك» في الشطر الأول وأراد جد القبيلة وذكره ثانيا وأراد القبيلة نفسها؛ كما أن اللام الفارقة لا وجود لها إن لم تسبقها "إن" المخفّفة؛ لأنها لام فارقة؛ لأجل إقصاء معنى النفي عن" إن " المخفّفة في الكلام وبقائها في دور التوكيد([4]).

([1]) القصص، 28، 13

([2]) النمل، 27، 74

([3]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص379

([4]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ ص289.

ويذكر ابن عاشور وهو يفسّر الآية الكريمة: ﴿ **وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ**﴾ ([1]) ،إنَّ اللام في " لمبلسين" هي لام فارقة بين المؤكدة والشرطية، أي لمنع معنى الشرط عن "إن"، وإخلاصه للتوكيد والتحقيق إذ قال: وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ : " لَمُبْلِسِينَ " اللَّامُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ إِنِ الْمُخَفَّفَةِ وَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ" ([2]).

ويرى الباحث ان ابن عاشور لم يبتعد عن الصواب بتوجيهه هذا؛ لأن اللام لو لم تكن لحملت "إن" معنى الشرط الذي لم يرد معناه في الآية الكريمة.

ثالثا:إنْ المخفَّفة: أطلق النحاة على إنّ المخفّفة هذا الاسم تمييزا لها عن إنَّ المشدَّدة – ثلاثية الحروف التي عملت في الجملة الاسمية، فنصبت اسمها كقوله تعالى:

﴿**إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾([3]) لشبهها الفعل الماضي، الواقع على ثلاثة حروف، والمبني على الفتح؛ لذا عملت بخصائصها فنصبت ما بعدها اسماً ظاهراً أو مضمراً وأكّدته، ولا خلاف في ذلك بين النحاة.

أما "إنْ "المخفّفة: فهي على حرفين في مبناها الأصلي، وعلى غير شبه الفعل، الذي يتكون مبناه من ثلاثة حروف، فخفت فأهملت كثيرا وعملت قليلا، يقول سيبويه:

"واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، فلمّا خففها جعلها بمنزلة لكنْ وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس ب"إنْ" التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها، ومثل ذلك: "إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ "،

([1]) الروم، 30، 49

([2]) يُنظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج21/ ص 122

([3]) يوسف، 12، 8

إنما هي لَعلَيهْا حافظٌ، وقال تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾([1]) ،إنما هي: لجميعٌ، وما لغوٌ([2])، فسيبويه لا يعمل "إنْ" متى دخلت على الجملة الاسمية، وإلى مثل ذلك ذهب الفرّاء([3]).

أمّا (إنْ عَمْرًا لمنطلقٌ) فهي عند بعض النحاة، غير متأثرة بحذف الحرف الأخير منها، كما شبهها هؤلاء بالفعل المضارع ناسخا كان أم فعلا تاما، حيث نقصت حروفه وبقي عاملا([4])، ومثال الفعل الناسخ ناقص الحروف؛ نحو قوله تعالى:

﴿ **فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ وَإِن يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ**﴾([5]) ،والشاهد مجيء الفعل الناسخ في الآية الكريمة، عاملا مع أنه غير مكتمل الحروف " يكُ " وكذلك وقوله تعالى : ﴿ **قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا**﴾([6]) عمل الفعل الناسخ" أكُ" وهو ناقص الحروف والأصل " أكون" وكذلك قوله تعالى :

﴿ **قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكِ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا**﴾ (مريم: 9)

فالأصل في الفعل "أكون" جزم بحرف الجزم فصار "أكنْ"، ثمّ خفّف، ورغم ما اعتراه من عوامل جعلت حروفه أقل بقي عاملا .

ومثال الفعل التام رغم نقصان حروفه يعمل قوله تعالى :

﴿ **وَيَدْعُ الْإِنسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ ۖ وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا**﴾ (سورة الإسراء: 11)

([1]) يس، 36، 32

([2]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج2/ ص39

([3]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1/ ص35

([4]) يُنظر: م. ن، ج1/ ص 36

([5]) التوبة، 9، 74

([6]) مريم، 19، 20

فعمل"الفعل يدعو" مع نقصان حروفه، فقد أخذ منصوبه: " دُعاءَه" ومثله، قوله تعالى:﴿**ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ۚ ﴾ ([1])ووجه الشاهد: أن الفعل التام، عمل فيما بعده رغم نقصانه ([2]).

أما الكوفيون فيعتبرون "إنْ" غير عاملة ويأتي ما بعدها مرفوعا؛ لأنها عندهم بمعنى (ما) الجحدية، واللام مقابل "إلّا"[3] كقوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾([4]) ، فإنَّ "إنْ" المخفّفة من الثقيلة قد زال اختصاصها بتخفيفها بعد أن كانت تدخل على الجمل الاسمية فقط، فأصبحت تدخل على الجمل الاسمية والفعلية.

أما الاسترا بادي (ت648هـ) فقد نسب للكسائي ت (189هـ) قوله: إنّ "إنْ" المخففة من " إنَّ" الثقيلة، تدخل على الجملة الاسمية، وبذلك يلتقي الكسائي مع جمهور البصرين الذين أجازوا دخولها على الجملة الاسمية وعملها نصب الاسم الذي يليها ظاهرا لا مضمرا كما في قوله تعالى:

﴿ **وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾([5]) (سورة يس: 32)

في قراءة النصب، وحجة من نصب الاسم "بإنْ" مخففة أنه قال: "إنما نصبت إن لمضارعتها الفعل عملا ولفظا؛ فإنها إذا خففت كان عملها قائما ولم يزل وتخفيف لفظها لا يزيل عملها"، ونسب ابن هشام لسيبويه قوله (إنْ عمرًا لمنطلقٌ) وهذا لم يعثر عليه الباحث في الكتاب.

([1]) النحل، 16، 125

([2]) يُنظر: الرماني، رسالة منازل الحروف، ص24.

([3]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1/ ص24

([4]) يوسف، 12، 3.

([5]) يس، 36، 32

ويرى الباحث في إيراد ابن هشام ذلك تناقضا جليا بين هذه المقولة وبين قوله في الكتاب نفسه نقلا عن سيبويه: إنَّ" إنْ " المخففة من "إنَّ" العاملة؛ لا تدخل على الجملة الاسمية ([1]).

أمّا الكسائي فيقول بدخول "إنْ" على الفعل ناقصا كان أو تاما، وتكون إنْ "بمعنى ما الجحد واللام التي تليها بمعنى إلّا، ونسب أبو حيان الأندلسي([2]) إلى الفرّاء قوله: إنَّ "إنْ" تأتي بمعنى قد، إلا أنها تدخل على الأسماء والأفعال بينما "قد" لا تدخل الّا على الأفعال، قال تعالى:

﴿ **وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ**﴾([3])

أي ماكنتم... إلّا من الضالّين،

وهذا ما يقوله الكوفيون من أنّ "إنْ " تعني ما الجحدية، واللام بمعنى "إلّا" وكذلك قوله تعالى:

﴿ **قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾([4])

ونحو ذلك قولك: "إنْ زيدٌ لمنطلقٌ" أي ما زيدٌ إلّا منطلقٌ، فإن هنا مخفّفة مهملة جاحدة واللام بمعنى إلّا .

وتدخل"إنْ " المخفّفة على الجمل الفعلية بمعنى ما، واللام بمعنى "إلّا"، لكن لا يضمر ضمير الشأن بعدها؛ لأنه من اختصاص الأسماء فقط و"إنْ" هنا غير مختصة([5])، كما وتلزم اللام في الخبر ليستقيم المعنى ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿ **وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾([6])

([1]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1/ ص35

([2]) يُنظر: الإستراباذي،" شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب)، ج4/ ص367

([3]) البقرة، 2، 198

([4]) طه، 20، 63

([5]) الوقّاد: شرح التصريح على التوضيح في النحو ج 2/ ص122

([6]) يوسف، 12، 3

ويرد الزجاجي في كتاب اللامات([1]) والرمّاني في كتاب "منازل الحروف" على الكوفيين ، بأنَّ اللّام ما جاءت يوما على لسان عربي بمعنى إلّا، وأمّا من أهمل "إنْ" من النحاة فقد اعتبرها مخففة من الثقيلة، تلزمها اللام في خبرها، ويبطل عملها في أكثر اللغات كقولك: "إنْ زيد لقائم"([2]) والمعنى مثبت " إنّ زيدا لقائم"، فلما خففت "إنْ" رفع " زيدًا" بالابتداء وكان "قائما" خبر الابتداء، وبطل عمل "إن" حينئذٍ؛ لأنها كانت تعمل بلفظها ولمضارعتها الفعل فلما نقص بناؤها زال عملها ولزمتها اللام في الخبر، ولم يجز حذف اللام في الخبر لئلا تشبه النافية.

ألا ترى أنك لو قلت: "إنْ زيد قائم" وأنت تريد الإيجاب لم يكن بينها وبين النافية فرق؛ فألزمت اللام في الخبر ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ **وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ**﴾([3]) (الأعراف: 102)، فاللام الملازمة للخبر في الآية دليل على أنها مخففة من الثقيلة ([4])، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾([5]) .

والقول الفصل في لام الفرق: إنّ اللام الفارقة ليست هي لام الابتداء؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ، وأنّ دخولها ليس واحبا بل هو من قبيل الجواز، فتدخل على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل إذا كان مثبتا متأخرا غير ماض متصرفا خاليا من قد، فاللام الفارقة واجبة لمنع معنى النفي والشرط عن "إنْ" طالما كان هناك لَبسٌ، ويرتبط وجودها بوجود (إن المخففة) لا "إنْ الثقيلة"، وتجب في المعمول الذي دخلت عليه "إنْ" لتؤكده، سواء كان دخول "إنْ" على

([1]) الزجاجي: اللامات تحقيق، مازن المبارك، ص 113.

([2]) الرماني: رسالة منازل الحروف ص24

([3]) الأعراف، 7، 102

([4]) يُنظر: الرماني، رسالة منازل الحروف ص24،

([5]) يوسف، 12، 3

اسم نحو قولهم: " إنْ عَمْرٌ لمنطلقٌ " أم على فعل ناسخ، نحو: قول الله تعالى: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾ ؛ لرفع التوهم بالنفي أو الشرط عن معنى "إنْ"، ويخلص معناها إلى معنى التوكيد والإثبات والإيجاب والتحقق.

كما تدخل اللام الفارقة، على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبرا؛ فلو كانت اللام الفارقة هي لام الابتداء لامتنع وجودها في مثل هذا الموطن، فوجود اللام في الموطن هذا، دليل على أنها ليست لام الابتداء، كما في قول عاتكة العدوية ت (41هـ)؛ ترثي زوجها الزبيربن العوام وتخاطب قاتله:

58- شُلَّت يمينك إن قتلت لمسلما * حلَّت عليك عقوبة المتعمد** ([1]).

والشاهد: إن اللام هنا فارقة حالت دون معنى النفي لـ "إنْ "وأبقت([2]) "إنْ" في دائرة الإيجاب وفي "إنْ علمت زيدا لمنطلقا" تأتي اللام الفارقة لاحقة بالمعمول الثاني للفعل "علم"؛ لتمنع معنى النفي والجحد عن "إنْ"، إنْ لم يكن سياق الخبر متضمنا معنى النفي، فالفعل هنا يأخذ مفعولين في "إنْ علمت زيدا لمنطلقا" وسياق الخبر يتضمن معنى النفي، فإنْ تضمّن السياق معنى النفي فلن يكون هناك حاجة للام، بل يجب أن لا تكون "نحو إنْ زيدٌ لن يرسب في صفه؛ "لأنه إن دخلت اللام هنا يضطرب الكلام ويفسد([3]).

واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ فسيبويه يفيد بكلامه، أنها لام الابتداء دخلت للفرق بين "إنْ" المهملة و "إنْ" النافية عند التباس المعنى، كما ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه أبو علي الشلوبين

([1]) شراب: شرح الشواهد الشعرية، ج1/ ص293

([2]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1/ ص24

([3]) يُنظر: الزجاجي؛ اللامات ، ص 113.

ت(562هـ) وابن مالك ت (672هـ)، وقال الأخفش الصغير ت (315هـ) إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق، وقال ابن الأخضر علي بن عساكر ت (572هـ): هي لام الابتداء، أما من قال بأنها لام غير لام الابتداء فأبو علي الفارسي ت (377هـ) وموسى بن أبي العافية ت(584هـ).

وذكر ابن عاشور وهو يفسّر الآية الكريمة: ﴿**وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ** ﴾([1]) ،إنَّ اللام في " لمبلسين" هي لام فارقة، لكنها ليست فارقة بين المؤكدة والنافية، بل فارقة بين الجاحدة والشرطية، أي لمنع معنى الشرط عن "إن" وإخلاصه للتوكيد والتحقيق إذ قال " وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ : " لَمُبْلِسِينَ " اللَّامُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ إِنِ الْمُخَفَّفَةِ وَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ" (2)

يرجح محمد محي الدين عبد الحميد أنَّ هذه اللام لام غير لام الابتداء، وهو مذهب أبي على الفارسي وابن أبي العافية، قائلا في كتابه: "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل":

" فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية، غير شأن لام الابتداء، كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظرا وأقوم حجة، فمذهب أبي علي الفارسي الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة([3]).

ويرى الباحث أنَّ حجة أبي على الفارسي وموسى ابن أبي العافية أبين وأظهر؛ لأن لام الابتداء كانت لتوكيد ما ابتديء به الكلام في الجملة وتعميق الدلالة وترسيخ المفهوم وتثبيت المعنى في وعي وحس ويقين وزوايا وأركان المستمع، نحو: "لزيدٌ في البيت الجديد"، فإن دخلت "إنَّ" المشددة على الجملة تتزحلق لام المبتدأ إلى الخبر لتصبح "إنَّ زيدًا لفي البيت الجديد"، فتصبح لاماً مزحلقة، وقد تدخل

([1]) الروم، 30، 49

([2]) يُنظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج21/ ص 122

([3])ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل، ج1/ ص302

على المبتدأ المؤخر الذي فصل بينه وبين "إنَّ" شبه جملة "جار و مجرور أو ظرف"؛ حتى لا يتتابع المؤكدان، نحو "إنَّ في البيت لزيدا" ونحو "إنَّ عندك لزيداً".

لأن "إنَّ "لا تدخل على لام التوكيد اللاحقة زيد، فصلا بين المؤكِّدين "إنَّ"و "اللام "ونقلا للأخف الذي لايعمل، وهو اللام، وإبقاء للعامل فيما بعده "، كذلك إذا خففت "إنَّ "المشددة إلى "إنْ" المخففة مع نية العمل، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾([1]) .

فوفق قراءة النصب، اللام في "لمّا" هي اللام الداخلة على خبر "إنَّ" المخفّفة وهي اللام المزحلقة، أما إنْ رفعت ما بعد "إنْ" كـ قولك: " إنْ زيدٌ لصالحٌ " فإنّك ترى اللام هنا واجبة؛ لأنها الفارقة تجب لتفصل بين "إنْ" التي هي لايجاب([2]) وتوكيد النسبة؛ إذ جاءت على حرفين فقط؛ لتبتعد عن شبه الفعل لفظيا، التي كانت تشابهه لفظا لا معنى وهي مشددة([3])، فعندما فقدت الشبه فقدت العمل وأهملت؛ وأصبح الرفع للاسم الذي بعدها واجبا، وبين إنْ" التي هي لنفي النسبة بحرفين فقط، نحو: " ما زيدٌ صالحٌ".

ولا نعني هنا "إنْ" التي تعمل عمل ليس فإنها لا تحتاج إلى اللام الفارقة نحو: "إنْ زيدٌ لصالحا " فاللام في هذه الجملة لام الابتداء توكيدية جائزة تزحلقت إلى الخبر، كما إن اللام في قولك: " إنْ كنت لمن الناجحين" لن تكون ابتدائي؛ لأمرين:

أحدهما: وجودها في هذه الجملة واجب؛ لأن وجودها يعني الإثبات ويمنع النفي، أمّا اللام الابتدائية التوكيدية فوجودها جائز.

الأمر الآخر: مجيء "إنْ" في هذه الجملة لا يقبل أن يكون على نية التشديد؛ لتكون اللام زحلقت إلى الخبر؛ لأنَّ "إنَّ" لا تدخل على الأفعال وإنما تدخل على الأسماء التي تنصب اسمها، وهنا

([1]) يس، 36، 32

([2]) يُنظر: الزجاجي، اللامات، ص 113

([3]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج2/ ص363،

في هذه الجملة: "إنْ كنت لمن الناجحين" الفعل ناسخ لا يفسد للأمر قضية وأن خالفنا الكثيرون، كما إنّ "إنْ" التي على حرفين يرفع الاسم إذا جاء بعدها، وتكون اللام واجبة نحو: "إنْ زيدٌ لكاتبٌ" فإن هنا لم تعمل لزوال شبه الفعل اللفظي فأهملت واللام لا مكان لها أن تكون ابتدائية؛ لأنها واجبة المثول والمعنى يطلبها بقوة ، فإن غابت تحولت لإنْ النافية لأنَّ المتكلم لم يرده، بل أراد من اللام في الخبر أن تكون فارقة وفاصلة بين الإثبات والنفي([1]).

وعليه يرى الباحث انطلاقا من القاعدة النحوية " إن الإعراب فرع على المعنى " أنّ ما ذهب إليه محمد محي الدين عبد الحميد في " منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل " من ترجيح أنَّ اللام الفارقة لام غير اللام الابتدائية " لهو الأقرب إلى الصواب، والله تعالى أعلى وأعلم.

المبحث الثاني: شبه الجملة

أوَّلًا: ما الخبر في جملة "زيد عندك "و" وعمر في الدار" أهو العامل؟ أم المعمول؟ أم مجموعهما؟

بمعنى ما الخبر؟ أهو متعلق الظرف ومتعلق الجار والمجرور؟ أم هو الظرف والجار والمجرور؟ أم هو مجموع الظرف ومتعلقة، والجار والمجرور ومتعلقة؟

ولبيان ذلك لابد من البسط، فقد أطلق النحاة مصطلح شبه الجملة على "الظرف والجار والمجرور" الواقعين خبرا([2])، فالظرف و "الجار والمجرور" الواقعان موقع الخبر معمولان لكل منهما عامله، واخْتلف النحاة فِي هذا العامل ([3]):

([1]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج2/ ص363،

([2]) يُنظر:الراجحي، التطبيق النحوي ، ص 351

([3]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص170

فسيبويه والبصريون يقولون إنّ الخبر إذا وقع "ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا"، نحو: "زيدٌ في الدار" و "عمرٌو عندك"، ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة؛ لأن "الدار" ليست من "زيد" في شيء وإنمّا الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه والتقديرُ: زيدٌ استقرّ عندك ؛ فالعامل فيهما هو الخبر على الحقيقة، جاء محذوفًا وقام مقامه "الظرف والجار والمجرور" إيجازا لوضوح الدلالة، إذ المرادُ بالاستقرار استقرارٌ مُطْلَقٌ؛ أي العامل جاء كونا عامًّا، لا كونا خاصًّا فقدِّر بـ " كان أو استقرَّ " أوبـ" كائنٌ أو مستقرٌّ" وحذف، فالعامل يذكر إذا كان كونًا خاصا نحو : " زيٌد نائم في الدار" و "عمروٌ قائمٌ عندك " الواقعين خَبرا([1]).

أما ابْن خروف(ت609هـ) فيقول: "إن العامل فيهما المبتدأ"، ونسب ذلك إلى ابْن أبي الْعَافِيَة (ت509 هـ)، وذهب الكوفيون إلى أنّك إذا قلت: "زيدٌ عندك لم ينتصب "عندك" بإضمار فعلٍ ولا بتقديره، وإنّما ينتصب بخِلافِ الأوّل؛ لأنّك إذا قلت: "زيدٌ أخوك" فـ "زيدٌ" هو الأخُ؛ فكلُّ واحد منهما رَفَعَ الآخر، وإذا قلت: "زيدٌ عندك " فإن "عندَك " مخالفٌ لـ "زيدٌ" لأنّه ليس إيّاه فنصب بالخلاف([2]).

ويرى الباحث أنَّ هذا قولٌ فاسد؛ لأنّه لو كان الخلافُ يُوجِب النصبَ لانتصب الأوّلُ كما ينتصب الثاني؛ لأنّ الثاني إذا خالَفَ الأوّل فقد خالف الأوّلُ الثاني أيضًا، لأنّهمَ يقولون في جملة " زيد عندك " أن العامل في الظرف هو المخالفة، فقول" زيد أَخُوك" فيه الموافقة، أي زيدٌ هُوَ نفسه أخوك، أمّا قولك:" "زيد خلفك " فزيد ليس هو الخلف، فالخلف لَيْسَ بزيد فلمخالفته لَهُ نصب.

والعامل في شبه الجملة، كون عام تعلَّق به الظرف والجار والمجرور، حذف وجوبا، وهذا الكون العام قد يكون اسم فَاعِل أو فعلا، فالتقدير فِي "زيد عنْدك"، أَو "فِي الدَّار زيد" كَائِن أَو مُسْتَقر،

---

[1]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ج1/ ص231

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع ، ج1/ ص375

أَو كَانَ أَو اسْتَقر، وَاخْتلف فِي الأولى منهما، فرجح ابْن مَالك (ت 672هـ) وَغَيره تَقْدِير اسْم الْفَاعِل لِأَن الأَصْل فِي الْخَبَر الْإِفْرَاد.

وعند التصريح به يكون كوناً خاصاً، لا يكون غيره، فيؤخذ العام على الخاص ليكون الكون العام مفرداً يستوعب معنى العموم، قال الشاعر:

59ـ لكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنْ ... فأنتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ ([1])

ذهب أبو بكر بن السراج ت (316هـ) إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم مستقلٌ برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة([2])، وتبعا لأبي علي الفارسي (ت 377هـ) والزمخشري (ت 538هـ) رجح ابْن الْحَاجِب (ت651هـ) تَقْدِير الْفِعْل؛ لِأَنَّهُ هو الأَصْل فِي الْعَمَل، وهو وَاقع موقع الْجُمْلَة، فإِن قدرت العامل اسم فاعل وهو الكون العام كَانَ من قبيل الْخَبَر الْمُفْرد وَإِن قدرت فِعْلاً كَانَ من قبيل الْجُمْلَة، فَلَا يخرج الْخَبَر عَن ذلك، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك (ت 672هـ).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ ظرف الزَّمَان لَا يجوز الْإِخْبَار بِهِ عَن اسْم عين، فَلَا يُقَال زيد الْيَوْم لعدم الْفَائِدَة؛ وَأَن مَا ورد من ذَلِك مؤول على حذف مُضَاف كَقَوْلِ امريء القيس: " الْيَوْم خمر وَغدا أَمر" و" اللَّيْلَة الْهلَال" أَي طلوعه، وَأَجَازَ ذَلِك قوم إِذا كَانَ فِيهِ معنى الشَّرْط نَحْو؛ الرطب إِذا جَاءَ الْحر، وَأَجَازَهُ بعض الْمُتَأَخّرين بِشَرْط الْفَائِدَة، وَعَلِيهِ ابْن مَالك، وَضَبطه بِأَن يشابه اسْم الْعين اسْم الْمَعْنى فِي حُدُوثه وقتا دون وَقت نَحْو:" اللَّيْلَة الْهلَال"،

وَ" الرّطب شَهْري ربيع "([3]).

([1]) يُنظر: العيني المقاصد النحوية، الشاهد 166 ج1/ ص557

([2]) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج1 ص25، ـ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3/ ص 110

([3]) يُنظر؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص171 ـ172

والصحيح خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف حذفه واجب وقد صرح به شذوذا كقول الشاعر:

لكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنْ ... فأنتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ ([1])

فقوله " كائن " حيث صرح بمتعلق الظرف الواقع خبرا شذوذاً؛ لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر – إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً – أن يكون كل منهما متعلقا بكون عام وأن يكون هذا الكون العام محذوفا وجوباً، فإن كان متعلقهما كوناً خاصاً وجب ذكره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه. ([2])

وذهب ابن جنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلاً، وعليه يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً، فالْخَبَر فِي الْحَقِيقَة هُوَ الْعَامِل الْمَحْذُوف، وَأَن تَسْمِيَة الظّرْف خَبراً مجَاز، وهذا مذهب ابْن كيسَان، وَذهب أبو علي الفارسي (ت377هـ) إِلَى أَن الخبر هو الظّرْف حَقِيقَة وَأَن الْعَامِل صَار نسياً منسياً([3]).

وذهب ابن مالك إلى أن الظرف والجار والمجرور يخبر بهما إن كان منوياً كونهما، وأجاز أن يكون الخبر العامل والمعمول مصرحاً بهما معاً في آن واحد كما جاء في التسهيل:

([1]) العيني: المقاصد النحوية في شرح الشواهد شروح الألفية، ج1/ ص517

([2]) العيني: المقاصد النحوية في شرح الشواهد شروح الألفية، ج1/ ص517

([3]) يُنظر: ابن جنّي، اللمع في العربية، ص28

"يُغْني عن الخبر باطراد ظرفٌ أو حرف جرٍ تامّ معمول في الأجود لأسم فاعل كون مطلق وفاقا للأخفش تصريحاً ولسيبويه إيماء، لا لفعله ولا للمبتدأ ولا للمخالفة خلافاً لزاعمي ذلك، وما يعزى للظرف من خبرية وعمل والأصح كونه لعامله وربما اجتمعا لفظاً([1])".

وذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو مجموع المتعلق والظرف والجار والمجرور([2]).

ورجح محمد محيي الدين عبد الحميد أن الخبر هو ما تعلق به الظرف والجار والمجرور من كون عام أو خاص نفسه، والظرف والجار والمجرور قيد له، قائلا: " اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر: أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، والصحيح الذي نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له"، وأردف قائلا: يؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف؛ لقرينة تدل عليه، والخلاف إنما هو في المتعلق العام فليكن مثل الخاص طردا للباب على وتيرة واحدة." ([3])

ويتفق الباحث أنَّ العامل وحده هو الخبر لأنه يحتمل الضمير، فالعامل سواء أكان اسما مقدرا بـ'(كائن) ليكون الخبر مفردا أم فعلا مقدرا بـ (استقرَّ) ليكون الخبر جملة، وكلاهما يحتمل الضمير، بينما الظرف والجار والمجرور لا يحتمله، والأصل في الخبر سواء أكان مفردا أم جملة أن يكون فيه رابط وعائد يعود على المبتدأ.

([1]) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص49

([2]) يُنظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1/ ص171

([3]) محمد محيي الدين: حاشية شرح ابن عقيل، ج1/ ص171

وتجدر الإشارة هنا إلى ما أسنده المحقق لجمهور البصريين بقوله: " فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع من العامل والمعمول في "الظرف والجار والمجرور"([1])؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما" فيه نظر؛ لأني لم أجد له أصلا مكتوبا، بينما وجدت في شرح ابن يعيش ما ينفي ذلك ويثبت أن البصريين قالوا: إنَ العامل في الظرف والجار والمجرور هو الخبر. ([2])

المبحث الثالث: العامل والمعمول في الجملة:

المطلب الأول: ما العامل في الاسم المرفوع بعد" إن الشرطية في قولهم :" إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ "؟

اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد إن الشرطيّة:

قال سيبويه: "واعلم أنّه لا ينتصبُ شيءٌ بعد إنْ ولا يرتفعُ إلا بفعلٍ؛ لأنّ إنْ من الحروف التي يُبنى عليها الفعلُ، وهي إنْ المجازاة، وليست من الحروف التي يُبتَدأُ بعدها بالأسماءِ، ليُبْنى عليها الأسماءُ. ([3])

وذهب البصريون إلى مثل ذلك، في أنه يرتفع الاسم بعد إنَّ الشرطيَّة بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر؛ ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾ ([4]) فرفع "أحدٌ " بفعل محذوف يفسره المذكور " استجارك.

وكذلك رفع " امرؤٌ" في قوله تعالى: نحو قوله تعالى: ﴿**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ** ﴾([5]).

([1]) يُنظر: منحة الجليل بشرح ابن عقيل ج1/ ص170

([2]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1/ ص231

([3]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ ص263, ج3/ ص113-114

([4]) التوبة، 9، 6

([5]) النساء، 4، 176

و قال الشاعر الجاهلي هشام المّري:

60ـ فمن نحن نُؤمِّنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْه يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا ([1])

والشاهد هنا أن الفعل " نؤمِّنه " يفسر الفعل المحذوف الذي رفع به الضمير الذي كان مستترا؛ وأضحى منفصلاً عند حذف الفعل الذي استتر به. ([2])

وكذلك قول الشاعر في فتح هراة سنة 66 هـ:

61ـ عاوِدْ هَراةَ(*[3]) وإنْ معمورُها خَرِب([4]ا ... وَأَسعدِ اليومَ مَشغُوفًا إذا طَرِبا ([5])

رفع "معمورها "بفعل محذوف يفسره المذكور([6]). كما ذهب إلى مثل ذلك أبو العباس المبرّد ([7])

أما السيرافي فيقول: "زعمَ الفرّاءُ أنّ ﴿أحد﴾ في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾([8]) مرفوعٌ بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضميرُ الفاعل الذي في ﴿استجارك﴾([9])

وذهب الكوفيون كذلك إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية، نحو قولك: "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ" فإنه يرتفع بالعائد المرفوع الذي عاد إليه من الفعل، من غير تقدير فعل، وقالوا إنما جوزنا تقديم المرفوع مع "إن" خاصة، وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتها

---

(2) شراب: شرح الشواهد الشعرية 64، ج2/ ص79

([2]) يُنظر السيوطي: همع الهوامع، ج2/ ص552

(*[3]) هرات: اسمُ مكان في بلاد خراسان – أفغانستان اليوم

([4]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2 /ص ،504

([5]) شراب: م.س ، ج1/ ص165

([6]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5/ ص 121 . 122

([7]) نظر: المقتضب: ج2/ 72.

([8]) التوبة، 9، 6

([9]) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2/ ص161، ج3/ ص323

جاز تقديم المرفوع معها؛ نحو: "جاءني الظريف زيد" وإذا كان زيدٌ مرفوعًا بالعائد؛ لم يفتقر إلى تقدير فعل ([1]) .

وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء. أمّا حجة البصريين قولهم: يرتفع الاسم بتقدير فعل يفسره المذكور؛ لأنه لا يجوز أن يُفْصَل بين حرف الشرط وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه([2])، فلو لم يقدَّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع وهذا لا يجوز؛ فدلَّ على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي يقع بعد الاسم، يدل على ذلك المقدر.

أمّأ حجة الكوفيين في رفع الاسم بعد إنْ الشرطية، فهي العائد المكنّى المرفوع في الفعل وهو الاسم الأول؛ لذا ينبغي أنْ يرتفع الاسم الأول به " وإذا كان الاسم الأول مرفوعا بذلك العائد، لم يفتقر إلى تقدير فعل، نحو: "جاءني الظريفُ زيدٌ" فارتفع زيد بارتفاع مُكنّاه

قال الكوفيون: "إنما جوزنا تقديم المرفوع مع "إنْ" خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها" والجواب عمّا قاله الكوفيون هو: إن كانت "إنْ" هي الأصل في باب الجزاء فلا يدل ذلك على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل على الفعل وهذا لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلام العرب، فوجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسرًا له؛ لذا كان *الاسم* المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط عند النحاة مرفوعاً بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور من بعد([3]).

([1]) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2/ ص57

([2]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2 /ص ،504

([3]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2 /ص ،504

وإجابة الكوفيين على قولهم الآخر: "إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المَكْنِيَّ المرفوعَ في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعًا به نحو: "جاءني الظريف زيد"؛ فهذا فاسد؛ لأن ارتفاع زيد في "جاءني الظريفُ زيدٌ" إنما كان على البدل من الظريف، وجاز أن يكون بدلا لتأخر البدل عن المبدل منه، فأما ههنا فلا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه.

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختصّ به دون غيره، لهذا كان عاملًا فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولا بد له منه، بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا تعمل فيه العوامل اللفظية، فلا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من تلك العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، فإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم ([1]).

أمَّا ما قاله الأخفش الذي زعم أن الاسم يرتفع بعد إن الشرطية بالابتداء في أنَّ الاسم "أَحَدٌ" الذي جاء بعد إن الشرطية في قوله تعالى: **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾([2]) مرفوع بالابتداء، فيراه الزجاج خطأً ويرده عليه؛ لأن الجزاءَ لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده ([3]).

كما أجاب الرازي على هذه المسألة بقوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ الاسم " أحد" بعد إن الشرطية في الآية الكريمة السابقة بِالِابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ "إِنْ" مِنْ عَوَامِلِ الْفِعْلِ، لَا تدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لذا لا يلي إنْ الشرطية إلا الفعل كما قال سيبويه([4])، وأمّا التَّرْتِيبِ بمجيء الاسم بعد إن الشرطية فلأنَّ العرب يُقَدِّمُونَ الْأَهَمَّ وَالَّذِي هُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى([5]).

ويعكس هذا الجدل الشاهد النحوي، للشاعر المخضرم المعمَّر نمر بن تولب (ت 14هـ):

62 ـ لا تَجْزَعِي إن مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكتُ فَعِنْدَ ذَلكَ فَاجْزَعِي ([6])

([1]) يُنظر: الأنباري ، م. ن ، ج2/ ص156

([2]) التوبة، 9، 6

([3]) يُنظر: الزجّاج، معاني القران وإعرابه: ج2/ ص431.

([4]) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2/ ص 248

([5]) يُنظر: الرازي، تفسير الرازي: 15، 530

([6]) العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، ج2/ ص986

هذا البيت يروى بنصب " منفس " ويروى برفعه. فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين ويسهل فهمها؛ لأن "منفسا" حينئذ منصوب على التفسير، بفعل محذوف من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته، ورواية الرفع على تقدير الابتداء وعند الكوفيين انه مرفوع بما عاد عليه من الفعل بلا تقدير([1]).

وأمَّا إن كان بعدها فعل مضارع مجزومٌ، قبُح تقدمُ الاسم إلَّا في الشعر، فلا تقول: "إن زيدٌ يقمْ أقم" إلَّا في ضرورة الشعر([2]).

ورجح محمد محي الدين عبد الحميد ما ذهب إليه البصريون، من أن الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط "إن " يرفع بفعل محذوف يفسره المذكور كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾

حيث أورد المحقق ما نصه: " بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ...وهذا هو الراجح"([3]).

والباحث يرى أنَّ الاسم الواقع بعد إن الشرطية مرفوع، بفعل محذوف يفسره المذكور، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾([4]) (التوبة: 6).

([1]) الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، مج2/ ص 504

([2]) يُنظر: الأنباري، م.ن، ج2/ ص 156

([3]) يُنظر: ابن عقيل حاشية شرح ابن عقيل ، ج 2/ ص 98

([4]) التوبة، 9، 6

فالفاعل لا يتقدم على فعله، وإن بدا الاسم في ترتيب الظاهر بعد ان الشرطية لا يكون مبتدأً فالمحل لا يسع له؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره([1]).

المطلب الثاني: الاسم المعمول الذي يلي إذا الفجائية، أو الشرطية، هل يدخل في باب الاشتغال ؟

اوَّلًا: أسلوب الاشتغال وأركانه:

أ ـ الاشتغال لغة واصطلاحا

لغة: مصدو اشتغل؛ واشتغل؛ أي عمل في أمر شغله عن غيره.

ومن حيث المصطلح فأول من استخدمه من النحاة الزجاجي في كتابه "الجمل"،حيث قال: "باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ".([2])

اصطلاحا: لم يعرف تركيب "بناء الفعل على الاسم" بالاشتغال عند سيبويه وإنما عبر عنه بقوله: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: "زيد ضربته"،([3]) ومثل ذلك قوله جل ثناؤه:

﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ ([4]).

كما استخدم تركيب المنصوب بإضمار فعل يفسره ما بعده، وقد أطلقه "سيبويه" على صورتي "الاشتغال بمفهومه الحالي "، وهو الذي يكون فيه المشغول عنه منصوبا، "وإن شئت قلت: "زيداً ضربته"، وإنما تنصبه على إضمار فعل يفسره المذكور كأنك قلت: "ضربت زيداً ضربته" إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا؛ للاستغناء بتفسيره.

([1]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2/ ص159

([2]) يُنظر: الزجاجي، الجمل في النحو ج1/ ص39

([3]) يُنظر: أبو حيان،" ارتشاف الضرب من لسان العرب "ج4/ ص161

([4]) الحاقة، 69، 5

وجاء الزجاج بعد "سيبويه" واستخدم مصطلح الاشتغال ([1]) ولم يشتهر بين النحاة الا بعد " أبو جعفر النحاس(ت338ه)"([2]) فأصبح الاشتغال يعني : "أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول وسلَّط على الاسم الأول لنصبَهُ" ([3])

بمعنى أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا**﴾ ([4]) أو يعمل في سببيّ للمتقدّم نحو : "زيد ضربت غلامه" مشتمل على ضمير يعود على المتقدّم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل أومن سببه وتفرغ العامل للمُتقدّم، لعمل فيه النصبً "لفظًا، فيكون العامل قد وصل الضمير بنفسه أو وصل سببه أو عمل فيه محلّا نحو " المسألة مررت بها "، والعامل هنا وصل الضمير من خلال حرف الجر، فهو مجرور لفظا منصوب محلّا على الاشتغال ([5]).

أمّا مثال ما اشتغل وعمل في سببه على قراءة النصب نحو قول الله عزّوجلّ: ﴿**والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ ([6]) فلولا اشتغال العامل بالضمير لتسلط هذا العامل على الاسم ليعمل فيه؛ فلو تأخر الاسم أو لم يفتقر لما بعده نحو: المسألة في الكتاب فأحلها؛ " لم يدخل في هذا الباب.

أما المبرد فقد أطلق تركيب المفعول الذي شغل الفعل ضميره عنه، ولعل هذا التعبير بهذه الصورة تلميح لبداية شيء اسمه الاشتغال، فقال المبرد: "واعلم أن المفعول في هذا الموضع، قد شغل

([1]) يُنظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ج1/ ص39

([2]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ ص8

([3]) ابن هشام، قطر الندى، ص192

([4]) النازعات، 79 ،23

([5]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ ص952

([6]) المائدة، 5، 38

الفعل عنه ضميره الذي هو يفسره، فانتصب بالفعل المضمر الذي جاء الاسم بعده نحو قولك: "إن زيداً ترده يكرمك" ([1]).

فجاء الزجاجي واستخدم مصطلح الاشتغال ([2]) حيث قال في كتاب الجمل:

"هذا باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره "([3])، ولم يشتهر بين النحاة الا بعد " أبو جعفر النحاس"([4]).

واستخدم الزمخشري تركيب ما أضمر عامله بشرط التفسير: "ومنه المنصوب بإضمار لازم؛ شرط التفسير، نحو قولك: "زيداً ضربته"، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره([5]).

أما ابن هشام فيقول في الاشتغال في شرح قطر الندى: "أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول وسلّط على الاسم الأول لنصبَهُ".

فهذه الظاهرة النحوية تبلور مفهومها في في عصر ابن هشام ت (761هـ)([6]).

أمّا ابن عقيل فيعرف الاشتغال:

([1]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج2/ ص76

([2]) يُنظر: الزجاجي، الجمل في النحو ج1/ ص39

([3]) يُنظر: ابن عقيل، حاشية شرح ابن عقيل ، ج 2/ ص952

([4]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ ص80

([5]) يُنظر: الزمخشري ، المفصل في علم اللغة، ص65

([6]) يُنظر: ابو حيان ،" ارتشاف الضرب من لسان العرب " ج4/ ص161

" أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيّه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق"([1]) وهو المعنى الذي استقر عليه مصطلح الاشتغال.

ب ـ أركان اسلوب الاشتغال:

لأسلوب الاشتغال أركانه الثلاث التي لا بدّ أن تتوفر في جُملة الاشتغال ([2]):

أوّلا – المشغول عنه: وهو الاسم المتقدّم الذي شُغل عنه الفعل بضميره أو بسببيّه الذي كان في الأصل متأخراً مفعولاً به حقيقياً أو حكمياً ثم تقدّم على عامله وترك مكانه لضميره أو سببيّه.

ثانيا – المشغول: هو الفعل المتصرف او اسم الفاعل أواسم المفعول الذي شُغِل عن الاسم السابق عليه بضميره، أو باسم آخر له صلة بالاسم السَّابق، وهو ما أُطلِق عليه "سببيّ".

ثالثا– المشغول به: وهو ما شُغِلَ به العامل من ضمير أو سببيّ على أن لا يكون أجنبي عن الاسم الذي شغل عنه، ويصح ان يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه، نحو: (المسألةَ درستُ شبيهتَها)، ولو تفرغ العامل في المشغول به من الضمير وسلط الاسم وهو المشغول عنه لعمل فيه([3]).

ث ـ هل يدخل الاسم بعد إذا الفجائية وإذا الشرطية في الاشتغال؟

ذا الفجائية وإذا الشرطية : أ ـ تعريفهما أوّلًا: إذاالفجائية هي التي تعني حدوث المفاجأة عند حدوث الفعل، وهي حرف عند الكوفيين(4) ظرف عند غيرهم.

([1]) يُنظرك ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ ص95

([2]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك ،مج2/ ص139

([3]) يُنظر: ابن عقيل، م. س، ج 2/ ص94 ـ99

([4]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج2/ ص57

ثانيًا: إذا الشرطية: أداة شرط، ظرف لما يستقبل من زمان، ضمِّن معنى الشرط، تستخدم للشرط المحقق وقوعه(1).

ب ـ نماذجهما في الشواهد القرآنية: قال تعالى:

﴿ **حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ**﴾([2]) فالأولى شرطية والثانية فجائية، قال تعالى: ﴿ **فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ** ﴾ ([3]) فهنا "إذا" فجائية .

أما قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ۚ قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ** ﴾([4]) فالأولى شرطية والثانية فجائية، وقوله تعالى: ﴿ **وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ**﴾ ([5]) جاءت إذا هنا فجائية وقال تعالى:﴿ **وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾([6]) جاءت الأولى شرطية والثانية فجائية.

الفرع الثالث: آراء النحاة في الاسم المعمول الذي يلي إذا الفجائية أوالشرطية:

([1]) يُنظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج9/ ص11،

([2]) الأنعام، 6، 4

([3]) النساء، 4، 77

([4]) يونس، 10، 21

([5]) التوبة، 9، 58

([6]) الروم، 30، 36

نحوما ورد في قوله تعالى : ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾([1]) وقوله تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ اِنْشَقَّتْ ﴾([2]) .

ذهب كل من سيبويه ت (180ه) والأخفش ت (215ه) إلى أن الاسم في هذه الحالة مرفوع على الاشتغال؛ لانشغال ضميره بالعامل الذي عمل فيه آخذا العامل الرافع في العمل والتأثير حكم العامل الناصب ([3]) وذهب أبو العباس المبرد ت (285ه)و الكسائي ت (189ه) وابن العريف القرطبي ت (390ه) إلى أن الاسم مشغول عنه؛ لذا يعتبر الاسم عندهم من باب الاشتغال، مع تباين بين الأئمة في العامل الذي يؤثر في هذا الاسم رفعا ونصبا([4]).

أما ابن الحاجب ت (646ه) فلم يذكره أصلا، وكذلك ابن هشام ينص على أنه كل ما يجب فيه الرفع لا يدخل في باب الاشتغال؛ لأنه لا يصدق عليه ضابطه وهو: إن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلّط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه، وما يجب فيه الرفع لا يتم فيه ذلك، فقولك: " خرجت فإذا زيدٌ يضربهُ عمروٌ" لا يدخل باب الاشتغال.

والمحقق يرى أن ما يجب فيه الرفع ليس من باب الاشتغال؛ وقال في كتابه ما نصه: "للنحاة اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال، فابن الحاجب لم يذكره أصلا، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال، ولا يصدق ضابطه عليه، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال: أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل

([1]) النساء، 4، 77

([2]) الانشقاق، 84، 1

([3]) يُنظر:" ابو حيان الاندلسي"، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4/ ص176

([4]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ ص99

فيه ... وفي هذا القسم لا يتم ذلك ألا ترى أن نحو قولك: " خرجت فإذا زيد يضربه عمرو " لو حذفت الضمير لم يعمل " يضرب " في " زيد " المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع والمتأخر يطلب منصوبا لا مرفوعا؛ ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد " إذا "ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرنا"

أمَّا تعريف الإشتغال عند الباحث :" أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول وسلَّط على الاسم الأول لنصبَهُ أو رفعه، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا**﴾ ([1]) وقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ**﴾ ([2])، وقوله تعالى : ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾([3]) وعليه يكون ما يجب فيه الرفع داخل في باب الاشتغال؛

لأن الفعل الذي يقع ويفصل بين الاسم المشغول عنه وبين ضميره المشغول به في أسلوب الاشتغال عامل في الضمير بالمقتضى رفعاً إن كان رفعاً، وإن اقتضى العامل نصباً فنصباً([4])، فإن كان العامل فعلاً لازماً يعمل في ضمير مستتر يعود على الاسم المشغول عنه كقولك: "محمدٌ جاء"، فالاسم هنا مرفوع على الابتداء، ويبقى اشتغاله بتفسير الضمير الذي وقع عليه عمل العامل الذي عمل فيه؛ فالضمير في الفعل مستتر في محل رفع فاعل، يفسره الاسم المشغول عنه الذي وقع مبتدأ، فلتقدم الاسم في الجملة دور رسمه وأراده المتكلم للأهمية والاختصاص ولفت انتباه السامع أو القارىء؛ لأهمية الاسم المخبر عنه في جملة خبره" جاء" والفاعل المستتر فيه ولم يعرب الاسم الأول فاعلا؛ لوقوع ضميره الذي فسره في موقع الفاعلية، ولكل فعل فاعل لا فاعلان، وكذلك قولهم: "خرجت فإذا زيد يضربه محمد"

([1]) النازعات، 79، 23

([2]) الحاقة، 69، 5

([3]) التوبة، 9، 6

([4]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ ص141

فالاسم السابق يعرب مبتدأ، ويفسر ضميره الذي عمل فيه الفعل الفاصل بينه وبين الاسم المشغول عنه المفسر له نصبا على انه مفعول به ، وجريا على قاعدة " " أن الأولى عدم التأويل إن لم يقتض السياق غيره"؛ ليكون الاسم الواقع بعد إذا مرفوع على الابتداء وضميره الذي انشغل العامل به عنه في محل نصب مفعول به.

ولا يرى الباحث سببا لإخراجه من باب الاشتغال؛ لأن الضمير أشغله العامل عنه ونقل مثل هذا عن سيبويه، فحصر أسلوب الاشتغال بما جاء منصوبا من ضمائر الأسماء التي يفصلها عن ضميرها فعل يتصل به الضمير الذي اشغله العامل عن الاسم الذي هو ضميره فقط، لم يجمع عليه العلماء ولا دليل عليه، فالعلّة التي ادخلت الاسم باب الاشتغال في قوله تعالى:﴿ **وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ** ﴾ ([1]) هي انشغال ضمير الاسم المتقدم بعمل العامل عنه، كما انشغل الضمير المستتر – الذي يفسره الاسم الأول – بعمل العامل الذي عمل فيه في قولهم: أزيدٌ قامَ "، وهذا ما نص سيبويه على رجحانه وهو مذهب الأخفش.

وجملة "أزيد ذهب به" زيد يأتي مرفوعا على الاشتغال عند سيبويه ([2]) والاشتغال في الاسم المرفوع جاء منه في القرآن الكريم ما يتعين رفعه على الفاعلية نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾ (سورة التوبة: 6) وكذلك قولك : "زيد ضربته" وهو ما عبر عنه سيبويه أنَّه فعل مبني على الاسم([3])، أي الفعل وما يتصل به وقع خبرا عن الاسم.

([1]) الرحمن، 55، 7

([2]) يُنظر: ابو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4/ ص176

([3]) يُنظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج9/ ص11

وفي القرآن الكريم ما جاء اسما مفسرا لضميرٍ أشغله عامل اتصل به، فإذا كان في محل نَصبٍ، فقد نُصب الاسم المشغول بتفسير ذلك الضمير، إن لم يعمل به عامل لفظيٌّ ظاهر أو مقدر يدخل في باب الاشتغال نحو تعالى:

﴿**وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ**﴾ ([1]) وقوله تعالى: ﴿ **وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ**﴾([2]) في محل نصب داخل في باب الاشتغال.

كما جاء في باب الاشتغال مرفوعًا في قراءة أبي السمال " والسماءُ " بالرفع على الابتداء في قوله تعالى :﴿ **وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ**﴾ ([3])

عطفا على قوله تعالى: ﴿**وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ**﴾([4]) ؛ ليكون الاسم المتقدم مرفوعًا على الاشتغال مفسرا للضمير الذي عمل فيه الفعل عنه وكان في محل رفع في الآيتين الكريمتين([5]).

ويرى الباحث بعد استقراء النصوص أن الاسم المشغول عنه مرفوعا كان في الجملة أم منصوبا ويفسر الضمير الذي يعود عليه باقٍ في باب الاشتغال، فإن فسر مرفوعا يبقى مرفوعًا على الاشتغال كما قال سيبويه، وإن فسر ضميرًا في محل نصب عائدًا عليه كان منصوبًا على الاشتغال، مالم يكن معمولا لعامل لفظيّ ظاهر أو مقدر

المطلب الثالث؛ المعمول الواقع مفعولًا له، هل يأتي معرفة؟

([1]) يس، 36، 39

([2]) الرحمن، 55، 7

([3]) الرحمن، 55، 7

([4]) الرحمن، 55، 6

([5]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ ص 8

اسمه وحقيقته عند النحاة:

يصرح بالمفعول لأجله أو المفعول له في تسميته لهذا الباب، حيث قال:" هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عُذْرٌ لوقوع الأمر([1])" والزجاجي عرفه من خلال إيراده مثاله "وأمّا المفعول لأجله فنحو قولك:" قصدتك ابتغاء الخير " و "وزرتك طمعًا في معروفك"([2])، وسمّاه ابن جنّي المفعول له إذْ قال: " وإنّما يذكر المفعول له لأنه عُذر وعلّة لوقوع الفعل"([3])، وعرّف الزمخشري المفعول له بقوله :" علّة الإقدام على الفعل "، نحو قولك:" فعلت كذا مخافةَ الشرِّ" ([4])، كما سمّاه ابن الأنباري المفعول له وكذلك ابن مالك :

يَنْصَبُ مَفعولًا له المصدرُ إن ... أبان تعليلا كـ "جد شكرا ودن([5])

وعرّفه ابن الحاجب بقوله: " المفعول له : هو ما فُعل لأجله فعل مذكور مثل: ضربته تأديبا"([6]).

أمّا ابن هشام فيقول فيه: " هذا باب المفعول له الذي يسمّى المفعول لأجله ومثاله: جئت رغبة فيك "([7]).

شروط المفعول له عند النحاة: قَالَ أَبُو حَيَّان الأندلسي ت (469هـ): تظافرت نُصُوص النَّحْوِيين على اشْتِرَاط المصدرية فِي الْمَفْعُول لَهُ ، ومذهب الجرمي ت (225هـ) ([8])، والرياشي ت (257هـ)

([1]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج1/ ص 8

([2]) يُنظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص319

([3]) يُنظر: ابن جنّي، اللمع في العربية؛ ص 58

([4]) يُنظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص93

([5]) يُنظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص27

([6]) يُنظر: الاستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج1/ ص517

([7]) يُنظر: ابن هشام؛ أو ضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2/ ص43

([8]) يُنظر: ابن السراج، الاصول في النحو، ج1/ ص208

والمبرد ت (286هـ) تنكيره وهو شرط عندهم([1])، وإن وجدت فِيهِ (أل) فزائدة لِأَنَّهُ المُرَاد ذكر ذَات السَّبَب الْحَامِل فَيَكْفِي فِيهِ النكرَة ، فالتعريف زِيَادَة لَا يحْتَاج إِلَيْهَا، ومثاله منكرا:" تصدق حبّا لله " فحب مصدر مفهم للتعليل، بمعنى أن يا عبد الله تصدق من أجل حب الله، ومشارك لعامله وهو تصدّق في الوقت؛ لأن زمن التصدق هو زمن حب الله وفي الفاعل أي فاعل التصدق هو المخاطب وهو فاعل حب الله ([2]).

أما سيبويه ت (180هـ) وتبعه الزمخشري ت (538هـ) والجمهور؛ فيقولون بجواز ان يأتي المفعول له معرفة؛ مستدلين على رأيهم بمجيء ما يوافقه عن العرب، ولأن السبب قد يكون معلوماً للمخاطب فيحمله عليه، فيعرف ذات السبب الذي كان لأجله الفعل([3]).

قال الشاعر:

63ـ لَا أقعدُ الجُبْنَ عَن الهَيْجَاء * ولو توالت زمر الأعداء ([4])**

والشاهد: في "الجبن"، حيث وقع مفعولا لأجله، ونصبه مع كونه محلى " بأل " فهو جائز مع أنه مرجوح؛ لأن الأرجح في مصحوب "أل" جره بالحرف، فقولك: "ضربته للتأديب" أرجح من قولك: ""ضربته" التأديب([5])، مع جوازه كما في الشاهد.

([1]) يُنظر؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك4، ج1/ ص 480

([2]) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ ص376

([3]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق ج 2/ ص 139

([4]) محمد حسن شرّاب: شرح الشواهد الشعرية ،الشاهد 21، ج1/ ص75

([5]) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد ج2/ ص 655

والمفعول له يأتي معرفة ويأتي نكرة، ولكل سياقه؛ فقد جاء في كتاب الأصول في النحو لابن السراج "أن هذا المصدر ويقصد المفعول له ينتصب؛ لأنه مفعول له ويكون معرفة ويكون نكرة ([1])، قال الشاعر:

64- واغفر عوراء الكريم ادخاره * واعرض عن شتم اللئيم تكرما ([2])**

فقد ورد المفعول له في البيت السابق معرفا بالإضافة في صدر البيت وورد في عجزه منكرا.

ورجح محمد محي الدين قول سيبويه الذي لحق به الزمخشري، القائل بأن المفعول له يأتي معرفة سواءً أكان محلى بأل أم مضافًا، فنراه في كتابه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل يقول ما نصه: " وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفا، فذهب سيبويه وتبعه الزمخشري إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب؛ وورود قول الشاعر ابو الشيص الخزاعي ت (196هـ):

65- كريم يغض الطرف فضل حيائه ***ويدنو وأطراف الرماح دوانى ([3])

فقوله " فضل حيائه " مفعول لأجله وهو معرف بالإضافة، إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير، وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه فيما زعم كالحال والتمييز وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل فـ"أل" هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه – رحمه الله – في هذه المسألة؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى:

([1]) يُنظر: ابن السراج الأصول في النحو، ج1/ ص208

([2])شراب: شرح الشواهد الشعرية، الشاهد 204/ ج3، ص87

([3]) يُنظر: محمد محي الدين عبد الحميد ، حاشية شرح ابن عقيل ج 2/ ص 139 . 140

﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ ﴾([1])

والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

يقف الباحث إلى جانب محمد محي الدين عبد الحميد في ترجيحه، فسيبويه كان الأصوب فيما ذهب إليه؛ لأن العرب بطبعها لا تورد في النثر والشعر إلا ما حازت مبانيه وتراكيبه معانيه، وآيات القرآن الكريم من الشواهد على ورود المفعول له مضافا قال الله تعالى:

﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ ﴾ ([2]) فقد جاء المفعول له معرفا في الآية الكريمة، بإضافته لما عرف بأل.

ويرى الباحث أن المباني العربية تشهد بأن المفعول لأجله يأتي نكرة ومعرفة، فشاهد النكرة والمعرفة نراه في قَوله تَعَالَى:﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾([3])

فها قد جاء المفعول له معرفا في الآية الكريمة، بإضافته لما أضيف لما عرف بأل([4])، قال تعالى : ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾([5]) كما جاء مصدرا نكرة في قوله تعالى : ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾([6])

وجاء نكرة في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ﴾([7])

([1]) البقرة، 2، 19

([2]) البقرة، 2، 19

([3]) البقرة، 2، 265

([4]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع ،ج2/ ص132،

([5]) البقرة، 2، 207

([6]) البقرة، 2، 265

([7]) البقرة، 2، 90

المطلب الرابع: المعمول الواقع بعد ما دلّ على تعجب في الجملة، نحو " لله دَرُّهُ فارسًا"، هل هو تمييز ذات أم تمييز نسبة؟

أوَّلًا : التمييز لغة واصطلاحا :

أ- التمييزلغة: مصدر الفعل " ميَّز" نقول ميّزَّ الشيءَ، إذا فصلت بعضه عن بعض، ليصير معناه فصل شيء من شيء([1])، ثم أطلق على الاسم المميز مجازا، ويسمى أحيانا: التفسير أو التبيين أو المفسر أو المميز.

ب ـ التمييز اصطلاحاً:

عرف بن هشام التمييز أنه اسم نكرة فضلة جامد يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة([2]).

ثانيا : التمييز عند النحاة اسما وحقيقة:

يرى الخليل ابن أحمد الفراهيدي أن هناك منصوبا على التفسير، وهو قولهم: "عنْدك خَمْسُونَ رجلًا" نصبت "رجلا "على التَّفْسِير، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾([3]) ، فقد نصبت نعجة على التَّفْسِير قَالَ الْأَعْشَى:

([1]) يُنظر:ابن منظور، لسان العرب، باب الميم فصل الزاي، مادة ميز

([2]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2/ ص295

([3]) ص، 38، 2

66ـ لئن كنت فِي جب ثَمَانِينَ قامةً ... ورقيت أَسبَاب السَّمَاء بسلَّمِ([1])

نصبت" قامةً" على التَّفْسِير.

وهناك ما هو منصوب على التمييز نحو قولهم: (أَنْت أحسن النَّاس وَجها وأسمحهم كفًّا)، فَنصبت وَجها وكفا على التَّمْيِيز، وقوله عز وجل فِي الْمَائِدَة:

﴿**أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ**﴾ ([2]) فقد نصب" مثوبة ومكانا "على التَّمْيِيز([3])

فالمنصوب على التفسير عند الخليل بن أحمد هو ما يعرف عند النحاة تمييز المفرد، أو التمييز الملفوظ، وما يسميه الخليل منصوبا على التمييزهو تمييز النسبة عند النحاة أو التمييز الملحوظ، أما سيبويه فقد عبر عن تمييز المفرد بقوله:" إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهما فقد اختصصتَ نوعا وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد...فالدرهم عند سيبويه ليس"العشرين "وعليه كان تمييزا للعدد ويحدّد من أي نوع كان:

وعبر عن تمييز النسبة بقوله:" باب ما ينتصب انتصابَ الاسم بعد المقادير وذلك قولك: "ويحَه رجلا" "ولله درُّه رجلا" " وحسبُك به رجلا"" "... "([4])

أما المبرد فقد أطلق على باب التمييز في النحو قائلًا: "هذا باب التبيين والتمييز"، ([5]) ولم يفصل بين المصطلحين.

([1]) محمد حسن شرّاب: شرح الشواهد الشعرية ،الشاهد 235، ج3/ ص96

([2]) المائدة، 5، 60

([3]) يُنظر: الفراهيدي، الجمل في النحو؛ ص 74

([4]) يُنظر: سيبويه؛ الكتاب، ج2/ ص172 ـ 17

([5]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج3/ ص32

ويرى أبو حيان الأندلسي التمييز أنّه" اسم نكرة مفسّر مبهم ذات، وينتصب عن تمام كلام منقول عن فاعل أو مفعول او غيرهما " ([1])، فنرى أبو حيان في البحر المحيط يعرب "كفرا " تمييزا منقولا عن فاعل في الآية الكريمة : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا**﴾ ([2]) والتقدير ازداد كفرهم ([3]).

أمّا من حيث التعريف والتنكير: فقد ذهب الكوفيون وابن طراوة([4]) إلى جواز تعريفه مستشهدين بقول الشاعر الجاهلي رشيد بن شهاب اليشكري:

62- رأيتك لمّا أن عرفتَ وجوهنا ... صددت وطبت النفسَ يا قيسُ عن عَمْرو([5])

الشاهد قوله: طبت النفس حيث أدخل «أل» على التمييز، خلافا لما ذهب إليه البصريون الذين اعتبروه من الضرورات؛ لأن الأصل أن يأتي منكراً([6]).

ثالثًا:أقسام التمييز:

يقسم التمييز بناء على ما يزيله من إبهام إلى قسمين([7]):

أ - تمييز المفرد أو تمييز الملفوظ أو تمييز الذات، وهو الذي يقع بعد العدد من أحد عشر إلى تسع

([1]) يُنظر: "أبو حيان "، تقريب المقرب، ص64

([2]) النساء، 4، 137

([3]) يُنظر: " أبو حيان الاندلسي م. س، ج3/ ص253

([4]) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج2ص727 وفاضل السامرائي: معاني النحو ج2/ ص312

([5]) محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية ،الشاهد 46، ج1/ ص401

([6]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع ، ج2/ ص 344

([7]) يُنظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص232

وتسعين، قال تعالى: ﴿**إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾([1]) ، فنعجة جاءت منصوبة بعد العدد تسع وتسعين ،

قال تعالى: ﴿ **إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾([2]) جاءت "كوكبًا" منصوبة على التمييز بعد العدد "أحد عشر" في الآية الكريمة، "وكذلك قول زهير:

67ـ سَئِمتُ تكاليفَ الحياةِ ومنْ يَعِشْ ... ثمانين حولًا لَا أبا لَكَ يَسأمِ([*3])

فحولا منصوبة على التمييز، كما يأتي منصوبا بعد كم الاستفهامية فتقول: " كم عبدًا اشتريت؟" وبعد المقادير ويقصد بها ما يدل على مقدار ثابت منضبط في ذاته أوزنا كان أم كيلا أم قياسا تعارف عليه الناس وارتضوه للوزن أو الكيل أو القياس([4]) فنقول: "اشتريت رطلا زيتًا" والكيل نحو" اشتريت صاعا قمحا " و القياس نحو " اشتريت مترا قماشا" وما كان أصلا لمميَّزه، ومميُّزه فرع له نحو، " اشتريت خاتما حديدا "، كما يطلق على هذا النوع من التمييز تمييز "ذات "؛ لأنه يزيل الإبهام عن ذات مفردة، ويطلق عليه كذلك تمييز ملفوظ لأنه يرفع الإبهام عن كلمة ملفوظة([5]).

ب ـ تمييز النسبة، ويقسم إلى قسمين:

([1]) ص، 38، 23

([2]) يوسف، 12، 4

([*3]) زهير ، الديوان، ص 110 البيت رقم 49 من قصيدة مطلعها:

أَمِن أُمِّ أَوفى دِمنَةٌ لَم تَكَلَّمِ *** بِحَومانَةِ الدُرّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ

([4]) يُنظر: محمد عيد، النحو المصفى، ص 478ـ479

([5]) يُنظر: ابن هشام، شذور، ص232

1ـ التمييز المحول: هو المحوَّل عن المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ ([1]) والأصل مالي أكثر من مالك، ونفري أعزّ من نفرك، أو المحوَّل عن الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ([2]) فإن نسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة و(شيباً) مُبينٌ لذلك الإبهام، والأصل: واشتعل شيبُ الرأس لتكون" شيب" هنا فاعلا، أو المحوّل عن المفعول كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ([3]) فإن نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة([4])، و(عيوناً) مبين لذلك الإبهام والأصل: وفجرنا عيون الأرض، فحول المفعول به المضاف تمييزًا، والغرض من هذا الانزياح الاتساع والشمول والمبالغة ([5]).

2 ـ التمييز غير المحول، وهو التمييز السماعي: ومنه ذلك المنصوب الذي يرد كثيراً في جمل التعجب، نحو قولهم: (للهِ درُّهُ*([6]) فارساً) فهو التمييز الذي يُبين الجهة التي جرى بسببها التعجب، ويفسر العلاقة المجملة غير المفصلة في الجملة فقولك: (لله دَرُّ فروسيته) ([7])، أو (لله درُّه من فارسٍ)

([1]) الكهف، 18، 43

([2]) مريم، 19، 4

([3]) القمر، 54، 12

([4]) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبان على شرح الاشموني ج2، ص94 ـ95

(5) يُنظر: ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2/ ص73

(6) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1/ ص 251

(7) والدرُّ: – بفتح الدال المهملة وتشديد الراء – مصدر الفعل درّ اللبن ومضارعه يدِرّ ويدُرُّ – بكسر الدال وضمها.

– الدرُّ أي اللّبن – لفظ الجلالة " لله " للتشريف؛ فهنا التمييز يُزيل الإبهام عن العلاقة الرابطة في الجملة، بين الدرّ وفروسيته ، أي كونه فارسًا .

وهذا التمييز ليس محولاً لا عن مبتدأ ولاعن فاعل ولاعن مفعول ولا عن مضاف، بل هو بل صيغة سماعيّة تكشف الغامض عن نسبة مطلقة في نسبة التعجب إلى المتعجب منه([1])، فيرفع التمييزُ الإبهامَ عنها وعن المعنى المنسوب في الجملة([2]) فـــ "فارسًا" جاءت لتميز النسبة المبهمة في الجملة([3]).

رابعا- آراء النحاة في نوع التعجب في " لله درّهُ فارسًا" "

يقول ابن هشام: " ان التعجب بقولنا " لله دَرُّهُ فارسَا" من قبيل تمييز النسبة، حيث يقول في كتاب أوضح المسالك: " من مميز النسبة الواقع بعد ما يفيد التعجب، نحو: ..."لله دره فارسا"، إذ المعنى عظمت فارســـا غير محول عن الفاعل ؛ لهذا يجوز دخول "من" عليه إذ يجوز القول: من فارس نحو قول السفّاح بن بكير بن بعدان اليربوعي ت (71هـ):

68- يا سيدًا ما أنت من سيدٍ ... مُوطّأ الأكناف رحبَ الذراعِ ([4])

وهو من التعجب السماعي، وجه الاستشهاد فيه: جر التمييز "سيد" غير المحوّل عن الفاعل بـ "من" وحكم جره بـ "من" الجواز([5]).

أما ابن مالك فيدرج مسألتنا عبر كتاب التسهيل في سياق تمييز المفرد.([6])

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب، ج2/ ص37

(2) يُنظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ ج2/ ص300

(3) يُنظر: عيد، النحو المصفى، ص 480 .481

(4)شراب: شرح الشواهد الشعرية ، الشاهد الشعري رقم :24، ج2/ ص76

([5]) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك ج2/ ص 301 ـ 303

([6]) يُنظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2/ ص380

وأورد الصبان في حاشيته مثال ذلك: " لله دره فارسا"...المقصود التعجب، كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل، وأن التمييز بعد الضمير معلوم المرجع، من قبيل تمييز النسبة، نحو "لقيت زيدا فللَّهِ درُّه فارسا" و" لله درك عالما"، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو" لله در زيد رجلا"، ومن تمييز المفرد إن كان الضمير مرجعه مجهول ([1]). " لله دره فارسا".

وأورد المرادي في توضيح المقاصد: " لله دره فارسا" في قائمة التمييز المفرد؛ لأنه رفع الإبهام عن كلمة، وحقيقة الدر ([2]).

أما المبرد في المقتضب فقد ألمح إلى اعتبار " لله دره فارسا" تمييز النسبة، من خلال تفريقه بين التمييز على طريقة التعجب السماعي، وبين التمييز العشري ـ الخاص بالعقود ـ بأن الأولى تقبل من، أما الثانية فلا تقبل من؛ لأن تمييزها مفرد نكرة ([3]).

واعتبر ابن مالك ما بعد التعجب تمييزا، ولم يشر إلى نوعه، سماعيًا كان أم قياسياً، فقال في ألفيته:

69 ـ وبعد كل ما اقتضى تعجبا ... ميز كـ "أكرم بأبي بكر أبًا ([4])

أمّا ابن عقيل في شرحه فيقول: " يقع التمييز تمييز ذات بعد المقادير، سواء أكانت موزونات أم مكيلات أم ممسوحات أم معدودات أو ما شابهها، والنسبة هو ما سيق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول، فمنه ما دل على تعجب نحو: ..." لله درك عالما "، ويستشهد لقوله بقول الشاعر الأعشى ميمون بن قيس ت (7هـ)

70ـ بانت لتحزننا عفاره ... يا جارتا ما أنت جاره ([5])

([1]) يُنظر: الصبّان، حاشية الصبان ج2/ ص295

([2]) يُنظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ج2/ ص729

([3]) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج3/ ص35

([4]) يُنظر: ابن مالك، الفية ابن مالك، ج1/ ص34

([5])شراب: شرح الشواهد الشعرية، ج1/ ص386

والشاهد فيه: "ما أنت جارة " وقعت تمييزا سماعيا من قبيل تمييز النسبة، إذ ليست من المقادير في شيء([1])، كما إنّ " ما " استفهامية تفيد التفخيم، أي: كملت جارة؛ لجواز دخول من الجارَّة على " جارة ".

والسيوطي اعتبر (" لله دره فارسا") من قبيل التمييز المفرد؛ لأنه يميّز مفردا وأورد نظيره في التمييز المفرد ([2]).

وقال عبده الراجحي – وهو من المحدثين – في تطبيقه: " نوع يوضح الإبهام المتضمن في جملة، إذا كانت تدل على معنى مجمل يسمّى تمييز الجملة أو تمييز النسبة، ونسميه أحيانا التمييز الملحوظ، ويأتي في الاستعمالات الآتية: " لله دَرُّ زيد عالما "([3]).

أما محمد محي الدين عبد الحميد فيرى تمييز التعجب السماعي في مثل مسالتنا: " لله دره فارسا" إنه تمييز مفرد؛ لأنه تمييز ضمير لا مرجع له، أما إن وجد له مرجع فيكون التمييز حينئذ تمييز نسبة، حيث يقول في كتابه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: " ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الامثلة:"ما أحسن زيدا رجلا" و"أكرم بأبي بكر أبا" و" لله درك عالما " و"حسبك بزيد رجلا " و"كفى به عالما" تمييز النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه؛ أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم "لله دره فارسا "كان من تمييز المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميراً أصلاً، نحو "لله در زيد فارسا" ، أو كان ضمير خطاب نحو "لله درك فارسا"، أو كان ضمير غائب علم مرجعه،

([1]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ ص 386

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2/ ص 333 ـ340

([3]) يُنظر: الراجحي، التطبيق النحوي، ص 259

نحو "زيد لله دره فارساً" فهو من تمييز النسبة "، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور "([1]).

ولا يرى الباحث المسألة كما رآها محمد محي الدين عبد الحميد؛ فقد نحى المحقق، منحى المتأخرين بتقسيم التمييز في مثل هذه العبارة، بناء على المضمر في الكلام، فأن لم يعرف مرجعه كان مفردا، وإن عرف مرجعه كأن يكون مذكورا أو مخاطبا أو ضمير غائب علم مصدره كان تميز نسبة، وعليه فقد اعتبر المحقق التمييز في هذه الصورة من قبيل تمييز المفرد؛ لأنه ليس من الصور الثلاث الأخيرة؛ لأننا نميز معهود معروفا ولا نميز مجهولا؛ وعليه القسمة التي سار عليها المحقق لا تصلح لمسألتنا.

وما يراه الباحث في المسالة هو أن التمييز في " لله درُّه فارسًا " هو تمييز جملة كما قال به ابن يعيش([2]) وابن الحاجب([3]) وابن الناظم وتبعه ابن هشام؛ لأن معنى السياق العام في العبارة هو مدح الفارس والتعجب من دره؛ ليصبح معنى العبارة: اعجبني الدر الذي أنشز عظم هذا الفارس وبنى لحمه ففاق بصفاته غيره من الفرسان، فالتمييز في العبارة تمييز نسبة لأمرين:

الأول: إن هذا التمييز مسموع ليس من المقادير أو المساحات أو المعدودات في شيء، فهو ليس مفردا.

الآخر: إن التمييز في " لله درُّه فارسًا" تمييز جملة؛ لأن التقدير لمعنى الجملة عند الباحث هو: يعجبني درُّ فروسيته، فتراها تمييزا يلحظ من الفهم العام للجملة، التي تحوَّل فيها التمييز عن فاعل.

([1]) ابن عقيل: حاشية شرح ابن عقيل ، ج 2/ ص 391

(2) يُنظر: ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2/ ص73

(3) يُنظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب ج1/ ص407

الخاتمة:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وبمنَّة منه تتنزل الرحمات، وبفضله تعمُّ البركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وبمشيئته خلق الإنسان و علّمه البيان، وكنّا أمة ناطقة بلغة القرآن، فنعم اللغة ونعم اللسان، وأصلي وأسلم على الرسول الأكرم – صلى الله عليه وسلم – النبيّ العدنان، الذي اصطفاه الله رسولا للإنس والجانّ، أعطاه جوامع الكلم وفصاحة اللسان، أما بعدُ؛

فقد درس الباحث ترجيحات لمحمد محيي الدين عبد الحميد النحوية، في كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، إذ خلص الباحث في خاتمة هذه الدراسة النحوية التحليلية إلى النتائج التالية:

أولا: بلغت هذه الترجيحات في مجملها درجة الخلاصة والحَكَم بعد الموازنة التي أجراها محمد محيي الدين عبد الحميد بين آراء النحاة والنظر في أدلتهم.

ثانيا: كشفت عن جهود للمحقق جادَّة، وعزيمةٍ حادَّة ما فلَّها طول الساعات، أو عظم التحديات ، ودراسةٍ لمتون أمّات كتب النحو وتحقيقها بأسلوب هادف، لجهود القدماء رادف، ونظر دقيق وفهم عميق، فسَّرت ما له من مُكْنةٍ نحويّةٍ، جعلت منه شيخ النحو في حقبة مئوية؛ ولترجيحاته منزلة عليَّة، فكشفت الدراسة عن وحيد دهره وفريد عصره حقَّق كتبا في النحو ودقق وعلَّق ، وبالمكتبة العربية لها ألحق، فكان بذلك للمكتبة العربية خير رافد، وتحقيقاته الجمّة خير شاهد، فقد حقق لابن مالك وابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم كثير ...

ثالثا: كشفت الدراسة عن عقلية نحوية موسوعية تمتع بها المحقِّق، مكنته عبر منهجه الخاص، من تهيئة النصوص القديمة؛ وتقديمها الأجيال المعاصرة باسلوب ميسّر

رابعا: أسند المحقق لجمهور البصريين أن الخبر هو المجموع من العامل والمعمول في "الظرف والجار والمجرور"؛ بينما لم يجد الباحث ـ ـ لهذا الرأي أصلا مكتوبا، بل وجدت في شرح ابن يعيش ما ينفي ذلك ويثبت أن البصريين قالوا: إنَ العامل في الظرف والجار والمجرور هو الخبر،

خامسا: كشفت هذه الدراسة عن مكنةٍ له في الحجاج النحوي فنراه يحاجج كبار علماء النحو كسيبويه وغيره، وقد يخطئهم أحيانا، متسّلِحًا بالدليل الدامغ والبرهان البالغ، نحو: اللام في قولهم "إنْ زيدٌ لَقائمٌ " يقول سيبويه أنّ اللام في هذه الجملة هي لام الابتداء جاءت للفرق بين النون النافية والمؤكدة، والمحقق لايرى ذلك؛ لأنه يرى أنها لام أخرى غير لام الابتداء، جيء بها للفرق بين" إنْ " النافية و" إنْ" التي تؤكد معنى الإثبات؛ لأن لام الابتداء لا تدخل إلّا على الجملة الاسمية، بينما هذه اللام نجدها في الجملة الاسمية وغيرها، وشاهد هذا القول ما قالته عاتكة بنت زيد لقاتل زوجها:

شَلّتْ يَمِينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حلَّت عليك عقوبةُ المتعمّدِ

سادسًا: أظهرت هذه الترجيحات استقلالية وحياديَّة للمحقق في الرؤية و الرأي ، لا تقيّدُهُ مدرسته النحوية البصريَّة التي ينتمي إليها، ففي مسالة "سوى" نافح عن رأي الكوفيين القائلين ان سوى تقع ظرف وتقع غير ذلك ورجح هذا القول ولم يرجح رأي البصريين وهم من مدرستهم .

سابعا: أظهرت الدراسة توظيف المحقق المنطق والتأصيل النحوي في ترجيحاته ؛ للتدليل على ما يذهب إليه من آراء، فقد وظَّف المنطق النحوي في ترجيحه في مسالة "أراغب أنت ": الوصف "راغب" مبتدأ جاء مرفوعه بعده فاعلا سد مسد الخبر أولى"؛ لأن اعتبار الوصف خبراً مقدماً أمر مختلف فيه عند النحاة، وغير المختلف فيه أولى في الاعتبار النحوي من المختلف فيه، ووظَّف الأصول النحوية في ترجيحه، عندما رجح كلمة " كَلِم " أنَّها "اسم جنس جمعي" استدل على مفرده من خلال تاء الوحدة نحو "كلم ، كلمة" أو ياء الوحدة التي تشاكل ياء النسب نحو " روم ، روميّ" فقد استند في ذلك إلى السماع والاستصحاب وهما أصلان نحويان.

ثامنا: دلَّت على إسناد ابن هشام في المغني اللبيب إلى ابن السراج قوله بحرفية "ليس" الذي لحق به السيوطي، وتبعهما المحقق في منحة الجليل : "أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف، هو ابن السراج... " وعبد الحسين الفتلي – في تحقيق كتاب أصول النحو لابن السراج قال : إنَّ ابن

السراج قد انفرد بعدة امور منها: القول بحرفية " ليس" فقال ما نصُّه: "ذهب ابن السراج إلى أن "ليس" حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر".

خلافا لما نصّ ابن السراج عليه من فعليّة " ليس " في كتابه: أصول النحو؛ حيث يقول ابن السرّاِج : "فأما ليس, فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل؛ قولك: لستُ كما تقول: ضربتُ ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا ولسن كضربن".

وتوجيه الباحث في هذا التباين أنَّهُ قد يكون هناك لابن السرّاج كتاب فيه قوله بحرفية ليس ، اطلع عليه ابن هشام، فلحق به السيوطي وغيره ، وقد يكون ابن هشام متوهمًا في نسبة القول "بحرفية ليس" لابن السرّاج، ولحق به تباعا السيوطي والفتلي وكذلك المحقق ، أمَّا الباحث فرجح أن ابن السراج قال :إنَّ " ليس " فعل لما يلي:

1 ـ جاء في كتابه: "أصول النحو": إنّ "ليس" فعلٌ،

2. لم ينسب النحاة الآخرون، القول بحرفية ليس، إلى ابن السراج.

وعليه: فإنَّ " ليس" عند ابن السراج فعل لا حرف.

تاسعا: أظهرت إسنادالمحقق للجمهور مالم يقولوا به، فقد أسند الرأي المشهور في إعراب الأسماء الستة وهو رأي قال به قطرب وجماعة من النحاة الذين يرون أنَّ إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات، إلى جمهور البصريين، الذين لم يقولوا به، وإنما كان رأي جمهور البصريين من رأي سيبويه والفارسي، القائل: بإعراب الأسماء الستة بالحركات المقدرة على حروف إعرابها، وهى أحرف المدود" الواو و الألف والياء "

عاشرا: دلّت الدراسة على ما نسبه ابن هشام ألى سيبويه قوله (إنْ عمرًا لمنطلقٌ) وهذا لم يعثر عليه الباحث في الكتاب.

ويرى الباحث في إيراد ابن هشام ذلك عدم انسجام بين هذه المقولة وبين قوله في الكتاب نفسه نقلا عن سيبويه: إنَّ" إنْ " المخففة من "إنَّ" العاملة، لا تدخل على الجملة الاسمية.

حادي عشر: كشفت الدراسة عن حوارية نحوية افترضها المحقق تسهيلا وتيسيرا وجذبا لطلبته ووصولا للرأي الأرجح.

ثاني عشر: كشفت هذه الدراسة عن المصادر المعتمدة عند النحاة، وهي القرآن الكريم والحديث الشريف وما صحّ وروده عن العرب شعراً ونثراً.

التوصيات:

أولا: أن يحرص طلبة البحث العلمي على دراسة مؤلفات محمد محي الدين عبد الحميد النحويّة – فهي زاخرة بلآليء النحو الفاخرة – لئلّا يحرم طلبة العلم وكذا الأجيال، من الصيدٍ الثمينٍ لعقلية نحويّة موسوعيّة.

ثانيا – دراسة الشاهد النحوي الذي استشهد به محمد محيي الدين الحميد في كتابه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، من حيث التركيب والتوجيه؛ فهو جدير بالدرس النحوي.

ثالثا – دراسة مدى الانزياح النحوي الذي بلغه محمد محيي الدين عبد الحميد في آرائه عن تلك المدرسة البصرية التي ينتمي إليها، في القضايا النحوية التي انفرد فيها عن مدرسته ، وما هي عوامل هذا الانزياح النحوي وشواهده لدى المحقق.

رابعا: دراسة أراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية الواردة في كتبه، بتحقيق وتوثيق متون تلك الكتب، من خلال ذكر المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في تاليفه ، فقد غاب التوثيق عن جُلّ مساحات تأليفه.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

فهرست الآيات الكريمة:

الرقم	الآية الكريمة	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
.1	﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ ﴾	البقرة	1	19	164
.2	﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾	البقرة	1	70	21
.3	﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا ﴾	البقرة	1	90	165
.4	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾	البقرة	1	113	88
.5	﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾	البقرة	1	198	137
.6	﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾	البقرة	1	265	165
.7	﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾	آل عمران	2	96	132
.8	وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ۚ	النساء	4	12	31
.9	﴿ۖيُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ۙ ﴾	النساء	4	40	23
.10	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾	النساء	4	71	49
.11	﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ﴾	النساء	4	77	156
.12	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾	النساء	4	137	168
.13	﴿ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾	النساء	4	176	147

الرقم	الآية الكريمة	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
.14	﴿فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾	المائدة	5	12	63
.15	﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	المائدة	5	38	154
.16	﴿ ۚ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ ﴾	المائدة	5	52	93
.17	﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾	المائدة	5	80	167
.18	﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ ﴾	المائدة	5	89	54
.19	﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾	الأنعام	6	4	156
.20	﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	الأعراف	7	102	138
.21	﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾	الأعراف	7	196	68
.22	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾	التوبة	9	6	147
.23	﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾	التوبة	9	58	157
.24	﴿ ۚ فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ ﴾	التوبة	9	74	135
.25	﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾	يونس	10	21	157
.26	﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	هود	11	8	90
.27	﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾	هود	11	42	69

الرقم	الآية الكريمة	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
.28	﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾	يوسف	12	3	136
.29	﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	يوسف	12	4	169
.30	﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	يوسف	12	8	134
.31	﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ﴾	يوسف	12	10	80
.32	﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	يوسف	12	31	108
.33	﴿ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾	يوسف	12	78	31
.34	﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾	الحجر	15	54	129
.35	﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾	النحل	16	68	24
.36	﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ ﴾	النحل	16	125	136
.37	﴿ وَيَدْعُ الْإِنسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ ۖ وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا﴾	الإسراء	17	11	135
.38	﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾	الإسراء	17	79	93
.39	﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾	الإسراء	17	80	66
.40	﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾	الكهف	18	43	169
.41	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	مريم	19	4	170
.42	﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾	مريم	19	9	135

الرقم	الآية الكريمة	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
.43	﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	مريم	19	20	135
.44	﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾	مريم	19	46	112
.45	﴿ قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	طه	20	63	137
.46	﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾	طه	20	125	70
.47	﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصار﴾	النور	24	44	132
.48	﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾	النَّمل	27	18	24
.49	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	النمل	27	74	
.50	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	النمل	27	74	133
.51	﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾	القصص	28	13	130
.52	﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ ﴾	الرَّوم	30	4	77
.53	﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	الروم	30	36	157
.54	﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾	الروم	30	49	134
.55	﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾	لقمان	31	13	70
.56	﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾	لقمان	31	16	72
.57	﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾	لقمان	31	17	72
.58	﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾	فاطر	35	10	21

الرقم	الآية الكريمة	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
.59	﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	يس	36	32	141
.60	﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾	يس	36	39	160
.61	﴿ إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾	ص	38	23	165
.62	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾	محمد	47	22	92
.63	﴿وَفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُونًا﴾	القمر	54	12	170
.64	﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾	الرحمن	55	6	161
.65	﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾	الرحمن	55	7	159
.66	﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾	الرحمن	55	56	71
.67	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾	الصف	61	2	129
.68	﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾	التحريم	66	5	47
.69	﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾	النبأ	78	1	129
.70	﴿والجِبالَ أرساها﴾	النازعات	79	32	153
.71	﴿لَستَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ ﴾	الغاشية	88	22	92
.72	﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الحاكِمينَ﴾	التين	95	8	92

فهرست الحديث الشريف:

الرقم	متن الحديث الشريف	الراوي	درجة الحديث	رقم الصفحة
.1	" اتقوا النار ولو بشق تمرة"	الشيخان	صحيح	24
.2	" أسامة أحبّ النّاس إليَّ ما حاشا فاطمة ولاغيرها"	أحمد	صحيح	107
.3	" إنَّ أبا بكر رجلُ أسيف"	البخاري	صحيح	102
.4	"إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرون"	البخاري	صحيح	61
.5	" إيَّاكُمْ والدُّخُولَ علَى النِّساءِ، فقالَ رَجُلٌ مِنَ الأنْصارِ: يا رَسولَ اللَّهِ، أفَرَأَيْتَ الحَمْوَ؟ قالَ: الحَمْوُ المَوْتُ".	البخاري	صحيح	28
.6	"تضيفت أبا هريرة سبعا"	البخاري	صحيح	67.66
.7	"ضاف عائشة ضيفٌ فأمرتُ له بملحفةٍ صفراءَ فنام فيها"	الترمذي	صحيح	67
.8	لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِن رِيحِ المِسْكِ.	البخاري	صحيح	32
.9	مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعَرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَبْيَضَ، أَوْ كَشَعَرَةٍ بَيْضَاءَ فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَسْوَدَ	البخاري	صحيح	64
.10	"من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تكنّوا"	أحمد	صحيح	28
.11	"مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"	البخاري	صحيح	101

فهرست الأمثال:

الرقم	المثل	رقم الصفحة
.1	" مكره أخاك لا بطل"	30
.2	"مَنْ أشْبَهَ أبَاهُ فَمَا ظَلَمَ "	29
.3	"من يطل هنُ أبيه ينتطق به"	28
.4	"يداك أوكتا وفوك نفخ"	28

فهرست الأشعار:

الرقم	الشعر	القائل	البحر	رقم الصفحة
1.	أبُنَيّيّ، إنّي نَذَرْتُكَ لله *** بِهِ شَحِيطاً، فاصْبِرْ فِدًى لَكَ خَالِي	أميَّة بن الصلت	الخفيف	63
2.	أَخاكَ أَخاكَ إنَّ من لا أَخاً لَه *** كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ	مسكين الدارمي	الطويل	31
3.	أزف الترحّل غير أنّ ركابَنا *** لمّا تزل برحالنا وكأن قدن	النابغة الذبياني	الكامل	80
4.	أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَالعِتابن *** وَقولي إِن أَصَبتُ لَقَد أَصابن	جرير	الطويل	77
5.	أَلَستُ بِنِعْمَ الجارُ، يُؤْلَفُ بَيتُهُ ... كذي العِرض ذا مالٍ كثيرٍ ومُصْرِما	حسّان بن ثابت	الطويل	96
6.	أمُنْجِزٌ أَنْتُم وَعْدا وَثِقْتُ بِهِ ... أَم اقْتفيْتُمْ جَمِيعا نَهْجَ عُرْقُوب	لم ينسب لأحد	البسيط	115
7.	أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *** وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ	الطرماح بن حكيم	الطويل	133
8.	إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُم وإنْ تَصِلُوا ... ملأْتم أنفسَ الأعداءِ إرْهَابَا	لم ينسب لأحد	البسيط	102
9.	إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا *** مني وما يسمعوا من صالحٍ دفنوا	قعنب بن أم صاحب	البسيط	102
10.	إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ	الأخطل	الخفيف	60
11.	أَيْن المَفرُّ والإلهُ الطّالِبُ ... والأشْرَمُ المغْلُوبُ لَيْسَ الغالِبُ	حبيب بن نفيل	البسيط	91
12.	بِأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكرم .. .ومن يشابه أبَهُ فما ظَلَمْ	رؤبة بن العجاج	الرجز	30
13.	بانت لتحزننا عفاره ...	الأعشى ميمون	الكامل	172

الرقم	الشعر	القائل	البحر	رقم الصفحة
	يا جارتا ما أنت جاره			
14.	بَنَيْتُه بِعُصْبَة مِن مالِيَا ... أخْشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلًا عادِيَا	أحيحةبن الجلاح	الرجز	22
15.	حاشا أبي ثوبان إن به ... ضنّا عن الملحاة والشتم	منقذ بن الطماح	مجزوء الكامل	105
16.	حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ... على البريَّةِ بالإسْلامِ والدِّينِ	الفرزدق	البسيط	110
17.	خَليليَّ مَا وافٍ بعهدِيَ أنْتُما ... إذَا لم تَكُونَا لى عَلى مَن أُقاطِع	لم ينسب لأحد	الطويل	113
18.	رأيتك لمّا أن عرفتَ وجوهنا ... صددت وطبت النفسَ يا قيسُ عن عَمْرو	رشيد بن شهاب اليشكري	الطويل	167
19.	سَئِمتُ تكاليفَ الحياةِ ومنْ يَعِشْ ... ثمانين حولًا لَا أبا لَكَ يَسأمِ	زهير بن أبي سلمى	الطويل	168
20.	سلامُ الله يا مطرٌ عليها... وليس عليك يامطرُ السلامُ	الأحوص الأنصاري	الوافر	81
21.	شُلَّت يمينك إنْ قتلتَ لَمسلما *** حلَّت عليك عقوبة المتعمّدِ	عاتكة بنت زيد	الكامل	139
22.	صَبَّحَك الله بِخَيرٍ عاجلِ ... بِنعْمَ طَيرٍ، وشَبابٍ باكِرِ	بلا نسبة	الرجز	97
23.	صُمٌّ إذا سمعوا خيرا ذكرت به * * * وإنْ ذكرتُ بسوءٍ عندهم أُذِنوا	قعنب بن ام صاحب	البسيط	102
24.	عددتُ قومي كعديد الطيس... إذ ذهب القوم الكرام ليسي	رؤبة بن العجاج	الرجز	89
25.	عاوِذْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا ... وَأَسعدِ اليومَ مَشغُوفًا إذا طَرِبا	شاعر هراة	البسيط	148
26.	غيرُ مأسوفٍ على زمن ... ينقضي بالهم والحزنِ	أبو نِواس	مجزوء الرمل	113

الرقم	الشعر	القائل	البحر	رقم الصفحة
27.	فدَعَوْا نَزالِ فكُنْت أوّلَ نَازِلٍ ... وعَلَامَ أرْكَبُهُ إذا لم أنْزِلِ	ربيعة بن مقروم الضبّي	الكامل	120
28.	فذا أقرضت قرضا فأجزه ... إنما يجزي الفتى ليس الجَمَلُ	الأعشى	الطويل	86
29.	فصبرًا في مجال الموتِ صبرًا ... فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ	قطري بن الفجاءة	الوافر التام	125
30.	فقد بُدِّلتُ ذاك بِنِعْمَ مالٍ ... وأيامٍ لَياليها قِصارُ	عدي بن زيد	الوافر	97
31.	فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلّها... تشتكي فآتي نحوها فأعودها	عمران بن حطان	الطويل	94
32.	فلما دخَلْناه، أَضفنا ظُهورَنا ... إلى كلِّ حارِيٍّ قَشِيبٍ مُشَطَّبِ	امرؤ القيس	البسيط	67
33.	فمن نحنُ نُؤمِّنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْه يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا	هشام المرّي	الطويل	148
34.	فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومن بهِ ... وهيهاتَ خلٌّ بالعقيق نواصلُهُ	جرير بن عطيّة	الطويل	121
35.	في فتيةٍ جعلوا الصليبَ إلههَم ... حاشاي إنّي مسلمٌ معذورُ	الأقيشر الأسدي	الكامل	105
36.	فيوما يوافين الهوى غير ماضِيٍ ... ويوما ترى منهنّ غُولا	جرير	الطويل	54
37.	قالت بنات العم يا سلمى وإنَّنْ ... كان فقيرا معدما قالت وأَنْ	رؤبة بن العجاج	الرجز	77
38.	كَفى بِالنَأيِ مِن أَسماءَ كافيْ ... وَلَيسَ لِحُبِّها إِذ طالَ شافيْ	بشر بن ابي خازم	الوافر	53

الرقم	الشعر	القائل	البحر	رقم الصفحة
39.	كريمٌ يغضُّ الطرفَ فضلَ حيائِهِ ... ويدنو وأطراف الرماح دوانٍ	حاتم الطائي	الطويل	163
40.	لَا أقعدُ الجُبْنَ عَن الهَيْجَاء ... ولو توالت زمر الأعداء	لم ينسب لأحد	الرجز	162
41.	لَأُصَرّفَنَّ سِوى حُذَيفَةَ مِدحَتي ... لَفَتى العَشِيّ وَفارِسِ الأَجرافِ	قيس ابن الخطيم	الكامل	64
42.	لئنْ كنتَ فِي جب ثَمَانِينَ قامةً ... ورقيت أَسبَابَ السَّمَاءِ بسلَّمِ	الأعشى	الطويل	166
43.	لا تَجْزَعِي إن مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكتُ فَعِنْدَ ذَلكَ فَاجْزَعِي	نمربن تولب	الكامل	150
44.	لديك كفيل بالمنى لمؤمّلِ ... وإن سواك من يؤمّلُهُ يشقَى	لم ينسب لأحد	الطويل	63
45.	لَعَمْرُكَ ما تَدْرِي متى أنتَ جائِيٌ ... ولكنَّ أقصى مُدَّةِ العُمْرِ عاجِلُ	لم ينسب لأحد	الطويل	54
46.	لكَ العِزُّ إنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإنْ يُهَنْ ... فأنتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ	لم ينسب لأحد	الطويل	144
47.	لهُ نافلاتٌ ما يغبُّ نوالُها ... ولَيْسَ عطاءُ اليوم مانِعهُ غدًا	الأعشى	الطويل	86
48.	ليس الجمالُ بمئزرٍ ... فاعلم وإن رُدِّيتَ بُردا	معد بن يكرب	مجزوء الكامل	92
49.	من يكدني بسيّىء كنت منه *** كالشجا بين حلقه والوريد	أبو زيد الطائي	الطويل	101
50.	هما نَفثا في فيَّ من فَمَوَيْها ... على النابحِ العاوي أشدَّ رجامِ	الأصمعي	الطويل	27

الرقم	الشعر	القائل	البحر	رقم الصفحة
51.	هجَوْتَ زَبَّان ثمَّ جِئْتَ معتذرا ... من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ	أبوعمر بن العلاء	البسيط	42
52.	وابأبي ثغرك ذاك معسول ... كأنَّ في أنيابها القَرَنْفُولُ	لم ينسب لأحد	الرجز	42
53.	وعرقُ الفرزدق شرُّ العروقِ ... خبيثُ الثرى كابِيُ الأزْنِدِ	جرير	المتقارب	54
54.	ولمْ يبقَ سِوى العُدوا ... نِ دِنَّاهم كما دَانُوا	الفند الزماني	الهزج	63
55.	وقاتم الأعماق خاوي المخترقن ... مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن	رؤبة بن العجاج	الرجز	80
56.	ويوم دخلتُ الخدرِ خدر عنيزةٍ... فقالت لك الويلات إنكَ مُرجلي	امرؤ القيس	الطويل	82
57.	واللهِ ما زيدٌ بِنامَ صاحُبِهْ... ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ	حسّان بن ثابت	الرجز	98
58.	ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه *** وما أحاشي من الاقوام من أحد	النابغة الذبياني	البسيط	107
59.	ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذعْرِ	زهير بن ابي سلمى	الكامل	119

قائمة المصادر:

*القرآن الكريم

*صحيح البخاري

* صحيح مسلم

1. ابن آجرّوم، محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي (ت 723هـ)، **متن الاجرّومية** السعودية ـ الرياض، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، 141هـ ـ1998م.

2. الإستراباذي، محمد بن الحسن نجم الدين المتوفى (686هـ):

أ ـ شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن، طهران، الناشر: مؤسسة الصادق، ط1، 1395هـ ـ1975م.

ب ـ شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – ومحمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: 1395 هـ – 1975 م.

3. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لبنان . بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998مـ ،عدد الاجزاء 4.

4. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لبنان ـ بيروت، الناشر: المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003 عدد الأجزاء2.

5. الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن على بن حيان، (ت 745هـ):

أ . **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مصر القاهرة ، الناشر: مكتبة الخانجي، ط1، 1418 هـ، الأجزاء:5.

ب ـ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق د. حسن هنداوي، سوريا ـدمشق، الناشر: دار القلم (1 . 5) ، السعودية . الرياض، الناشر: دار كنوز إشبيليا (6 . 20)، ط1، 1418هـ ـ 1997م، الأجزاء : 20.

6. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت427هـ)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير، الساعدي لبنان ـ بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 10.
7. الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، المتوفي 471هـ **العوامل المائة النحوية فيأصولعلم العربية**، تحقيق البدراوي زهران، مصر ـ القاهرة، الناشر: دار المعارف، ط1 ،1408هـ
8. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت 816هـ) **التعريفات**، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، سنة 1983م.
9. الجزولي، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: وليد السيد، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، 2012م
10. ابن جني، عثمان ابن جني الموصلي (ت 392هـ):

أـ **الخصائص**، مصر ـ القاهرة، الناشر دار الكتب المصرية، ط4، 2006م مصورة عن طبعة :1371هـ ،1952م، عدد الأجزاء:3.

ب ـ **اللمع في العربية**، تحقيق حامد المؤمن، مصرـ القاهرة، الناشر: عالم الكتب، ط1، 1405هـ.

11. الجوهري، ابو نصر اسماعيل بن حمّاد ت (393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار العلم للملايين، ط1، 1407هـ، عدد الاجزاء: 6.

12. الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، (ت516هـ) **ملحة الإعراب**، مصر ـ القاهرة، الناشر: دار السلام، ط1، 1426هـ -2005م.

13. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، معجم البلدان، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار صادر، ط2، 1995 م، عدد الأجزاء: 7.

14. ابن خالويه، الحسين أحمد (المتوفى: 370هـ) **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الشروق ط4، 1401 هـ .

15. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت ٦٠٦هـ) صاحب الكتاب: **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420 هـ.

16. الرُمَّاني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، **رسالة منازل الحروف**، العراق ـ بغداد، الناشر: المؤسسة العامة للصحافة والنشر، ط1، 1388هـ 1969م.

17. الزجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت337هـ)، **اللامات** تحقيق، مازن المبارك، سورية ـ دمشق، الناشر: دار الفكر، ط2، 1405هـ 1985م.

18. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت 1396هـ) **الأعلام**، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

19. ابن السراج أبوبكر بن محمد السرّي بن سهل(ت316هـ) **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط4، 2015م ـ 1436هـ، عددالأجزاء:3.

20. السّرَّاج، محمد علي (ت1377هـ) : **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل**، سورية ـ دمشق، الناشر: دار الفكر ،ط1، 1403 هـ – 1983 م.

21. سلمى، زهير بن ابي سلمى، **الديوان**، تقديم علي حسن فاعور،لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلقمية، ط1، 1408هـ.

22. سيبويه، أبو بشرعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت180هـ) **الكتاب** المحقق: عبد السلام محمد هارون، مصر ـ القاهرة، 4 الناشر: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ – 1988م، الأجزاء: 4.

23. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد السلام هارون، لبنان ـ بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ .. 1992م، عدد الأجزاء 4، عدد المجلدات: 7

24. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير (ت790هـ) **الموافقات** تحقيق" أبو عبيدة ابن حسن آل سلمان، مصر ـ الجيزة، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ/1997م، عدد الأجزاء: 7

25. الصقلِّي، ابن القطّاع، على ابن جعفر لن علي السعدي ت (515هـ) ، " **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**"، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، مصر ـ القاهرة، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1999م.

26. الصبّان، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية ط1، 1417 هـ -1997م، الأجزاء:3.

27. العسقلاني، ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (ت852هـ):

أ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، تحقيق محمد سعيد الهند ـ حيدر آباد، الناشر دار المعارف العثمانية، الهند، ط2، تصحيح ومقابلة سالم الكرنكوكي،1972م عدد المجلدات4.

ب ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار المعرفة، ط1، هـ، عدد الأجزاء :13.

28. العكبري . عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، (ت616هـ):

أ ـ **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق محمد خير الحلواني، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، ط1، 1412هـ ـ 1992م.

ب ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق د. عبد الإله النبهان، سوريا ـ دمشق، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ ـ 1995 م، عدد الأجزاء: 2 .

29. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت170هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، لبنان ـ بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ ـ 1985م

30. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ):

أ ـ **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، سوريا ـ دمشق، الناشر: دار المأمون للتراث

ط2، 1413هـ – 1993م، عدد الأجزاء: 7.

ب ـ **المسائل الحلبيات** المحقق: د. حسن هنداوي، لبنان ـ بيروت، الناشر: دارالمنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ط1، 1407 هـ – 1987 م، عدد الأجزاء:1

31. الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت170هـ)، الجمل **في النحو**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ 1995م

32. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين ا (ت671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن ـ تفسير القرطبي**، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، مصر ـ القاهرة، الناشر: دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ – 1964 م، عدد الأجزاء: 20ـ جزءا تقع في10 مجلدات.

33. القزويني، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا المكنّى أبو حسين (ت395هـ) ، **معجم مقاييس اللغة**، بتحقيق عبد السلام هارون .ط1، دار الفكر 1399هـ الموافق 1979م، عدد الأجزاء: 6.

34. القفطي، جمال الدين ابو الحسن على بن يوسف ت (646هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، لبنان ـبيروت، الناشر دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية ط 1، 1406هـ.

35. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي (ت1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، لبنان ـ بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط2، 1419هـ ـ1998 م.

36. ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (ت 672هـ):

أ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات، لبنان ـ بيروت،

الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط1، 1387هـ

ب ـ **الخلاصة في النحو ـ ألفية بن مالك**، السعودية ـ جدَّة، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر أوالتوزيع، ط1، 1439هـ

37. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، (ت285هـ)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، مصر ـ 4القاهرة، الناشر: وزارة الأوقاف المصرية، ط 3، 1415هـ ـ 1994م عدد الأجزاء:4.

38. المرادي. بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان وشرحه، مصر ـ القاهرة، الناشر: دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ – 2008م، عدد الأجزاء: 3.

39. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، **لسان العرب**، سوريا ـ دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1990 م

40. الميداني، أحمد بن محمد بن ابراهيم النيسابوري (ت518هـ) . **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، إيران ـ طهران، الناشر المعاونية الثقافية للأستانة الرضوية، ط1، 1407هـ.

41. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، (ت778هـ)، **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، مصر ـ القاهرة، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428هـ ـ 2007م عدد المجلدات: 11.

42. النشّار، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري، سراج الدين النشَّار الشافعي

المصري (ت938هـ)، **المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه موجز في ياءات الإضافة بالسور**، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1422 هـ - 2001 م،

43. النعماني، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت ٧٧٥هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق عادل محمد وعلي محمد معوَّض، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ ـ1998م، عدد

44. ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري البصري (ت761هـ):

أ- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان ـ بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

ب ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان ـ بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1411هـ ـ1991م، عدد الأجزاء:2.

45. الوقّاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت 905هـ)، صاحب كتاب: **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان الطبعة: الأولى21 14 هـ ـ 2000م، عدد الأجزاء: 2.

46. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت643هـ) **شرح المفصل**

للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، لبنان ــ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001م، الأجزاء: 6(5 +1فهارس).

المراجع

1. بابستي، عزيزة فوّال، **المعجم المفصل في النحو العربي**، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ.
2. حسن ، عباس (ت ١٣٩٨هـ) **النحو الوافي**، مصر القاهرة، الناشر: دار المعارف، ط3، 1975م، عدد الأجزاء: ٤.
3. الراجحي، عبده، (ت2010م)، **التطبيق النحوي**،السعودية ـ الرياض، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ ـ 1999م
4. رضا، علي، (ت1326هـ)، **المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها**، لبنان ـ بيروت الناشر: دارالفكر. ط2، الأجزاء: 3
5. سالم، محمد إبراهيم محمد سالم (ت1430هـ) ، **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات**، مصر ـ القاهرة، الناشر: دار البيان العربي،ط1، 1424 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء:4
6. **السراج، علي محمد ، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل**، سورية ـ دمشق، الناشر: دار الفكر ،ط1، 1403 هـ - 1983 م
7. شُرَّاب، محمد حسن، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»** لبنان ـ بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1427 هـ- 2007 م، الأجزاء: 3 .
8. عيد ، محمد، محمد عيد، **النحو المصفى**، مصر ـ القاهرة، الناشر: مكتبة الشباب،
9. ط1، 1971م
10. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت1364هـ) **جامع الدروس العربية**، لبنان ـ بيروت ـ صيدا ، الناشر: المكتبة العصرية، ط28، 1414 هـ - 1993م.

11. الغنيمي، عبد الغني الدمشقي الميداني، **اللباب في شرح الكتاب**، المحقق: الشيخ عادل أحمدعبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، لبنان ـ بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م، عدد الأجزاء:4.

12. محمد سالم محيسن، **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة**، لبنان ـ بيروت : الناشر دار الجيل، ط2 ، 1408 هـ ـ 1988م ـ

13. النّجَّار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، لبنان ـ بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ - 2001م، عدد الأجزاء:4 .

الرسائل الجامعية

1. حبيب، عبد الفتاح محمد ابراهيم "محمد محيى الدين عبد الحميد وجهوده النحوية والصرفية" رسالة ماجستير، مصر- الزقازيق، الناشر: جامعة الأزهر 2002م
2. محجوب ، أحمد نعمات، " **محمد محيي الدين: جهوده وآراؤه النحوية والصرفية**" رسالة دكتوراة السودان، الناشر : جامعة النيلين، 2010م
3. رسول، بلسم ، "**الجهود النحوية للشيخ محيي الين عبد الحميد في شرح ابن عقيل**" بحث العراق - بغداد ، الناشر: جامعة بغداد 1917م
4. سراحنة، عمر محمد أحمد " آراء **محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرخ الكبير من ثلاثة شروح (الجزء الأول والثاني) دراسة نحوية**"، رسالة ماجستير، فلسطين - القدس، الناشر : جامعة القدس، 2018م.،

فهرست المحتويات:

عمادة الدِّراسات العليا 1

الإقرار .....أ

الشكر والعرفان ..... ب

المُلَخَّص: .....ج

ABSTRACT:..... هـ

المقدمة.....1

التمهيد: 6

أوَّلا. ترجمة ابن مالك: 7

(أ) اسم ابن مالك ومولده وشهرته:..... 7

(ب)عصر ابن مالك:..... 7

(ج) رحلات ابن مالك ومشيخته ووفاته: 8

ثانيا. ترجمة ابن عقيل:.....8

(ا) اسمه ونشأته:..... 8

(ب) ما قاله العلماء فيه: 9

(ج) منهج ابن عقيل وأسلوبه:..... 9

(د) وفاة ابن عقيل:.....10

ثالثا. ترجمة محمد محي الدين عبد الحميد: 10

(ا) اسمه ونشأته:.....10

(ب) مسيرته العلمية: 10

منهج محمد محيي الدين عبد الحميد العلمي العملي في تحقيق نصوص الكتاب: 13

مكانة محمد محيي الدين عبد الحميد ومساهماته العلمية:.....13

وفاة محمد محي الدين عبد الحميد: 15

الفصل الأول: الأسماء وعلاماتها 17

المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه: 17
المبحث الثاني: المعرب والمبني: 24
المطلب الأول: الأسماء الستة، الأصل فيها واللغات فيها وإعرابها: 24
المطلب الثاني: جمع المؤنث السالم تعريفه وإعرابه إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه 47
المطلب الثالث: الاسم المنقوص في حالة النصب: 51
المبحث الثالث: النكرة والمعرفة: 56
المطلب الأول: الاسم هل ينحصر في النكرة والمعرفة فقط؟.....56
المطلب الثاني: هل الأصل في الأسماء التنكير أم التعريف؟! 56
المطلب الثالث: ضمير الشأن الذي يأتي مذكرا أو ضمير القصة الذي يأتي مؤنثا، هل يقع اسما لإنّ وأخواتها، مَسقطا من سياق الكلام؟ 60
المطلب الرابع: "سوى" اسم هل يخرج إلى الظرفية؟.....62
المبحث الرابع: الإضافة: 66
المبحث الخامس: التنوين 74
الفصل الثاني: الفعل . وصف الفعل . اسم الفعل 83
المبحث الأول: الفعل. 84
المطلب الأول: (ليس ، عسى) أهما فعلان أم حرفان؟.....84
المطلب الثاني: نعم " و" بئس "هل هما فعلان أم اسمان: 94
المطلب الثالث: هل يأتي فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا؟..... 101
المطلب الرابع: "حاشا" أهي فعل أم اسم أم حرف؟..... 103
المبحث الثاني: وصف الفعل: 112
المبحث الثالث: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا ولم يقبل علامته ؛ 119
اسم الفعل "هيهات، نزال": 119
الفصل الثالث: الحرف، وشبه الجملة، والجملة بين العامل والمعمول، 127
المبحث الأول: الحرف: 128
المطلب الأول: "كيْ " 128

المطلب الثاني: اللام الفارقة هل هي لام الابتداء أم لام أخرى؟! 132

المبحث الثاني: شبه الجملة 142

أوَّلًا: ما الخبر في جملة "زيد عندك "و" وعمر في الدار" أهو العامل؟ أم المعمول؟ أم مجموعهما؟ 142

المبحث الثالث: العامل والمعمول في الجملة: 147

المطلب الأول: ما العامل في الاسم المرفوع بعد" إن الشرطية في قولهم :" إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ "؟ 147

المطلب الثاني: الاسم المعمول الذي يلي إذا الفجائية، أو الشرطية، هل يدخل في باب الاشتغال ؟ 152

الفرع الثالث: آراء النحاة في الاسم المعمول الذي يلي إذا الفجائية أوالشرطية: 156

المطلب الثالث؛ المعمول الواقع مفعولًا له، هل يأتي معرفة؟ 160

اسمه وحقيقته عند النحاة:..... 161

المطلب الرابع: المعمول الواقع بعد ما دلّ على تعجب في الجملة، نحو " لله دَرُّهُ فارسًا"، هل هو تمييز ذات أم تمييز نسبة؟..... 165

أوَّلًا : التمييز لغة واصطلاحا :..... 165

ثانيا : التمييز عند النحاة اسما وحقيقة:..... 165

ثالثًا:أقسام التمييز : 167

الخاتمة: 174

التوصيات:..... 178

فهرست الآيات الكريمة: 179

فهرست الحديث الشريف:..... 184

فهرست الأمثال:..... 185

فهرست الأشعار: 186

قائمة المصادر: 191

المراجع 200

الرسائل الجامعية..... 202